









الحمد لله الذي  
 جعل العلم نوراً  
 في قلوب عباده  
 محمد بن محمد  
 الطوسي

بسم الله الرحمن الرحيم  
 في يوم الخميس  
 عشر



تم انقل الى  
 مكتبة  
 الفقه

٩٩  
 ٥٠



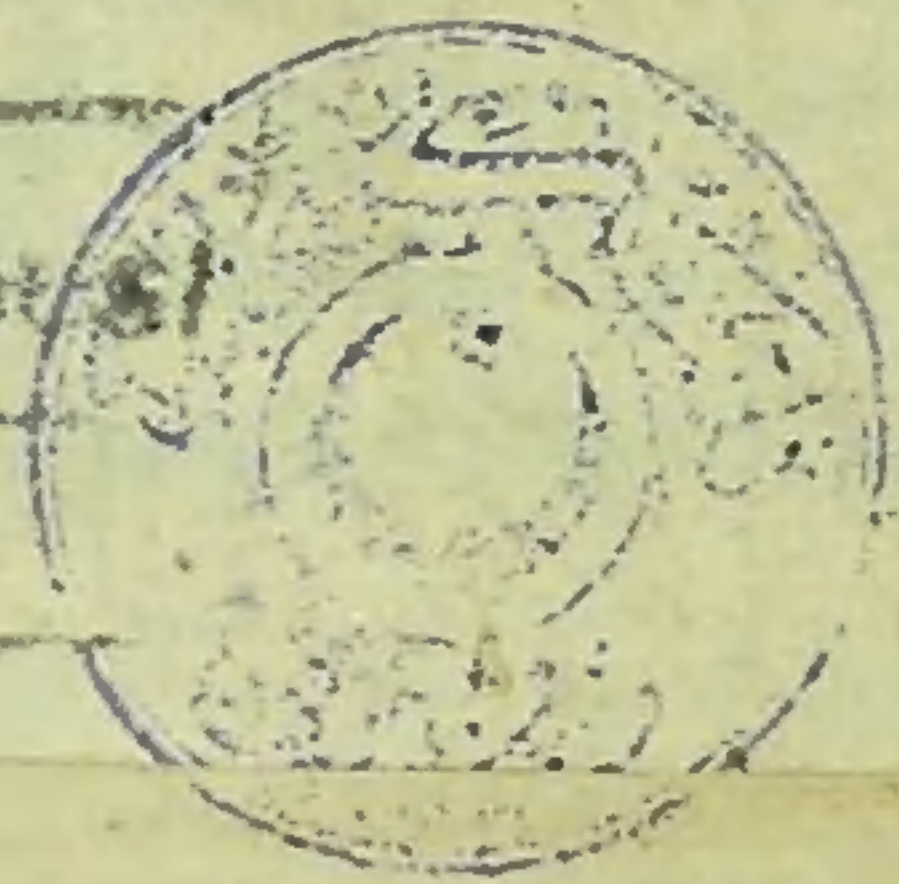
٧٠٨

Süleyman

Kışın | AHC4 240B  
 Yenikay | HÜSEYİN PAŞA

Eskikay

408





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين  
**قوله** الحمد لله رب العالمين والصلوة على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين  
 هو الثناء بالجميل على وجهه العظيم وقال بعضهم هو الوصف بالجميل على وجهه العظيم  
 وقال بعضهم هو اظهار الكمال ويعلم من جميع ذلك ان الحمد مصدر معروف  
 هو فعل الحامد وكذا لفظ الحديث مشعر بذلك وهو كل امر ذي بال لم يبدأ بالحمد  
 فله فهو مطلق وأما كون الحمد مصداً مجزواً لا فهو لا يكون معنى مقابلاً للمصدر  
 أو لا فرق بين ان يقال حموت ونياد حموت زيد فلا يلزم ابتداء وجد آخر لا يقال  
 المراد بكونه المصدر مجزواً كونه مجزواً لا تأخيراً بل باللفظ الحديث لانه لا يلزم  
 الابتداء به وكذا حاصل المصدر ليس معنى مقابلاً للمصدر المعروف لان المراد  
 به المجردة من حيث يجد به فتؤول الى المصدر المعروف فلا يصلح ايضاً لا ابتداء  
 وجد آخر فتأمل واما الكلام للجيش أو للاستقامة أي كل امر ذي بال لا يبدأ  
 بحد حامد ذات الله تعالى أو غيره وسواء كان بآراء فعل الله أو فعل غيره فلا بد  
 فله وراجع اليه باعتبار التخليق والافراد على اختلاف مذاهب اهل السنة  
 والجماعة والمعتزلة وأما قال لولية ولم يقل لله لا اشعار بأنه ينبغي ان يحمد لله  
 يجب الحمد لله لا يلتفت الى الحمد حتى يكون وجود الحمد وعدمه حتمه سواء  
 ليواحي حق حتمه ورضاه أو لا اشعار بأنه امر والحمد لا يحتاج في جميع ما يتوقف  
 هو عليه امر من الحامد والمجودة والمحمود عليه الى اليقين وتوقف فيه الى انما  
 شيء وكيفيات مختلفة بعضها اعم من بعض كذا الله تعالى وحمداً ولبانة  
 واصفياته وحمد عام الناس الواجب الحمد وكل من والى امر حق فولية كذا في

في الصحاح والقاموس وأما قال على بنه ولم يقل على رسول الله بالكتاب العزيز  
 وابتداء حوا الايمان قال الله تعالى الله وما لك من صلوة على النبي يا ايها الذين آمنوا  
 صلوا عليه **قوله** النضائية انما تنسب الى المضاف وهذا المضاف اليه كذا في الزيادة لم يسم  
 الاول بالثاني قال في التفسير بل وشخص التعليق ويجوز لاجل النسبة صدور المضاف  
 ان معرف الاول بالثاني حقيقة كذا في الزيادة وابن عم فتقول ذيرى وعمى او تقدير  
 كذا فيكون وان حذف ان لا يكون للحذف فتقول بكرى وحصى وان لا يتعرف بالثاني  
 لا حقيقة ولا تقدير في حذف عجمه وينسب الى صدره مثلاً امراد العيس فتقول  
 امرادى لانه لم يتعرف صدره بعجمه اذ لم يسبق له اضافة قبل استعمالها علماً **قوله** لانه  
 لهذا الجمع قبل الاول ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقير من المساواة  
 ويمكن ان يقال انما كان الاول تركه لانه يحصل المساواة بينهما بتركه ولا بشرط المساواة  
 في الفقرتين ولم يذكر وان اوليتها **قوله** كالعلة الفاعلة التي تنسب الى العلة الفاعلة  
 كالمسألة الشمسية تنسب الى الشمس الذي ينسب الى العلة الفاعلة  
 بل الى كل ما ينسب وبين المنسوب نوع تقوى هو ولو ليس علمه غائية حقيقة  
 العلة الفاعلة حقيقة فعلمه فذلك قال كالعلة الفاعلة وذلك ان العلة الفاعلة  
 يجب ان تكون متأخرة في الوجود والاول ليس كذلك وأما تأخر في الوجود فظاهر **قوله**  
 وما توفيقي الا بالله انما قال ذلك اقتداء بالكتاب العزيز وابتداء شيعب عليه السلام  
 وما ذكرناه الباء للاستعانة وان الالات والوسايل غير مقصودة فمرفوعة بان  
 الوسائل قد يكون مقصودة كالابناء فانهم وسائل الى الله تعالى ما مقصودة ايضاً  
 ولذا يتم الامام بهم فابهم كونه غير مقصودة مرفوعة بقرينة ذكرها هو المصطلح  
 والمطلب الاعلى **قوله** يصدر رسالة فهو بالحمد لله حضماً لنفسه حوايتي  
 وهو ايضاً كما ينبغي ان يصدر بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف وعلماً  
 بقوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدأ بحد فاعلم بانه لم يصدر  
 به حضماً لنفسه بتخييل انه كتابه بقرينة حيث انه كتابه ليس مكتب السلف حتى  
 يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً حتى يلزم قولنا العمل  
 بالحدوث لجواز ان يبدأ بالحمد من غير ان يجعله جزءاً من الكتاب ثم شرح في المقصود



ويمكن ان يجاب بوجه اخر وهو ان يقال لم يصدر به هذا التفسير بغير ان كان  
حيث ان كتابه ليس بكتب السلف حتى يصدر به على سبيلها وان كان في نفسه  
عظيم الشأن امر اذا بال لا سيما على ما عرفت فليس في نفسه ما يشبه ما كتب السلف  
ما عرفت الحال وبعض ما عرفت الصفة وغيرهما فاعلم ان هذا الكتاب لا يشبه  
بشيء من الكتب بل هو استقل لا كالمادة السلفية فان قيل التميز من العبادات في  
العبادات من شدة التمسك كيف يشهد به النفس قبل ان النفس وما يشهد به  
الحال العبادات ويكون خطا في مباشرة العبادة كقولهم لا يفتن من الاستعداد في  
بين الحالى وقبول الحالى ويمكن ان يقال ان التميز وان كان عبادة في نفسه الا ان  
حيث يتبادر به امر غير ذي بال ليس بعبادة لانه لا يتبادر به حقيقة كالمصلاة في ارض  
فانه من حيث انه صلاة عبادة الا انه من حيث انه غصب حرام وكالتسمية على كل حال  
فانه كفر وجهها توجيه غريب في غاية الغرابة وهو ان الظاهر ان كتابه هذا ان كتب  
صنعهما فاصدى باولى سورة نزلت وهو اقل حيث لم يبدأ بالحمل مطلقا نعم من ان  
جعل من اوله لان النبي صلى الله عليه وسلم لم يبدأ بالحمل لله على ما رواه البخارى في  
صحيحه فليست بل **قوله** يدار بتعريف الكلمة والكلام يعنى بدار بتعريفها لانها موضوعا  
هذا العلم بحيث يند عن احوالها فلا بد من تعريفها ولا بالحمل او باسم لغير هذا الطالب  
فحت عن احوالها وغير العلم عنده **قوله** يكون افراد ما جوف امي افراد الكلام اما كون افراد  
الكلمة جزء من افراد الكلام فظلالا في هذا مثلا جزء من زيد قائم ما معناه جوف امي معناه  
فلا انفرادا ان كان جزءا كان حقيقة ايضا جزءا في عبارة عن الحقيقة مع التشخيص  
والخصوصية والافقروم الكلمة ليس جزء من مفهوم الكلام لانه المراد بالكلمة في اللفظ  
في تعريف الكلام اعني ما تضمنه كالمعنى بالاسناد ما وجد قائله لا معناه مما اذا لا  
على مثله قائم انه يتضمن مفهوم لفظ وضع لمعنى **قوله** في الكلام مشتقان  
من الكلام الكلم وهو الخرج يعنى ان الكلمة بمعنى الكلم به وكذا الكلام بدلالة المعنى مشتقان  
من الكلم لتأثير معانيهما في النفس وتأثير النفس بهما كان الخرج يؤثر في النفس  
بالا لا وتأثيره في النفس الخرج بالفتح خمسة كرون وبالضم خستى كونا في المذهب  
فالاول مصدر والثاني اسم والتشبيه في مطلقا التأثير كما يشهد به قوله وقد عرفت

بعض

بعض السلف من بعض تأثيراتها بالخرج اذ يعلم منه ان بعض تأثيراتها اعدت  
للام لا يجمع تأثيراتها **قوله** جامع للنساء اي ما يصدر عن النساء من الكلام قال  
الرفعي الكلام لم يوضع في الاصل مصدر على الصحيح اذ ليس على صيغة مصدر الفعل  
التي تنصبها على المصدر بل هو موضع الجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف  
او على اكثر او كان اكثر من كلمة واحدة وسواء كان مطلقا او لا لكنه قد استعمل في  
المصدر ففصل كلمة كلاما كما عطية عطاه مع انه في الاصل لا يعطى **قوله** الحكم بكلمة الكلام  
جنس لا يجمع كقولهم لا انه لم يستعمل الا على ما فوقه الا انه بخلاف غيره كقولهم  
قوله ما اليه يعود الحكم الطيب وايضا كان جمعا لوجوب رفعه في التصغير الى الواحد  
فيقال كلمة لانه جمع كثره وجمع الكثرة عند التصغير يرد الى الواحد بخلاف جمع الكلمة  
وايضا كان جمعا لما وقع تمييز الجوز خمسة عشر وقيل جمع لانه لا يقع الا على التثنية  
فصلعدا والاية محمولة على حرف المضارفي اليه يصعد بعضا الحكم الطيب او  
الصاعد الى الخضم الالهية اما هي المقبولة لا لكلمة والقوله لو فوجئ به من النسخ خمسة  
عشر متوع عنده من ذهب الى انه جمع بل يقال عند في التمييز كلمة وفي التصغير كلمة  
**قوله** والامانة بينهما جواب سؤال مقدر تقرير السؤال ان الجنس يشتمل على الحقيقة  
من حيث هي مع قطع النظر عن الفرد والمفرد والوحدة تشتمل على فردية وبنية اماناة  
وتقرير الجنس الجواب ان الجنس او الحقيقة قد يتصف بالوحدة اي الوحدة النوعية  
والمراد بالوحدة النوعية والامانة بين الحقيقة من حيث هي وبين  
الواحد النوعية اي كونها واحدا نوعيا لان الحقيقة قد يكون جنسا كالحيوان وقد  
يكون نوعا كالانسان قوله ويمكن جعلها على الفرد الخارجي والمفرد هو نوع كلمة  
المذكور على السند النجاة اذ لا يتشطر في الفرد الخارجي اي بسبب ذكر المفرد  
بل اعم منه ومما ان يعلم بحسب المقام والكلمة المذكورة على السند النجاة للمفرد  
بقرينة مقام ذكر مسائل النجاة والمفرد نحو ولم يفرض للاستغناء والعهد  
النوعى لان كل منهما لا يباين سبب مقام التعريف مع ان النوعى لا يوجب جمعا للمفرد  
**قوله** ثم فعل في عرف النجاة ابتداء وبعد جعله بمعنى للفظ يعني وضع النقل  
على كل الوجهين لان المنا سيدة مرعية فيها على الاول فلان اللفظ المصطلح



يشتمل على الرى كالتصديق على الزعماء واما على الثاني فلكون المصطلح جريئاً **معدلة**  
ليس من مقولة الحرف والصوت يعنى ان المتوى في ريد ضرب واضرب ليس من  
جريئاً الحرف والصوت ولا يصدر عن عليه اصلاً ان لم يوضع له لفظ حتى يكون  
لفظاً حقيقياً قوله واما غير واعنه بلفظ هو وانته واهم واجله الحكم اللفظى  
لفظاً حكماً بمعنى انهم كقولهم لا يخرج احكام الالفاظ عليه مثل الاستناد اليه والابواب  
منه وتأكيده فقولهم ولم يوضع له لفظ عطف تقييد بقوله ليس من مقولة الحرف  
والصوت والمتوى في حد ذاته امر غير موه وهو الذى يعم واعنه هو وانته ليس اللفظ  
بل كيفية اللفظ الذى يوحى هو فيه فيكون من مقولة الكيف فلا يتجزم ما قيل الا ان  
من اى مقوله هو ومن قال ان المتوى قد يكون من مقولة الواجب وقد يكون من مقولة  
الجسم وقد يكون من مقولة العرض فقد اشبهت عليه الوال بالمولد فان من  
مقوله انما هو موجد لا نفس اللفظ هو من الكيفيات **معدلة** اما قال لفظ ولم يقل  
لفظاً بمعنى عدل عن قول صاحب الفصل لفظاً مع انه احضر منه لانه لم يقصد  
لان وقع جسيماً يشتمل المحرور وغيره من الكميات الكلامية وغيره فان قيل المطابقة  
بين المتبادر والخبر واجب فلا وجه للمدول واعنه قلنا المطابقة غير لانه لان المطابقة  
اما تشترط فيما كان الخبر مشتقاً من اللفظ احض من اللفظة فخرج على اختيار اللفظة  
ولم يخرج اختياراً بما ساء على السوية **معدلة** اوضح تخصيص شئ بشئ قبل الا ان يبين  
شئ بشئ فيظهر بقوله لفظى بقوله وضع يعنى على تقدير الخبر بدعى بعض المعنى  
دليلاً يتجزم ان ريد بتخصيص شئ بشئ جعل المعنى مخصوصاً بالموضوع يخرج  
وضع اللفظ المراد فوان ريد جعل اللفظ مخصوصاً بالمعنى يخرج وضع الشئ  
ويقال ان يقال ان تقوية التخصيص وان كان في اللغة بالبناء الا انه في عبارة المصنفين  
باللام حيث قالوا تخصيص شئ بشئ والمخصص له ولم يقولوا المخصص به  
فيظهر التعلق بقوله وضع على التفسير بقوله تخصيص شئ بشئ ايضا وانما يختار  
الثاني ولا يخرج المشتك لان كلامه الوضوئى جعل المشتك مخصوصاً بالمعنى الذى  
وضع بازائه واما جاز بالاشارة من جهة تعدد الاوضاع **معدلة** لا يبعد ان يقال  
المراد باطلاى الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاورهم لانه المعنى في الاطلاق

والمبتاور

والمبتاور وهو ان لا يكون بدون ضم ضمير **معدلة** فان قلت قد وضع بعض الكلمات  
هذا السؤال متعلقاً بالاجاب عن السؤال الاول وتقريره انه اذا كان المعنى قد يكون  
لفظاً يتوجه الاشكال بان بعض الكلمات المفردة قد وضع بازاء الالفاظ المركبة  
كلفظ الجملة الموضوعية بازاء زيد قائم فلا يكون موضوعاً لمعنى مفرد فلا يصح  
عليه من الكلمة وتقرير الجواب ان هذا الالفاظ المركبة وان كانت بالقياس الى  
معانيها التى يقصد منها موضوع معنى زيد قائم مثلاً مركبة الا انها بالنسبة الى  
الفاظها الموضوعية بانها مفردة قد لم يقصد بجزء من تلك الالفاظ ولا الى على  
جزء من تلك الالفاظ المركبة **معدلة** فليس هناك مفهوم على هو الموضوع له الضمير هناك  
هو خصوصية اللفظ ومعنى كون الوضع عاماً والموضوع له خاصاً لا لاحظ  
الواضع معزوماً كلياً وبذلك الملا حظت بوضع اللفظ بازاء كل واحد من الافراد  
بخصوصياتها كما لاحظ مفهوم الواحد مثلاً الملاحظة بوضع لفظ انا مثلاً المحل  
واحد من افراد التكلم بخصوصياتها قوله فان انشأ المعنى بالافراد والتكلم  
انما يكون بعد الوضع لان المفرد ما لا يدرى معنى لفظه على معنى معناه بالوضع فيكون  
مجاناً باعتبار ما يؤيد اليه نحو انى انا فى اعصر **معدلة** حيث انى بصيغة المضى  
صيغة الماضي وانما كان موضوعاً ليسوا الحديث على زمان التكلم كمنه لا يخفى على اشعار  
ما يتقدم احد الوضوئى على الاخر لان اصول المتقدمين يتبع بالقديم الاخر اشعار  
ما و مثل هذا الحاف للتبني وجزء الاشعار كالا اشعار للنفس اليقظى بالفرق  
في قوله تكا ولا تخاطبني في الذين ظلموا حتى يكاد يتورد في انهم هل صاروا محكوماً  
عليهم بالافراد ام لا وكما في اشارة النص المزكورة في اصول الفقه مثل لفظ الله  
فانه سيقاً لبيان كونه المباحرين مصرف القيمة وقد ابيح به الحد والملاكهم  
الكافية في ديارهم بمكة الكفار حيث غير عنهم بالفتنة **معدلة** ووجه صحة ان  
الوضع وان كان متوقفاً على الافراد بالزمان يعنى ان الافراد يتوقف على الوضع  
ويحتاج اليه بحيث لا يحصل بدون الوضع وهذا معنى التقدم بالزمان الالة  
مقارنة بالزمان يحصل في جهة الوضع لانه اذا وضع لفظه في حصول الافراد  
بحيث لا يتأخر عنه **معدلة** فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة قيل

جريئ



هذا في نحو بصري وقائمة وجعل وحمل لان الاعراب في آخر المركب على جنس الاستحقاق  
اصلا فاما النون في التنوين فيه بعد حركة الاعراب على الجزء الاول وفي التنوين  
والجمل ان جعل العلامة نفس الاعراب قائمة مقام الحركات فلا اعراب  
للمركب بل للجزء الاول الاعراب في نحو الرجل واخره انما هو للجزء الثاني  
الذي يستحقه لا للجمل المركب منه ومن الجزء الاول **قوله** لا يخفى على النطق  
العارف بالعرض من التخالف لو كان الامم بالعكس كان انبسط وبعث  
يجعل نحو جود استخارجا عن تعريف الكلمة ونحو الرجل واخلا في ذلك ان  
العرض من النسخ معرفة احوال اللفظ العربي من الاعراب والبناء واي لفظ  
مبنى واي معرب باعراب واي باعراب فليسا ذلك فتنسب اللفظ الى كلمة  
وكلمة ومركب فالانساب لهذا العرض ان يجعل خارجا عن حد الكلمة ودخلا  
في حد غيره بتركه اي بتركه قبل الاخر **قوله** في تحقيق الوضع تحقيق الولاية  
لا طر ان الوضع تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلو او احسوا شئ الاول  
فهم منه الشئ الثاني واليقيد الاخر هو معنى الدلالة **قوله** في ذكر الوضع فاما  
الى ذكر الولاية قيل انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف  
الهاء العارية عن الولاية لا يصح اه ذكر الوضع يعني عن ذكر الولاية الا  
ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف لمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى  
ويمكن ان يقال انما هو الوضع يتناول حروف الهاء كذلك يتناول الولاية  
على ما قسمها حروف الهاء ايضا لان الشئ الاخر يتناول المعنى والتميز  
**قوله** لا مكان ان يكون بالفعل الدلالة العقلية ما يكون بالفعل والطبيعة  
ما يكون بالقضاء الطبع كدلالة ارجاع على جميع الصور فاني طبع اللفظ  
يقضي اللفظ به عند عرض اللفظ **قوله** اما ما صنفها وانما قد قوله  
من صنفها لان قوله ان قد في تأويل المصدر خبر عن كنهها المرجعة الى الكلمة  
ولا يصح الحمل عليها اذا قد يكون الجمل خبر عنها ويصح الحمل عليها **قوله** في  
انهم عنها انما يقيد به لئلا يورد اسم الفاعل في مثل زيد ضارب عم والان  
واماله لا يدل على معنى في نفسه مقرر باحد الازمنة الثلاثة لكن في انهم

عنها

عنها **قوله** حيث يتركب منه وحده كلام دون اخويه يعني ان الاشتراك  
في كلام العرب هو الكلام والجملة والاسم ليستقل بتقومه فيكون اشرف  
**قوله** لتضمن الفعل اللفوي وهو تسمية الشئ باسم جزء مدلوله  
بعلاقة المجاورة **قوله** ففعل لكل واحد منها معرف جامع لافراد ما يقع  
غيره لا شعارة بالجملة التي هي الجنس الشامل للمحدود وغيره وما يتبين  
به كل قسم عن اخويه اعم من ان يكون فصلا او خاصه وقوله ليس المراد  
بالحد ههنا لا معرف جامع كما هو متعارف الاصوليين فان الحد عندهم  
ما يميز الشئ عن غيره سواء كان حقيقيا او رسميا او نظريا **قوله**  
لكنه مقرر انما ورد كلمة لكن لانها لما ذكر قوله الفعل كلمة يدل على معنى  
في نفسها في مقابلة قوله الحرف كلمة لا يدل على معنى في نفسه **قوله**  
انه يكفي في الفعل مجرد الدلالة ام يحتاج الى امر اخر فرفع ذلك بقوله  
لكنه مقرر بخلاف الاسم فانه يحتاج فيه هذا التوضيح فلا يحتاج  
الى دفعه فلم يورد فيه كلمة لكن والكلمة مشتركة هذا بناء على راي  
متأخرى المنطقيين فانهم يثبتون التركيب في الابهية حدا كان  
او رسميا فلا يورد ما قبله لادخله فيما هو بصدد **قوله** ولله در  
كلمة مدح مدح بها المص حيث راعى الزكي والغني والموقسط وذلك  
انه ضمن دليل الحصر حد كل واحد منها فالزكي يعلم من نفسه الدليل  
والموقسط يحتاج الى الاستعانة فاشتم بقوله وقد علم الم والغني  
لا يعلم بالا شعارة الدليل ضمن حد كل واحد منها مالم يصرح بالجنس  
والفصل على صورة قول الشارع فصرح بحد كل واحد منها على صورته  
فقال الاسم مادل الفعل مادل الحرف مادل **قوله** وعلى تفاوت مراتب  
الطبائع الرخاء والقبادة والتوسط لئلا يخلو طبعه من الطبائع  
عن الاستعداد **قوله** المتضمن اسم فاعل اه اشار الى دفع ما يتوهم من  
اتحاد المتضمن والمتضمن في مثل زيد قائم لان زيد قائم عين الجملة  
وذلك لانه المتضمن كلمتان بهيئة الاجتماعية والمتضمن اسم مفعول

**قوله**  
اربعين



كلمتان برتبة الافتراضية والجموع من حيث هو مجموع مغاير لكل واحد منهما  
**قوله** فانه في حكم هذا اللفظ فيكون كلمة حكما وبالاقاويل فيدخل في تعريف  
 الكلام **قوله** واعلم ان كلام المص هذا بياض لا يفهم من عبارة المص صاحب الفضل  
 وصاحب الباب من الاختلاف الى ترادف الكلام والجملة يعني ان  
 الكلام مرادف للجملة ليسوا احص منها كما هو المشهور **قوله** على الجملة الجزئية  
 اعني قد بدلت ان التحقيق كما ذكره السيد الشريف في حواشي المطول  
 ان الاشارة لا يقع جزا مبتداء بدون التاويل فيرجع اما الى المفرد او  
 الى الجملة **قوله** فيجوز ان يكون الكلام عند المص ايضا احص من الجملة الا انه  
 حيث يكون مخالفا لما ذكره في تحضيره الاصولي وهو الترادف **قوله** في ضمن  
 اسمي اي لا يحصل ولا يتحقق الكلام الذي هو عام من حيث المفهوم الا  
 في ضمن هذين الجزئيين دون سائر الجزئيات لان الاسناد بحسب  
 الاستقرار لا يتحقق الا فيهما وان كان العقل يجوز في غيرهما ايضا **قوله**  
 او في ضمن اسم وفعل وانما قدم الاسم لشرفه والانتساب تقدم الفعل  
 لانه يصدر ببيان الجملة الفعلية **قوله** وحوار زبد جواب سؤال تقيد  
 السؤال انكم قلتم ان الكلام لا يحصل فيما سوى القسمين المذكورين  
 مع ان يازيد داخل فيما سويهما ايضا فلا يصح الحصر وتقرير الجواب ان  
 يازيد في تقدير ادعوى زيدا قال اسناد في التحقيق انما هو في الفعل  
 والاسم الذي هو الصنم الموصي قيل فعل هذا يلزم ان يكون يتم لمجرد  
 كلمة يازيد **قوله** كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته يعني كما ان  
 في الخارج موجود به احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر والاخر موجود  
 غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في ذهني بركان احدها  
 مستقل لا يكون ادراكه في سوا ادراكه والاخر مدرك يكون ادراكه  
 في سوا ادراكه اخبراه يكون له الملاحظة غير ذلك بان يتوجه العقل  
 الى الغير في نفسه فالابتداء مثلا اذا لاحظ العقل قصد بانه يتوجه  
 العقل اليه في نفسه كما ان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا بالذات

لا يحتاج

لا يحتاج في مفهومية الى متعلق ولزمه تفعل المتعلق اجمالا حتى يكون حالة  
 اجمالية في الذهن وهو بهذا الاعتبار معنى لفظ الابتداء واذا لاحظته  
 من حيث انه حالة بين السبب والبصرة وذلك بان يتوجه الى السبب  
 والبصرة بالذات بانها واقعا في الخارج ولا حظ الا ابتداء بانه متعلق  
 بهما بان يكون الابتداء ابتداء السبب ومن البصرة وبيان تعريف حالها بان  
 يكون السبب متصفا بالابتداء والبصرة متصفا بالمتكاملة كان مع غير  
 مستقل ولا يمكن ان يحكم عليه اوبه ولا يمكن ان يتفعل الا بذكر متعلق  
 مخصوص لانه حالة متعلق مخصوص فلا يدل عليه الا بضم كلمة دالة على  
 معنى مخصوص بخلاف لفظ الابتداء فانه موضوع لمعنى كلي مستقل لا  
 يتوقف تفعله على متعلق مخصوص **قوله** لانها الغرض اذ لان المتعلقا  
 المخصوص الغرض من وضع تلك الاسماء اللازمة للاضافة وذلك ان  
 الغرض من وضع ذوالوصف باسما الاخصاس مثل ذوالمال ووضع فوق  
 بيان الفوقية على الخصوصيات وعلى هذا فليس غير فلاجل هذا لزم ذكرها  
 لا لاجل فهم اصل المعنى الذي يعرف ذلك من موارد استعمالهم **قوله** اي الدلالة  
 من الارادة يعني ان بينهما قافاه الدلالة فهم المعنى من اللفظ سواء كان  
 مرادا او لا بخلاف الارادة فانه كون المعنى مرادا ومقصودا من اللفظ كلفظة  
 العين المشتركة اذا اريد احد معانيه فانه يدل على جميع معانيه مع ان  
 المواد واحد بمعنى منها **قوله** ودخول حرف الجر لفظا او تقديره يختص بالاسم  
 والا يلزم تخلف الاثر من المؤثر **قوله** لانه الفعل وضع لا يكون مستندا  
 قيل هذا لا ينهض دليلا على اختصاصه الاسناد اليه بالاسم لانه لا يدل  
 على انتفاء الاسناد اليه عن الحرف **قوله** اختصاصا لوزنها من التبريق والتخصيص  
 والتخصيف به اما تخصيص التبريق بالاسم فقد اطال الرضي الكلام  
 في اثباته الا انه لم يتم واما التخصيص فقد يقال انه خارج الفعل ايضا  
 كالنقيد بالحال واما التخصيف فيجوز التثنية والتثنية فسم انه من  
 خواص الاسم زيد يسكنه الميم وجر زيدا فاه الاول لم يتحقق معه عامل



بجلائ التاني **و** ليس النزاع في المعرب يعنى ليس النزاع في المعرب الذي  
هو اسم مفعول من اعرب الكلمة لانه معرب اجري الاعراب عليه بالفعل **و** المعرب  
اسم مفعول من ضرب زيدا مضروب بالفعل فظاهر لا يمكن انكاره ان **الاسماء**  
المعدودة ليست كذلك فيكون محل النزاع في مجرد الصلاحية لا استحقاق  
الاعراب بعد التركيب بمعنى انه لو ركب يستحق الاعراب بل يكون في كون  
الاسم معربا او مع امزاجا غير العلامة ذلك وجعل تلك الاسماء معرفة  
لصلاحيتها للاستحقاق **و** الاعراب واعترض المصنف ذلك حصول الاستحقاق  
بالفعل **و** ان يتحقق موجب الاعراب وهو التركيب فلم يجعل تلك الاسماء  
معربة **و** اما وجود الاعراب بالفعل وذلك بان يلفظ الاعراب في كون  
الاسم معربا فلم يعتبر احد لان كثير من الاسماء المعربة لم يوجد في الاعراب  
حيث لم يلفظ به مثل عصي والقاضي وغيرهما ولا جلا في وجود الاعراب  
لم يعتبر ولم يشترط في كون الاسم معربا يقال لم يعرب الكلمة ولم يوجد الاعراب  
فيها مع انها معربة بوجود الصلاحية او لا استحقاق للاعراب فان قيل  
قد ذكرنا ان الاعراب في مثلها معدون فاستحققت الاعراب التقدير قلنا  
الاعراب في الحقيقة هو الاعراب اللفظي واما الاعراب التقدير فام قدروا  
لحفظ قاعدتهم وذلك انه تقرب ان ما سوى المعرب من الاسماء معرب ولم  
يوجد الاعراب في نحو عصا قدروا وهذا كما قدروا العدول في غير الجمع  
في نحو سوا **و** بل **و** المقصود من معرفة المعرب يعنى ان كان المعرب من  
تدوين نحو معرفة او اخر الحكم بالنسبة الى من يتبع لغة العرب المقصود  
من معرفة هذا النوع من الكلمة وهو المعرب ان يعرف انه من جملة ما يختلف  
اخره في كلامهم **و** معرفة المعرب متقدمة على معرفة انه يختلف اخره لان معرفة  
الشيء سابق على معرفة مقصوده وغاية فلو عرف المعرب بالنسبة  
الى من لم يتبع لغة العرب باختلاف الآخر يلزم تقدم اختلاف الآخر  
وهو تقدم الشيء على نفسه الذي هو مال اليوم المشهور بطلانية **و**  
ان يتبدل حرف بحرف حقيقة الحاضر فالاول وهو ان يتبدل حرف بحرف

حقيقة

مع

مع

الاسماء

قوله

حقيقة سواء كان ملفوظا او معدونا فيما اذا كان الحرف ملفوظا او معدونا نحو  
جاء في اعراب ورايت ابا العزميت با بيلوي نحو جاتي ابو الحسن ورايت ابا الحسن  
ومررت باي الحسن ما عرفت في الحرف لا لقاد السالكين فان الاعراب بالحرف  
فيه معدون وقد اختلفت اعراب تقدير حقيقة والثاني وهو ان يتبدل حرف بحرف  
حكما سواء كان ملفوظا او معدونا نحو رايته مسلمين ومررت بمسلمين ونحو رايته  
مسلمين بالبدون مررت بمسلمين بالبدون قد اختلفت اعراب في الاول لفظا حكما  
لان اليائي في حالة الجر غير يائي في حالة النصب كونه يائيا عن الكسرة وفي  
الثاني اختلفت تقدير حكما والثالث وهو ان يتبدل صفة اي سكون او حركة  
اي صفة اي حركة **و** فيما اذا كان الاعراب بالحركات لفظا نحو جاتي زيد ورايت  
زيدا ومررت بزيد **و** فيما اذا كان الاعراب بالحركات تقدير نحو هذا عصا وهذا  
عصا واخذت عصا **و** الرابع وهو ان يتبدل صفة الى صفة اخرى حكما  
سواء كان ملفوظا او معدونا نحو رايته احمد ومررت باحمد فانه اختلف المعرب  
فيه لفظا حكما لان الفتح في حالة الجر غير الفتح في حالة النصب كونه يائيا عن  
نا بثة من الكسرة ونحو رايته جبلي ومررت بجبلي فانه اختلف اعراب المعرب  
تقدير حكما لانه فانه قلت لا يتحقق الاختلاف حاصل السؤال ان اختلف  
العامل لا يتحقق الا اذا تحقق عامل عقيب عامل وكذا اختلف اعراب المعرب  
لا يتحقق الا اذا تحقق معرب عقيب معرب اخر واذ ركب بعض الاسماء  
المعدودة الغير المتشابهة لبنى الاصل مع عامله ابتداء كما يقال جاتي زيد  
ابتداء لا يختلف عامل بل وجد العامل ابتداء كما يقال جاتي زيد ابتداء ولا  
المعرب بل اختلف اخر الاسم مطلقا وحاصل الجواب ان للمعرب حكمتين  
احدهما اختلاف الاعراب بسبب اختلاف العامل والثاني حدوث  
الاعراب بحدوث العامل وتبين احد الحكمين ولم يدخل فيه الاخر ولا فاضا  
فيه ان لا يلزم ذكر جميع احكامه غاية الامر انه على هذا يلزم ان لا يكون خاصة  
شاملة لجميع اعرابه ولا محذوف فيه فان الخاصة ما يخص بالشيء ولا يعم  
في غير سواه جدي جميع اعرابه او بعضها كما لاضا طر بالفعل والاضا طر بالفتح

ولا آخر



**قوله** والعامل المتقضى من الاسباب البعيدة للاختلاف فاه العامل موجب  
المعنى المتقضى وهو موجب الاعراب وذا يوجب الاختلاف بلا واسطة فيكون  
سببا قريبا بخلافها **قوله** لكن اختلاف هذه الحركة على ارض العرب ليس من  
حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء بمعنى كان غلاما في نحو جاء في غلام  
مثلا في الاصل غلام ثم اضيف الياء المتكلم فصار غلامى فاختلاف هذه  
الحركة وان كان اختلاف اخر المعرب لان غلامى عند المعرب معرب تقبل لكن  
لا من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل الياء ومناسب لها وقال الجرجاني  
انه مبنى وقال ابن مالك انه معرب لفظا في حالة **قوله** فانه اراد هذا المعنى  
يعنى اراد انه من متعلقات الحد وان اللام متعلو بها خلت وبيان الغائبة  
الحاصلة لاجل وضع الاعراب اى الاعراب ما وقع بسببه اختلاف في اخر المعرب  
لاجل اختلاف تلك المعاني وذلك ان الحد قد جمعوا منعلا لانه كان جمعا  
وبالاعتناء وقد احييت صارا ما قفا ايضا ولم يرد انه خارج ولا يتفاوت  
به اصلا وان اللام متعلو باسم خارج عنه لا بما هو داخل فيه كما اختار الرضي  
والتقديس وضع الاعراب اى الرفع والنصب والجر ليدل على الفاعلية والفوقية  
والاضافة انه بعيد غاية البعد لا يتبادر من العبارة **قوله** فوضع اصل  
الاعراب المسمى ان وضع نصب الاعراب للدلالة على نفس تلك المعاني  
اعم من ان يكون مختلفا او لا وصعد بحيث يختلف اخر المعرب به  
لاجل اختلاف تلك المعاني **قوله** على ان يكون المهمة للسلب اى سلب اصل  
الفعل فيكون معناه المعنى المتقضى لسلب العناء لانه يوزن **قوله** وعكسا  
ليشمل المحقات ايضا فان المعنى بالشيء في حكم ذلك الشيء وفي عداد **قوله**  
وان كانت الاضافة بنفسها مصدر لم يجز الى الياء المصدرية وانما لم يقل  
همنا حقيقة او كما قال في الفاعلية والفعولية لان المضاف اليه لا يكون  
الا حقيقة لان الجر ومنه نحو ريت بنيدا وانما ما يزيد مضاف اليه عند النصب  
واما الجر ود في جسد ودمه فلما كان جر بواسطة الحرف الزائدة اليه القيد  
لم يعد ملحقا بالمضاف اليه **قوله** واعطى الثقل للقليل تقبلا او معادلة

لان الثقل يستلزم العلة لان لسانهم على الخفة فكانا اعطى القليل للقليل **قوله**  
فاعطى الخفيف الكثير فكثيرا للثقل او معادلة لان الخفة يستلزم لادكرنا فكانا  
اعطى الكثير الكثير **قوله** اى الاسم المعزى الذي لم يكن متنى ولا جمعا والمراد بالمعزى  
ما يقابل التثنية والجمع لا ما يقابل المضاف فيشمل المضاف ايضا فان قيل  
فعلى هذا يكون الاسماء الستة المضافة الى غير بلاد التكلم وكلها من الاسماء  
المعززة مع انها ليست معربة بالتثنية والفتح والكسر اجيب بان المراد بالمعزى  
المعزى من كل وجه فيخرج المتنى والجمع وما هو بهما وكلها من الاسماء الستة  
ملحقات بالمتنى لسانهم المتنى في الدلالة على وجود امر **قوله** ويحمل النصب  
على الحالية والمصدرية اى من فوجها ويرفع رفعه لجله حال ايضا **قوله** واحتزبه  
عن الكسر فانه قد علم اى احتزبه من جميع الكسر فانه حكمه ليس كذلك لما قد علم  
انه معرب بالحركات الثلاث فلا يرد ما قبل الاصول ليس ان علم بل لانه لا يشترك  
في هذا الحكم **قوله** لغيره على ويترى الاصل تحقيقا للتبعية و لئلا يلزم للرفع  
مونية على الاصل فان قيل المونية لارمة بعد لان الاصل معرب بالحرف والرفع  
معرب بالحركة قيل المونية يكون اعراب الرفع بالحركة على حرفة لعدم الحرف  
الصالح للاعراب في اخره بخلاف الاصل حيث يوجد في اخره حرف العلة الصالح  
للاعراب لا فاقام مقام الحركات **قوله** منقوصات واوية اى معتلات لامية بالواو  
**قوله** اجوف وانما هى معتلة عينية بالواو **قوله** لا يضاف الا الى اسماء الاجناس  
لانه موضوع لان يتوسل به الى الوصف باسما الاجناس مثل رجل ذو مال  
يوصف الرجل بالمال بوسيلة ذى لا يتأتى الوصف الا به **قوله** وانما اختاروا  
اسماء ستة اى انما اختاروا واسماء على هذا العدد المعين لان الاصل في الاعراب  
بالحروف المتنى وجمع المذكر التماسا وقد اعراب بها بالاعراب الستة فعملوا  
في مقابلة كل اعراب اسماء يعرب بالحرف تحقيقا للمناسبة وانما اختاروا هذه  
الاسماء بخصوصها دون غيرها من الاسماء المحذوفة الاخر لانه يحددها  
انها مشابهة للثنى والجمع في كونها معاينها مبنية عن التعدد فاه الا ب يستلزم  
الابن والاب يستلزم الاخ ولهم يستلزم الموضع لان الهم ابن مريض المرأة او اخوها



اوتيتها والى يستلزم الكرم بكسر الراء فان الشئ المستلزم بفتح الراء يستلزم  
ذا العلم وذا يستلزم المصاحبة وتايتها وجود حرف من شئ الكلمة يصلح  
للاعراب في او اخرها حين اصنف الى غير هذه القلم واعرب بحسب السماع  
فجعل اعرابها للتخفيف بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الا واخر كيد ودم فانه لم يوجد  
فيها حرف يصلح للاعراب حين اعرب قوله وانما قيد بذلك المقصود من هذا الكلام  
فائدة التقيد بكونه مضافا الى مضى وادبع فيه فائدة انه لم يعكس بان جعل  
الاصل للاصل والفرع للفرع فرب على ذلك يقولون ولولا قيد كون اعرابه  
بالحر فانه يكون مضافا الى مضى فلا يستلزم الا كمالا وانما يستلزم الاستدلال  
لوم يدعي فيه فائدة عدم الانعكاس والاصح اطلاق عشرين على ثلثين وايضا  
يلزم ان يقال عشرين بفتح العين **لما كان التقدير** عما قلناه ان اراد ان الاولي  
ان يقدم اللفظي لظهور دلالة على العاني المقصصة للاعراب الا انه قد قيل  
لانه اقل والاقل يقدم ليتفرع الذهن للاكثر ثم بين اللفظي واجل في بيانه كثرته  
وخذنا احاطة حيث قال واللفظي فمادة **قوله** معنى تقدير الاعراب للاستئصال  
اه ان اراد المقصود من اراد مثال المسلي جدا يرد مثال قاضي بيان ان تقدير  
الاعراب للاستئصال كما يكون في الاعراب بالحركة يكون في الاعراب بالحروف  
**قوله** يوقع علامة الرفع يعني ان القلب يخرج الواو عن حقيقة فلا يكون الواو  
واذا لم يوقع علامة الرفع الذي هو الواو بخصوصه بخلاف الادغام فانه لا يخرج  
الياء عن حقيقة فان الياء المدغم ياء ايضا فبق علامة النصب والحر الذي  
هو الياء **قوله** العود في عطف هاتين العليتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة  
على الوزن اذ لا ترتيب ولا تراخي صفات الزمان ولما في المرتبة **قوله** لوجعل الالف  
فاعلا لقوله زائدة بان كلام الالف ثم النون المزدتان والمعنى والنون  
حال كونه متصفا بزيادة الالف قبل اتصافه بالزيادة **قوله** تقول تقريبي الحقيقة  
القول الحقيقي القول بما هو حقيقة وفي نفس الامر والقول التقريبي  
القول بما هو قريب من ذلك **قوله** فقال بعضهم انها تسعة وهي المذكورة  
في المتن وقال بعضهم اثنا عشر الحكاية والترتيب اما الحكاية في وزن الفعل

مع الوصف نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويستكون امتناع الصرف  
فيها بطريق الحكاية الفعلية يعني كما لا يدخل عليها الكسر والتثنية قبل نقلها من  
الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليها بعد النقل واما الترتيب في الواو في  
ترتيب التانيث بالتاء الظاهرة او الفذرة او بالالف وهو اما ترتيب التانيث  
مع العلمية او ترتيب حرف التانيث مع الاسم وترتيب العدول وقوله  
بنزلة علي بن نقير لان الواو تصد التسمية بعام فعدل عنه خوف اللبس  
بالصفة الى عموم وفي ثلث فانه بنزلة ثلثة ثلثة وترتيب الجمع فانه بنزلة  
جميعين وترتيب الاسمين في نحو بعلبك وترتيب الالف والنون اما مع العلمية  
او مع الوصفية وترتيب الجمع ونحو اما تكررها في الجمع والعري او ترتيبها مع  
العلمية وقال بعضهم انها عشر والزائد مرعاة الاصل في نحو احمد اذا تكرر بعد العلمية وقال  
بعضهم انها ثلثة عشر والزائد ثلثة التانيث ووزن الجمع لكن القول بان  
العلل تسع تقرب لها الى ما هو الصواب في العدد لان القول الثاني قد روي عليه  
اما على الحكاية فلان ما ذكره في الحكاية لا يتناول نحو اخر واخا واما على الترتيب  
فلان ما ذكره من معنى الترتيب ليس بترتيب لان الترتيب المعنى في منع الصرف  
هو ترتيب الحائزين وما ذكره ليس كذلك وما ذكره في نحو بعلبك وان كان صحيحا  
الا انه ليس بصحيح من جهة جعل مجرد الترتيب سببا لمنع الصرف والالحاق به  
منصرف في حال التثنية والقول الثالث والرابع والخامس قد روي عليه بان شبه  
الشئ منسوب اليه وداخل في عداده ومراعاة الاصل في نحو اخي مندرج في  
وزن التانيث داخل في التانيث لان لزوم التانيث صفة له وصفة الشئ  
ملحوظة باصلة وكذا لزوم الجمع داخل في الجمع وفي ايراد زينب مثالا للمعرفة  
يعني ايراد زينب الذي هو تانيث معنوي مثالا للمعرفة بعد طلحة في  
غيره من المعارف اشار الى قسمي التانيث **قوله** الاثر الترتيب عليه اشارة  
الى تفسير الحكم لان حكم الشئ هو الامر الثابت به المترتب عليه **قوله** افتقار  
الى الغافل والغفلة اليه اصل **قوله** هو علامة التمكن اي الانصراف **قوله** لان



فخرج المعدول عنه كذا في الشروع قبل فيه بحيث لا ان المراد على هذا المعدل  
الاسم المعدول لا المصدر فيكون الشيء عاملا وموثر في نفسه ويمكن ان يحيا  
بان المراد المعدول من حيث انه معدول وفوقه حيث انه معدول وموثر في  
الذات موثرا في المعدول **والوصف** فخرج الوصف لان المراد بالوصف كون اللفظ  
دالا على ذات باعتبار معنى القصور وهو خرج على كونه دالا على مجرد الذات  
**قوله** لا تله تقول وجلتم تقول الرجل هذان العرف باللام العهدية بل في العرف  
باللام العهدية التي سبق ذكر معدودها ظاهر بخلاف بقية المعارف كالمنفرد  
والكصول ونحوها لا تنكسر هناك اصلا اللهم الا ان يقال المراد ان الاصل  
ان يعرف الشيء او لا على وجه العموم ثم على وجه الخصوص لان الخصوص امر  
واحد **قوله** الجمع فخرج الواحد والتركيب فخرج الافراد لتأخرها عن الواحد والمفرد  
**قوله** لا يتبع اطلاق المذموم واردة الا لان وهو عام يتناول الوجوب كافي  
ضرورة الشعر والجواز كافي التماس **قوله** قبل المراد بالعرف معناه اللغوي  
واللغوي ويجوز صرف حكم عن المنصرف وتعيينه بان جري ويؤيد فلا يرد ما قيل  
انه خالف المتقدمين في حيز المنصرف وما فهم هناك حيث اطلاق العرف  
على وجود الجر والتثنية دون انتفاء العلتين صحت مصائب قال فيما نقل  
عنه هذا البنية ما قاله فاطمة وفيه انه من اولوله ما ذكره على من ستم تربية احد  
ان لا يشتم بدي الزمان عواليا والمعنى اي شيء يقع اي لا يقع شيء وخرج  
على شتم تربية احد في ان لا يشتم غاية الزمان عالية لا استغناء عنه يشتم  
تربية صلى الله عليه وسلم صحت على مصائب بغيره مثل ذلك الباب المشفوع  
المعين على الدين وعلى معرفة انه لو ان تلك المصائب صحت على الالام المضنية  
فغيرت وصحت ليا **قوله** لكن يقع فيه زحاف يخرج عن السلاسة اعني  
الكلف وهو اسقاط السابغ الساكن مثل معاينيل ومغلييل مثال يجمع  
عن المنصرف الذي حرف والمنصرف الذي حرف غير المنصرف للتناسب  
والظاهر انه مثال لغير المنصرف الذي حرف للتناسب فانه المقصود بالتمثيل  
وان اعلا لا سغير اما ذكر لان العرف للتناسب بدونه ذكرنا يناسبه

فيجعل

قوله

قوله

فيجعل لرفعها للحكمة بمنزلة ثابت اخر لغوتها بالرفع سيما الوصف مصدر  
مبنى للمفعول اي كون الاسم معدولا اشارة الى رفع ما يقال ان المعدل مقدر  
فلا يصح تفسيره به وجه الرفع ان المعدل مصدر مبنى للمفعول وان المراد به  
حاصل المصدر وهو من مقولة الكيف بخلاف نفس المصدر فانه من  
مقولة الفعل اي التأثير وكذا المراد من الخرج حاصل المصدر فيخرج الخرج بان يقال  
كيفية المعدل هي كيفية الخرج عن صيغة الاصلية الى صيغة اخرى بخلاف ما اذا  
كان الخرج نفس المصدر فانه لا يقع الخرج ان لا يصح ان يقال عدل كرده شدين  
يررون است ف قوله ان كونه مخربا بيان لما حصل وتبينه على ان الخرج والخرج  
مؤدية بها واحد الا انه يرد عليها انه اذا كان المراد بها حاصل المصدر فلا حاجة  
الى جعل المعدل مصدرا بجهولا اذ يصح ان يقال كيفية المعدل هي كيفية الخرج  
**قوله** اي عن صورة اريد بيان معنى النسبة بمعنى ان صيغة الى صورة مشتقة  
الى الاصل والقاعدة بان تقتضيها كثلثة ثلثة فان القاعدة وهي ان ما يكون  
في معنى التكرار ان يكون مكررا يقتضي ان يكون ثلثة ثلثة كذلك اي على هذه  
الرئية والصورة **قوله** ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتق  
ضرورة ان صيغة فربا مثلا ليست صيغة ضارب في الاصل لتغاير  
معناها بخلاف ثلاثة ثلاثة فان صيغة صيغة ثلث في الاصل لا تخادها  
ومعنى **قوله** ان المتبادر من خرج عن صيغة الاصلية ان يكون المادة باقية  
لان الخرج اما اعتبر في الصيغة فقط فان اطلاق المادة على ما هي عليه **قوله**  
اي مقابلة للاول اذ لو لم يكن معايرة للاول لم يتحقق الخرج عن الصيغة  
**قوله** لا يبعد ان يعجز مغايرتها كثلث فانها ليست بدخلة تحت  
القاعدة كما خرجت عنه المعربات القياسية نحو قال وقول فان كلا منها  
داخل تحت القاعدة اما الاول فظاهر واما الثاني فلان ماضي فعل بضم العين  
يجي على فعل بفتحها **قوله** اما المعربات جواب سوال وهو ان القيات الشاذة كـ  
كافوس وايب مفرقة عما هو القياس فيهما ككافوس وايباب على ما عرف  
اذا لا جوف وايا كان او يائيا لا يجمع على افعول وتقريرا الجواب اما لا نسلم



ان الصيغة الاصلية انياب واقواس وانما خارجتا عنها بل انها جمعا على  
اقواس وانيب ابتداء من غير ان يعبر بجمعها او لا على اقواس وانيب ثم عدل  
عنها الى اقواس وانيب بخلاف محذوف فانما اعتبر او لا ثلثة ثلثة ثم عدل عنه  
الى ثلثة **قوله** قال بعض الساجدين قد جوف بعضهم بقرينة الشيء بما هو  
اعم منه فدماء المنطقين جوفوا بقرينة الشيء بما هو اعم منه جوفوا  
بقرينة الانسان بالحيوان فقط ان قد يكون المقصود بغير الشيء من بعض  
ما عداه ولا بأس بوجوده ما ليس بالمحدود في التعريف **قوله** في بعض تلك  
الامثلة يوجد دليل على منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه هذا  
اعتراض على القوم وحاصله ان الدليل الذي ذكره العدل الحق انما يدل  
على وجود الاصل لا على الخرج وذلك ان الدليل في مثل ثلث ومثلث مثلا ان  
المعنى اذا كان مكررا يكون اللفظ مكررا وهو يدل على ان اصله ثلثة ثلثة لان  
معناه مكرر ولا يدل على اخراجه عنه كما ان الدليل في المغيرات الشاذة  
يدل على ان اصلها الجموع القياسية ولا يدل على اخراجها عن الجموع القياسية  
وقس عليه غيره من الدلائل ويمكن ان يجاب عنه بان معنى كلام القوم  
ان المعنى ان كان مكررا فلا بد ان يكون نفس لفظ ذلك المعنى مكررا حتى  
يكون التكرار معتبرا في نفس ذلك اللفظ وذلك لا يتحقق بدون اخراجه  
تغييره عن اصله فالدليل يدل على اخراجها ايضا كما ذكره القوم ولو اعتبر  
التكرار في مجرد اصله لا يكون لفظ المعنى المكرر مكررا بل اصله وكذا الدليل  
في المغيرات الشاذة يدل على اخراج الجموع القياسية عن اصلها الا انه  
لم يعد من المعدول لان اوزان العدل مشهورة بمحسنة استقرت بسبب  
هي من اوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ دون العدل كما قال بعض  
الحاشي الهذلية فصح كلام القوم ولا يتوجه عليه ما ذكره من الاشكال **قوله**  
وكذا الخالف احاد وموحد وثناو مشي الى رابع ومرجع يعنى ان هذه الالفاظ  
الثمانية المعدولة متفق على سماعها وظاهر كلام المصنف في الشرح انه اقوال  
فيما ورد لها انه لم يثبت وقال ابن مالك في شرح الحاشية وروى فيها عن بعض

عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر فظاهر كلامه في التسهيل انه  
قد سمع خاس ايضا وقال الشيخ ابو حيان التصحيح ان الثناتين مستعملتان  
من واحدا عشر حتى الثناتين ابوعمر والثناتين وحكي ابو خاتم وابن  
السكرت من احاد الى عشار وحفظه حجة على من لم يحفظ فلذلك قال  
الشافعية نعم والصواب مجتهدا كما في شرح الالفية لابن قاسم وغيره فقوله الى  
رباع ومرجع الظاهر ان يقال رباع ومرجع لانهم انما اكتفوا بالغاية في تمام  
تعداد الاشياء ولا تعداد ههنا اذ لم يبق الا رباع ومرجع لان ثلث وثلث  
قد سبقه بيان حاله **قوله** لا اعتبار بها فيما ونحوه لان المعنى الموضوع له  
هو الذات المتصفة بالثلثية لا مجرد العدل **قوله** فقال بعضهم هو معدول عما  
فيه اللام اذ اعترض على الاول بانه لو كان معدولا عن الاخر لوجب ان يكون  
معرفا واجيب بانه معدول لفظا ومعنى اذ عدل عن التعريف الى  
التكليم وعلى الثاني بانه لو كان معدولا عن آخر من يلزم ان لا يطابق له  
هو له لان اسم التفضيل اذا استعمل بين ظاهري او مقدر لا يجوز مطالبة  
لن هو له واجيب بان لا نتم انه مستعمل لان استعماله بين باعتبار معنى  
التفضيل وقد اخرجى وصار بمعنى الغاية **قوله** وانما لم يتعصب بقل هذا الوجه ضعيف  
لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الحكم لا في صفاتها الاصل وبينهما بون بعيد  
والوجه ان جاني الربط والرجل الاخر جاني ربط ورجل اخر لوف من التفضيل  
لم يكن المفضل عليه الا ما ذكره او لا ولا يتصور التفضيل على ما ذكره الا بالانها  
فروعي المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين  
ويمكن ان يقال ان قاعدتهم في فرض الاضافة في الاصل وذلك انهم قالوا ان  
في قيل اذ لم ينو المضاف اليه يكون مع ما كقول الشاعر قصاع في الشراب  
وكنتم قبل اكد اعص بالماء الغراء قاصعانه كان اصله الاضافة ان الحكم  
في الطرف المعطوكة عن الاضافة وان ما ذكره من الدليل مبنى على ان الاحكام  
في الاصل هكذا وهو في غير المنع يجوز ان يتغير الاستعمال الذي كان في التفضيل  
لان معنى التفضيل قد انجى بالحلية عوضا عن اللفظ بمعنى غير فيجوز ان لا يكون

التركيب



جاء رجل ورجل آخر بل جاء رجل آخر الناس اي اشد قاض او يكون من حيلهم  
**قوله** وقياس فعلا اقل اتفقوا على ان جمعا مؤنث اجمع كقيل اختلفوا  
في انه اسم او صفة فعيل اسم كصحاء وقياس جمع في التثنية فعلا كقيل اي  
وفي الصحيح فعلا وات فاعلها جماعي او جماعات وقيل صفة وقياس جمع  
فعل كقيل اذ جرح فاعلها فعل واغترق على الاول بان جمعا لو كان اسما لكان  
اجمع ايضا كذلك فجمع اذن على اجمعين شاذ ولا يجمع بالواو والتون  
الا العلم والوصف على ما سيجي في باب الجمع وعلى الثاني بانه لو كان صفة من  
باب اجمعي لم يجمع بالواو والتون لانه افعال فاعلا لا يجمع بها بل يجمع  
على فعل كقيل والآخر الصفة الاصلية وان صارت بالقلبة في باب التاكيد  
اسما وذلك لان معناه في الاصل اسم جمعا ثم انجى عنه ذلك المعنى فصار معنى  
الجمع **قوله** على ما ذكرنا لا يرد الجوع الشاذ اي على ما ذكرنا من اعتبار الخرج  
في العدل لا يرد الجوع الشاذ ان لم يعتبر فيها كقوله كان يسيبوا قوس اذ لم  
يعتبر اخرجهما عما هو القياس فيهما كالتائب وقياس كيف يعتبر اخرجهما والكمال  
انه لو اعتبر جمعهما او لا لم يعتبر اخرجهما الى ان يسيبوا قوس فلا شذوذ في هذه  
الجمعة اذ لا شذوذ في العدد واللام وليس للمعدول لام قاعدة بان يقال كل ما  
كان كذا ليكون هذا المعدول اعني ان يسيبوا قوس على خلاف تلك القاعدة  
فيكون شاذ واعلم انه عفا ان الاخراج عن الاصل المحقق والمعدول في المعدول  
ثم فرع عليه عدم ورود الجوع الشاذ فبناء على التحقيق وما سبقه ثم  
منع ودفع لا يرد فلا يلزم التكرار كما قيل **قوله** ولم يوجد فيهما سبب ظاهر  
الا العامة اما انتفاء الوصف والتأنيث فلكونهما علمي للمذكر وتضاد الوصف  
والعلمية والتذكير والتأنيث واما انتفاء الجموع فكونهما علمي وبيهي وكون  
كل منهما موحدا ومفردة وليس فيهما الف وتون مؤنثان وليس على وزنا  
الفعل اذ لم يجز الفعل على هذا الوزن **قوله** من غير ذوات الرأيا فبذلك لان  
ذوات الرأيا مبنية بالاتفاق ومنع التصرف خرج الاعراب فلا يكون امثلة  
لغير التصرف وانما كان ذوات الرأيا مبنية لان الرأيا نصيبا في الامالة

هي المطلوب عندهم وشرط الامالة ان يكون قبل الالف اربعة كسرة وليس  
ههنا قبل الالف كسرة فلا بد ان ينبي ليحقق الكسرة **قوله** يحصل سبب  
البناء لانه حينئذ يكون مشابها لنزلا في الوزن والعدل **قوله** وهذا يقال في  
باب قطام اه قال صاحب المتوسط انا وجدت نسخة لهذا الكتاب مرفوعة  
على المروم يكن فيها لفظ قطام فسألت قارئها عما فقال عذرها ان من عذرها  
بعض المستقلين عليه لعدم مطابقتها المقصودة **قوله** وهو كون الاسم انما  
فسر به لان الوصف يطلق على معنيين احدهما تابع يدل على معنى في متعلق  
والثاني كون الاسم المعبر في باب منع الصرف هو الثاني **قوله** التي هي المرفوعة قيل  
والذكرة ايضا يمكن ان يقال المعبر في مفهوم الصفات من حيث هي مأخوذة  
الاشتقاق لا الذكرة فلا توفيقا بينهما خارجتان عن مفهوم الصفة من  
حيث هي **قوله** موصوفة بالاربعية قيل الصواب متصفة ويمكن ان يقال  
قد اشتهر إطلاق الموصوف على من قام به المعنى ما شابه اي يوصف سواء  
وصفه احد او لا قال كونه موصوفين متصفين واحدا فيصح إطلاق كل منهما وايضا  
السبب هو الوصف وقد انبث هذا الوصف العارض في هذا قال وهذا  
معنى وصفي من ضي فاسب ان يقول موصوفة لا متصفة **قوله** سواء فليت على  
الوصفية او زالت فالاول كاحمر والثاني كاسود للحمية **قوله** معنى القلبية  
اختصاصه ببعض افراده يعني معنى القلبية ان يكون عاما في اشياء ثم يصير  
بكثر الاستعمال في احدها اشتهر به واختص به بحيث لا يحتاج في الدلالة  
عليه الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كاي عباس اسود قيل اي  
صرف اسود فامتنع من الصرف اذ ان قول المص واصح اسود يحتمل معنيين  
احدهما امتنع صرف وهو الدعاء كونه وتاينها امتنع عن الصرف اسود وهو  
الذي ذكره الشارع فلا يرد ما قيل العجب من تخش من قال قوله وامتنع  
اسود من الصرف اي صرف اسود او امتنع اسود عن الصرف لم يحصره ان  
الشارع افاد الثاني **قوله** انما يقصد بها العا في الاصلية مطلقا لان الاصل  
ولا في الحال فافهم وان كانت في نفسها خبيثة واجد لها اثر اذ اقول واخبر



طائر اذا خيل ان الاله اذا قلت مثلا لصيت احد لمقتناه هذا الجنس من الطير  
 من غير ان يقصد معنى القوة كما تقول رايته غنايا لا يقصد فيه معنى القوة  
 بالسوء وان كان في نفسه اقوى من الصغر كما في الرضى والثاني اللفظي  
 قيل قد باللفظي ليقابل المعنى لا يقوله بشرط اخر في قوة الحتم ولم يقابل  
 بالبناء لا شئ كما في كونها بالتاء فلا يحصل التقابل بالتعديد بقوله بالتاء فذلك  
 ان المعنى ما يكون التاء فيه مقدرا سواء كان حقيقيا كقوله زبيب او غير حقيقي  
 كصريح وحب والمراد بناء الثاني تاء زينة في اخر الاسم مقصودا ما قبلها ينقلب  
 في الوقف ماء فتعاضدت ونبت ليس مؤنثا بالتاء بل التاء بدل من اللام فلو سميت  
 به كان حكمه حكم المؤنث المعنوي والظاهر ان يقال ان المراد بالتاء ما كان لفظا  
 وانما الشارع اظهر المراد بقوله اللفظي بقرينة مقابلة بالمعنى فانه لا يشترط  
 له معنى انه محتمل التائس بلا شرط الزعم الالف وضعا وكذا قام مقام سبب ليس  
 التائس لان ما الحكمه اي العلمية اذ لو لم يكن علما كان في معنى الزوال فيكون معنويا  
 من وجه فلا يطلع الاسم عن اصل الذي هو الحرف من دليل اقوى وهو التائس  
 بالتاء من كونه في شرط العلمية التي توجب لزوم التائس ليقوى التائس  
 من كونه بقدرة الامكان اما قد يدبر لان الاعلام قد تغير كما في الترخيم وكما  
 في ادخال اللام للمعنى معنى صفة كما في فصل والحارث ولان العلمية وضع فان  
 كل حرف وضع في الكلمة لا ينقل عن الكلمة فالتاء بهذا الوضع لا ينقل  
 عن الكلمة فيكون لازمة فقولك عايشة في الجنس ليس موصوفا مع التاء فاد  
 سميت به فقد وضعت وضعا ثانيا فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع  
 كما اشار اليه بقوله بشرط حتم تائس اشار بذلك الى ان العلمية في المعنوي بشرط  
 الجواز وانما الوجوب امر زائد على الجواز فلا بد من اشتراط اخر على شرط الجواز  
 وهو العلمية يخرج الكلمة ينقل احد الامور الثلاثة اما القوم اعبر وانقل  
 السببين في غير المنصرف بول على ذلك مضى كيت النحوي فنعوا منه الجر والتثنية  
 لئلا يلزم زيادة النقل ولعل وجهه شئ يلا النقل المعنوي منزلة اللفظ فلا بد  
 ما قبل لا يظهر اعتبار حدوث نقل من سبب اذ لا يعقل من الوصف

والعلمية

والعلمية والاسم المعدل بل هو مشتق الحقة كما يرشد اليها مثله ولم اعتبر  
 على هذا الكلام في غير كلام العاضل المهز في هذا العلم وقيل الاوليين  
 ظاهر اما الزيادة على الثلاثة فالتاء في حقيق على السنتهم دون الرباعي  
 واما تحريك الاوسط فلان حركة الاوسط في حكم الحرف الرابع في اعادة النقل  
 فان قيل لم يجعل احد الامور الثلاثة بشرط حتم تائس التاء ثبت المعنوي في المؤنث  
 المعنوي ولم يجعل بشرط العلمية القاصد ان الحقة في مثل هذا ودونها كانت  
 نقل التائس فعارض نقل العلمية ايضا قيل ان العلمية سبب قوي حتى كانت  
 سببا بنفسها في بعض الجمل بشرط في البعض واثر متفرقة في منع الصرف عند  
 الكونية فبان ان لا تعرض الحقة نقلها بخلاف التائس المعنوي فانه سبب  
 ضعيف فعارض الحقة نقله فاشترط الحتم تائس احد الامور الثلاثة  
 وانما اختص حتم تائس بهذا الشرط دون اللفظي فتقوية بظهور علاجه  
 في اللفظ علمي بلديتي اي بعارض اشار بذلك الى وجه تائسها لان  
 البقاع يذكر ويؤنث بالتاء ويلين بتا ويل البقعة او البلدة وتا ويل الحمار  
 كاسماء القبيلة بتا ويل القبيلة والحي والحي لان الحرف الرابع في حكم تاء التائس  
 قائم مقامها فكما ان تاء التائس لفظا فغير وجوبا في علم المذكر لعلته فكذلك ما في  
 حكمها ولم يعبر هنا بحركة الاوسط لان تائس عن حرف الرابع واعتبار تائس  
 التائس بعيد وكذا الجحمة لانها أقوى التائس ولا تؤثر في التائس التائس  
 الاوسط وقد زالت التائس بعلمية للمذكر اي التعريف يعني ذكر المذكر  
 واراد به التعريف على طريق ذكر الجمل واراده الحال لان المعرفة هي الاسم الذي  
 فيه التعريف كما ان التائس في الاسم الذي فيه التذكير وظاهر ان الذي فيه التعريف  
 ليس سبب كما ان الاسم في التائس والجحمة ليس سبب بل السبب هو  
 التائس والجحمة وانما ذكر المعرفة ليوافق ما ذكره في تعداد الفعل وذكر  
 في التعداد الاستقامة الوزن اي يكون هذا النوع من حيث التعريف يعني  
 بشرط في التعريف ان يكون التعريف وهو كون الاسم على ما غيره كالاخصار  
 ونحوه كان المعنى قولما التائس بها التائس العلمية كون الاسم على ما لاكون

التائس



علما وهذا معنى مستقيم فان قلت اورد في بحث التائيت لفظ العلمية باللام  
 فيمكن ان يجعل عوضا عن المضاف اليه بمعنى علمية المؤنث بخلاف منها فانه  
 اورد منكر فلا يمكن تقدير المضاف اليه لهذا الدليل ههنا قائم لان المعنى  
 كون الاسم معرفة فلهذا معنى العلمية كون الاسم علما هذا على تقدير ان يكون الياء  
 مصدرية واما على تقدير ان يكون الياء للنسبة فيكون المعنى بشرط في التعريف  
 منسوب الى العلم بان يكون ماصلا في معنى العلم الذي هو المعرفة واعلم ان الاشكال  
 يلزم تكرار اللفظ انما يرفع على تقدير كون الياء للنسبة واما على تقدير كون الياء  
 للمصدرية فوارد غير مندرج اذ لا يستقيم ان يكون المعنى التعريف شرط كون  
 الاسم معرفة ولا حاجة الى ان يقال التعريف شرط كون الاسم معرفة لان تعريف  
 المصنف يعني ان كلامه الاضمار والامهام يستلزم البناء ومنه المصنف يستلزم  
 الاعراب وتناهي اللادام يستلزم تنافي المترومات فلا يجمع الاضمار والامهام مع  
 غير المصنف فضلا عما ان يؤثر فيه واما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطاً  
 يعني لم يجعل العلمية سببا كما فعل جارية لانهم جعلوا كلامي العلل فرعاً عن  
 كون التعريف فرعاً عن التفكير اظهر من قرينة العلمية لقابلة التعريف التفكير في  
 العلمية فان قيل لم يكن العلمية سببا عنه فلم قال فيها شيئا وما فيه علمية مؤنثة  
 بل الواجب ان يقال وما فيه معرفة مؤنثة قيل جرى فيه على اصطلاح غيرنا وحول  
 على الجوز بان يرد بالعلمية التعريف العلمي سمي به احد رواة القراء  
 به نافع لوجه قرينة والقانون بلغة الروم الجيدة كان كانه علم في الحقيقة  
 لعدم التعريف فيه كالمعلم فيها لا يتصرف فيه واما جعل شرطاً يعني لو لم يجعل  
 كونها علما في اللغة الجمعية شرطاً لمصرفها فيه فصرف كلامهم مما ادخل اللام والتون  
 وغيرهما فصار من حيث كلامهم كاللجام والفرد فيضعف امر الجمعية فلا يصح  
 سببا بخلاف ما لو جعل علما اذ العلم لا يتصرف ولا يتصرف فيه وهذا اختيارنا  
 المصنف اختلف في خوفه ولو ط فيسبويه واكثر النجاة على انه حكم المصنف  
 والفرج شدي اجازة فيه وتقدم ترجيح المصنف بحرم بالمصرف وكذا الرضى  
 بحرم به فعد تائيت الجمعية به سكوت الوارد واما اختار المصنف الاكثر

لان الجوز سبب ضعيف لانه امر معنوي مع كونه عدليا وهو كونه العلم  
 ليس من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة بخلاف التائيت فانه امر  
 وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فالتائيت اقوى منها فاجتنبها  
 في التائيت الساكن الوسط واما فيصرف خوفه مجتمعا بخلاف نحو عند  
 فيجوز صرفه وتركه ولان لم يسمع نحو لفظ غير منصرف في كلام فصيح وغير فصيح  
 فظهر ان مذهب الاكثر هو الحق وانه الحق عنده ايضا لا مذهب صاحب  
 الفصل ولهذا اختار مذهب الاكثر وترك من ذهبه ولم يتبعه مع انه بعدد  
 اختصاص كتابه وللتبني على ذلك قدم انصرف خوفه مع انه مستغرق على  
 انتفاء الشرط الثاني والاولي مقدم ما هو مستغرق على وجوده لان الشيء انما  
 بشرط ليس فيه ويترب عليه الشرط ولا ينبغي ان تنافي هذا وقد يقال  
 للتبني على انتفاء الشرط ترجيح ايضا وهو ان انتفاء الشرط راجع يستلزم  
 انتفاء الشرط بخلاف وجود الشرط فانه ما لم يتحقق السبب وعدم  
 المانع لا يتحقق الشرط فله قوة رجحان من هذا الوجه فان قلت عند  
 سبويه واكثر النجاة تحريمها لا وسط لانها يتولد في الجملة فحق ذلك منصرف  
 عندهم محتمل او اختار المصنف مذهب غيرهم فظهر ان الحق عنده مذهب غيرهم  
 فاخصاص التعريف بالشرط الثاني ليس بحرم التبني على انصرف خوفه  
 بل للتبني على امتناع بشرط ايضا فلم يكن لتقدم خوفه فائدة قلت الوارد  
 ان خالف صاحب الفصل لما ان الحق عنده خلاف مذهبهم وشي عنده  
 صاحب الفصل ايضا مستغنى لانه امر معنوي لكونه عبارة عن كونه العلم  
 مما غير اوضاع العرب بخلاف التائيت فانه امر لفظي اما حقيقة او حكما  
 بدليل بكونه بيا بكونه موضوع لكونها غيرية فلا يوجد فيها الجملة فلا يكون  
 فيها الا العلمية ونوع ولو ط وان وجد فيها الجملة والعلمية الا ان خفها فافاض  
 احد السببين ولهذا سميت صيغة منتهى الجوع اي لاجل ان هذه  
 الصيغة لا يجمع جمع التكسير سميت صيغة منتهى الجوع اي انتهى الجوع لان  
 هذا المعنى يتحقق في بعض الصور وان كان لا يتحقق في جميعها فذلك

للمفرد



اما الاسم فهو جمع التكميل مرة بعد اخرى فاذا وصل الى هذا الوزن امتنع  
 جمع جمع التكميل كما نعلم جمع انما جمع فم بخلاف مساجد جمع مسجد فانه  
 ليس فيه انتهاء للجوع اذ جمع مرة واحدة فيكون هذا الوزن غاية جموع التكميل  
 المفردة للصيغة بخلاف جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فكانه لا جمع فلو  
 هذه الصيغة صيغة انتهى الجوع على الاطلاق فالمتى مصدر ميمي والمراد  
 بالجمع ما فوق الواحد يغيرها منقلبة عن تاء التانيث اي لا يكون فيه  
 هاء منقلبة عن تاء التانيث في حال الوقف في قرأته هاء منقلبة عن تاء  
 التانيث في حال الوقف لان هذه هاء في حال الوقف فالمراد نفس الهاء  
 او المراد التاء اي يؤل الى الهاء حال الوقف معطوفة الاول كما في قوله ما اني  
 اراكم اعصر خمرا الى عصير يؤل الى خمرا فلا يرد نحو قوله لان هذه الهاء ليست  
 بتاء التانيث بل هي تاء التانيث واللام الى اخره نحو ما في جواب  
 سؤال تقديره انه لو قال يغير هاء و ياء النسبة لكان اولي ليجوز نحو ما في  
 فانه منصرف مع انه على صيغة منتهى الجموع يغير هاء وتغير الجواب انه للحاجة  
 الى اخره لانه ليس بجمع وانما هو مع ياء النسبة اسم بلولة بعينه معز  
 محض وانما الجمع يوازي وهو لفظ اخر ولو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد  
 كما هو شأن الجموع قال كونه علما للضعف فهو حال اما عن المتكلم كما هو رأي  
 ابنه المالك واما عن مفعول عينه المفعول واما عن الضمير المستكن في غير منصرف  
 على ما اختاره الرضي كان كل فرد منها كان كل فرد من الضعف جماعة مع عظم  
 البطي فالمعنى في منع صرف هو الجمعية مع الاصطية فان قيل اليس بين  
 الجمعية والعلمية تضاد كما ذكره المصنف الوصف والعلمية فلا يعتبران في حكم واحد  
 والجواب انها ليسا متضادين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية كما  
 يسمى جماعة معينة من الرجال بگرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة السواء  
 بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما سمي بابا بين جيلان فروعي  
 معنى العلمية مع التشبيه فها وان جمعا كشي واحد مسمى بالمتنى لكنه يفهم  
 من ايات معنى التشبيه اذ معناه هذا الجيلان المعينان فلا تنافي بين

الحق

العلمية

العلمية والجمعية والتشبيه كذا قرره الرضي **لانه** علم الجنس الضعيف مذكرا  
 كان او مؤنثا كما تقر في اللغة لاثنين الضمعيان كما قيل **وهو** الاكثر اختلف  
 في توجيهه فقيل المراد وهو مذنب الاكثر وقيل اكثر استعمالا واختلف  
 السامع الاخير لما ان الظاهر من العبارة والمقابلة قوله واذا صرف لانه  
 ظرير في الاستعمال في بيان المذهب فتارة هذا الجواب المحمدي لما في بعض الشرح  
 انه على هذا ترتب الاسباب على التسعة فاجاب بانه داخل في الجمع قد يقال معنى  
 حمل الشيء على الشيء اعطاء حكمه له لا بل مناسبة بينهما لا يفهم الشيء المحمول عليه  
 حتى يكون ذلك الشيء المحمول عليه حقيقة او حكما وهذا كما حلوا عند ولوي شيئا  
 وما بعد دخلت من الامكنة المعنية على الكاه البهم وكما حلوا لا غير وليس غير  
 وحسب على الظروف المقطوعة عن الاضافة مع انهم لا يقولون انها ظروف  
 مبهمه حكما وظروف مقطوعة عن الاضافة حكما ويدل على ذلك انهم يطلقون عدم  
 انصرف نحو سر اول بانه اسم اعجمي عرب كما عرب الاخر لكنه استبعد من كلام  
 مالا يصرف قطعا نحو قاتل رجل على ما سبناه فتح ولم يمنع الاخر **واذا**  
 حرف قيل لو قال ان حرف كان اصوب لان اذا المقطوع حرفه ليس بمقطوع  
 وقد يجاب بان حرفه ايضا مقطوع به قال الرضي **اقال** ابو الحسن ان حرف  
 من يصرف سر اول لكونه مفرد **فلا** اشكال بالنعف به فالمتنى هو هذا الاشكال  
 لانه جنس الاشكال فلا يرد الاشكال مع حرف مصابيح وقناديل وذلك  
 انه كان ينبغي ان يصر فالوزان نهما مفرد او هو سر اول **لان** الاعلال المشبهة  
 بحرف الكلمة متقدم حاصلا انه يحصل بعد التركيب امون ثلثة شملوا كل منها  
 بنصف الكلمة الا ان الاعلال يتعلو بحرف الكلمة يتغير جوهر الكلمة به بخلاف  
 الانصراف وعدم الانصراف فانها يتعلقان بحرف الكلمة بعد تمامها يتغير بها  
 وصف الكلمة وما يتعلو بحرف الكلمة سابق في الاعتبار على ما يتعلو بها الكلمة  
 بعد تمامها وان كان موقفا عليه ومتأخر عنه لان الشغل نشاء منه والاصل  
 في الاعراب هو الانصراف فيبقى الاعلال على الاصل فاسقطت الضمة للشغل  
 فالتقى ساكنان فحذف الياء فصارت جارا كسلا فلم يبق على صيغة منتهى الجمع



فهو بعد الاعلال ايضا منصرف فلا يرد ما قيل انه لا اعلال في جواهر نظرا  
الى نفسه بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعبر عنه في التركيب عوض  
عن الياء المحذوف او حركتها هذا مبني على اختلاف المذهبين **مخرج**  
المضاف الى الصرف او الى حكمه على اختلاف المذهبين في غير المنصرف  
فلا يجعل المنصرف غير منصرف لان الشيء الواحد لا يصلح ان يكون بسيما  
للمحكى المتمايزين في المضاف اليه اما قال في المضاف اليه ولم يقل  
في الجوع المركب من المضاف اليه لان المضاف يعرب على انفراد فلا  
جرم يظهر تاثير التركيب في المضاف اليه فقط لانه لا اعلام المشكك  
على الاسناد من قبيل البينات وهذا يشترط كلام الصوفي اما في هذا  
مبني على قول البعض وهو ان المحكي مبني والحوادث من المعربات التقدير  
لامى البينات لانه اذا جعل علما صار اسما واحدا مستحقا لان يحرك  
الاعراب على آخره كعطفه لكن لما كان الجزء الاخرى من قابط شرا  
مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصص امتنع ظهور الاعراب فيه  
لفظا فصارا عرابا بغير تقدير **مخرج** بل هو اسم صنف وبل صاغت  
البلد وهي في الشام قوله لانها من الحروف الزايدة اي من الحروف التي  
يكون الحروف الزايدة منها غالبا وهي حروف اليوم تتشابه **مخرج** عرابها  
لاني التاثير في منع دخول التاء وانما اكتفى به اذ بطلت هذه الشريطة  
يسقط الالف والنون عن التاثير بخلاف غيره من وجوه اخر فانها  
لا يصرفوا منها نحو تساوي الصورين وزنا فسكن من سكران كرم من  
حمراد وكون الزايد من سكران مختص بالمذكر كما ان الزايد من حمر  
مختص بالثؤنث وكون المؤنث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة  
للمذكر كما ان المؤنث في نحو حمراد كذلك هذه الالف الثلاثة من وجوه  
في فعلان فعلية على ما صلت في عثمان وعمران وكذا تشابههما في جهة زايتهما  
معا كزياد في زائد حمراد معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا  
فانما جتمع الوجهان في ندمان وعمران مع انهما فاعلا على

هذا

هذا هو امتناع التاء كذا قرئ الرضى وللحاجه خلاف اختلفت الخلة  
في سببها منع الصرف فقال البصريون المانع الزيادة المشبهة لاني التاثير  
لانفس الزيادة والالزام يمنع نحو مسلمات علما وقال الكوفيون المانع  
من الصرف فنفس الزيادة وان لها تاثيرا لان المراد في المراد عليه وبل من  
ان يمنع من الصرف نحو عقرية ولذا ترجح القول الاول يعني به ما  
يقابل الصفة الاسم فمطلوب ويراد به ما يقابل الفعل والحرف وقد يطلق  
ويراد به ما يقابل الكنية واللقب وقد يطلق ويراد به ما يقابل الصفة  
وهو المراد ههنا لا الاسم الشامل للاسم والصفة وهو ما يقابل الفعل  
والحرف واخراد الضمير باعتبار انها سبب واحد يعني انها وان كان من حيث  
ذاتها اثنين لكن من حيث المعنى المعبر بها وهو السببية واحدا فاجتنب التاثير  
او لا فتش الضمير واعتبر المعنى فاذا خرد الضمير وما قيل ان الاخراد يناسب  
عند اضافة الشريطة اليه واما عند اسناد الكونه والوجود اليهما فالغالب  
تشبههما لانهما كائنتان فاما يصح لو كان المراد وجودهما من حيث ذاتها  
وليس كذلك بل المراد وجودهما من حيث انهما سبب يدل ان هذا  
تفصيل للاسباب المانعة من الصرف فالعق الالف والنون الذين  
من الاسباب المانعة ان وحدا في اسم هذه الصفة فتم له كذا وانما  
في صفة هذه الصفة فتم له كذا فبني الكلام على الاحتمالين على السببية  
فالوجهان فيه كالجسمان في اسماء البلدان والبقاع مذكروا مؤنثا بالاعتبار  
او شرط ذلك الاسم اي الاسم الذي فيه الالف والنون في امتناع من الصرف  
فهذا توجيه آخر لحال المص وان كان غير ظاهر ولذا اخرج عن التوجيه الاول  
لا ان الكلام في شروط الاسباب لاني شرط ما هي فيها الا ان المص ذكر في ما اليه  
ولهذا ذهب اليه كثير من النحاة وحين يلازم قوله فانتهاء فعلا لانه حقيقة  
للزوم زيادتهما او ليعتد التاء ههنا بناء على الاختلاف السابق في ان  
سببتهما لكونهما من يدي او مشابهما لاني التاثير لانه متى كان مؤنثا  
فعلى لا يكون فعلا لانه يعني كل ما يجي منه فعلى لا يجي منه فعلا لانه في لغتهم الا

ين



عند بعض بني اسد فانهم يقولون في كل فعلا جاء منه فعلى فعلا ايضا  
نحو خضيتا وسكرنا فيصرفون اذ في فعلا في فعلا واعرف عليه بان  
اذا كان المقصود من وجود فعل انتفاء فعلا وقد حصل هذا المقصود  
في رحن لا بواسطة رحن بل لانهم خصصوا هذا الاسم بالباري فيجب  
ان يكون غير منصرف عند من ينشأ وجود فعل واختلف في رحن  
في انه منصرف او غير منصرف يعني اختلف في احد هذين الامرين فان اخذ  
محل النزاع انصرف فقد اختلف فيه بعضهم يقول به وبعضهم يقول بخلافه  
واذا اخذ عدم انصرفه فكذلك اختلف فيه هذا اذا كان زمان بمعنى النعم  
اي الشرب من الماء في الشرب اما اذا كان بمعنى النادم من ندم ندامة  
فهو غير منصرف لوجود الشرطي على وزنه بعد من اوزان الفعل  
يعني ان المراد يوزن الفعل كوزن الاسم على وزنه عدوه من اوزان الفعل  
لا المختص به كما هو الظاهر من العبارة حتى يصح اشتراط الاختصاص به  
فالاضافة في قوله وزن الفعل غير النسبية للاختصاص ويزداد  
اي بين ملك من التبرير وهو اسراف وعشر من العشرة وهي الذلة وختم  
اسم محمود بن عمر بن عيسى وقد غلب على القبيلة فيعمون انهم انما سمو  
بذلك لكثرة الخضم وهو المضغ فانه على البناء للفاعل غير تحقق بالفعل  
لجيشه في الاسم ايضا كفرنس الابعض النجاة وهو يوش وعيسى بن  
اذ لا يشترطه الا اختصاص به فيوش بن علفه مطلقا نحو حمل وعيسى بن  
عمر يشترط ان يكون منقولا من الفعل فلا يصلح مثلا للمذهب الجمهور الذي  
بنى المتوفا عليه اي اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل يعني  
ان الضم في اوله يحتمل ان يكون واجعا الى وزن الفعل الى المستعمل في الاسم  
لان ذكر سابقا او الى الاسم الذي فيه وزن الفعل والمال واحد ازيد  
حرف او حرف زائد فالاول بناء على ظاهر العبارة والثاني بناء على المقصود  
لان في اول الوزن حرف بصيغة الزيادة لا نفس الزيادة الا ان يقال اذا  
كان الزيادة في اوله يكون الحرف ايضا في اوله والحرف لا يغفل عنه قياسا

بالاعتبار

بالاعتبار الذي منع الصرف لاجل معنى لو قيد قوله غير قابل للتأنيدي  
احدهما ان ذلك الوزن لا يقبل التأني ولا يلحقه قياسا والثاني ان لا يقبله  
التأني وبالا اعتبار الذي امتنع من الصرف لاجل لم يرد عليه ارجح اسمي به  
لان لوقفة التأني للتذكير على غير القياس لان القياس ان يكون لوقفة للتأنيث  
ولا اسوددة لان في التأني في اسوددة للجملة الا ان في ليس باعتبار الوصفة  
الاصلية التي امتنع لاجل بل باعتبار الاسمية الغالبة العارضة ومن ثم  
امتنع احرار من اجل شرطية عدم قبول التأني وتوقف تأنيث وزن الفعل عليه  
امتنع احرار من اجل وزن الفعل وانصرف على الذي فيه ايضا وزن الفعل في  
ما يتوقف عليه وهو الشرط في الاول وعدم وجوده في الثاني مع تحقق العلة  
للاعتناء فيها فلا يرد ما قيل ان وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط ولا يكون  
علته واجيب بان لم يجعل وجود الشرط علة لوجود المشروط على معنى لاجل  
وجود الشرط امتنع من الصرف احرار لاجل جعل شرط هذا الشرط علة للحكم  
بامتناع احرار وانصرف على لاجل اشتراط هذا الشرط حكم بامتناع احرار  
وانصرف على لا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم بالامتناع انتهى  
وانت خبير بان الشروط المذكورة في باب منع الصرف شروط لنفس الامتناع  
لالحكم بالامتناع بمعنى لوجود الشرط مع تحقق العلة بتحقيق الامتناع  
في نفسه سواء حكمنا بالامتناع او لا بالسببية المحضة اي يكون سببا  
مخصصا في العدل ووزن الفعل او يكون سببا مع كونها شرط السببية  
كما في الجملة وغيرهما اشتراط في ذلك ان لا يكون سببا محضة ولا بالسببية  
مع الشرطية بان يقول بواحد من الجماعة المستماة طريق تنكير العلم ان يقول بواحد  
من الجماعة اذ واقع شركة اتفاقية بان سمي جماعة بزيد مثلا او يعرض الشركة  
فيه او يقول باسم جنس يدل على تلك الصفة نحو كل فرعون موسى اي كل مبطل  
محق او كل ظالم عادل او كل مدعي الوحي باطله بزيد استثناء ما بقي منه  
من الاستثناء الاول يعني استثنى من الاستثناء الاول المستثنى منه المقدر  
ما هي شرط فابقي منه بعد الاستثناء استثنى منه العدل ووزن الفعل والمعنى



لا يتجاف غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل فان العلمية تجتمعها  
مؤثره كما في عمر واحد حيث امتنع عمر العلمية والعدل واجل فانه امتنع للعلمية  
وزن الفعل انما ليس شرط فيها اي في العدل ووزن الفعل كما في ثلث واحمى  
حيث امتنع كل منهما بدون العلمية فاما تجامعها مع ما ليس بشرط فيما لو  
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان هذه مقومة تانية للعدل والعدل  
هما العرضان الوجوديان المتضادان على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسود  
والبياض والمراد بالتضاد ههنا ان لا يجتمعا في كلمة واحدة بالاستقراء  
لا بالتضاد والحقي فان وزن العدل اما فعال كثلث او مفعول كثلث افضل  
كأخر او فعل كسهر واصل كما مس عند بعض التبيين او فعال كقطام عندهم وليس  
بشيء من هذه بوزن فعل بالاستقراء والا فليكن ان يقع عدل فيما هو  
اوزان الفعل العبرة في المنع قوله اي لا يوجد معها شيء من الامر الوايز اي  
لا يوجد مع العلمية شيء من الامر الوايز بين مجموع هذين السببين وبني  
فقط اي الامر الاثم الذي يدور بينهما بان يصرف على كل منهما وهو ما يتصف  
بالتضاد اودف تضاد هذا المفهوم يدور بين مجموع الضدين واحدهما فقط  
و يتصفان به يعني ان العدل ووزن الفعل متضادان فيقتضيان ههنا  
مجموع الضدين واحدهما فقط فلا يكون بشيء من الامر الوايز بينهما الا احدهما  
فقط لا مجموعهما فاذا انكرت في سبب واحد وهو احدهما فقط وفي هذا الشك  
الى دفع اعتراض يرد على الاستثناء وهو ان قيل في معناه فلا يوجد سبب  
الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في الخارج سبب غيرهما فان  
في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من كل  
لان قوله احدهما لم يرد به احد معي وهو ايضا بمعنى احد منهما و اجبت عنه ايضا  
بان يقدّر بقرينة ما سبق فلا يوجد سبب غير ما هي شرط فيه الا احدهما  
فيستقيم المعنى فان قيل ان استثناء الكل من الكل باق من حيث العمى لان  
ما هو مدرك عليه قوله غير ما هي شرط ليس الا العدل ووزن الفعل  
قيل ان قوله غير ما هي شرط فيه من حيث المفهوم عام يتناول العدل ووزن الفعل

وغيرها

وغيرها وان كان المراد به ههنا العدل ووزن الفعل لم يبق سبب من حيث هو  
سبب اى لم يبق فيه احد من السببين من حيث السببية سواء انتقدت كاي العلمية  
او وصف السببية كاي البواني المشروطة فيها المشهور وهو ابو الحسن تاليد  
ثلاثة احدها استاد سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني تاليد وهو ابو الحسن سعد  
سعد فالتاليد ثمانية وهو الحسن بن علي بن سليمان والمشهور وهو الثاني ولذا اطلق  
وهو المراد به ههنا كما مر في شرح المفضل وكما كان قول التاليد اظهر حيث لم يوجد في  
احمى علما عند التكم سببا ظاهرا مع انه موافق للقاعدة وهو ان ما فيه العلمية اذا انكرت  
استدل بالخالفة الى الاستاد وان كان غير مستحسن بينهما على كونه اظهر لضعف  
معنى الوصفية فيقول العلمية بل انما هي لفظية الاسمية لانه كان بمعنى كل لضعف  
معنى الوصفية فيه يعني ان افضل التفضيل ضعيف في المعنى الوصفية ولذا لم يعمل  
في الظاهر كما يعمل افضل فعلا فاذا اخترت معنى من التبيين بافضل الاسمي الذي لا معنى  
للو وصف فيه كما فعل وادع ولا يظهر فيه معنى الوصفية واما افضل فعلا فليست  
علمية في الظاهر العلمية واسما لفظه بالالوان والخلق الظاهر في الوصف كفي  
في كونه موضوعا فانه افضل افضل بين عن افضل وظهر فيه معنى التفضيل  
هو وصف سبب علامة الوصف وهو من لوازمه والافضل سيبويه في  
منع صرف افضل التفضيل مع من دون باب احمى بقرينة عن العلامة الدالة على الوصف  
لاجل اعتبار الوصفية الاصلية ومعنى اعتبار الوصفية الاصلية بعد التفكير انما  
ما ثابت مع وزواها لكونها اصلية في زوال ما يقضاهما وهو العلمية فصار اللفظ  
بحيث لو اراد من ثبات معنى الوصفية الاصلية طان بالنظم الى زوال الابع  
وليس معناه انه يرفع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى وبما احمى وجب  
شخص ذي حمى بل معناه وجب شخص معنى بهذا اللفظ سواء كان اسود او اخضر  
ايضا قال الرضي والحوي ان اعتبار ما زال بالعلمية ولم يبق شيء خلاف الالوان  
من كل وجه لم يؤثر لكونه موجودا قبل الزوال بخلاف نحو اسود للعلمية الشك  
فانجبه شتم معنى الوصفية وقال ايضا قال الاخفش في كتاب الاوسط ان  
خلافه في نحو احمى على مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الوصف

علم



سبب الوصف الأصلي يعني اعتبر سبب الوصف الأصلي مع كونه زائلا  
لاصله يلزم ان يعتبر وحال العلمية لوجود الاصل فيه وحاصل الجواب  
ان لم يعتبر لاجل المانع وان كانت علم الاعتبار موجودا فان العلم للخصوص  
دليل النفاذ يعني ان العلمية كونه اللفظ موضوعا الذات مع اعتبار خصوص  
وتعيينه والوصفية كونه اللفظ موضوعا الذات ما باعتبار المعنى كما هو **قوله**  
بدخول لام التعريف الياء للسببية وتعلقه بقوله ينجر اي بصورة الكسر ما على  
حرف المضاعف او على القصور وانما اول ذلك لان الكسر من القاب البناء فيسجل  
الاختراجه بل بصورة اما لفظا كما في الاحمر او تقديره كما في الجلي **قوله** انما لم يكتف  
بقوله ينجر جواب سؤال محذور وجواب يقال لا فائدة للتقدير بقوله بالكسر ولم يكتف  
بقوله ينجر او بقوله يتكسر وتقدير الجواب ان هذا القيد مناط المائدة لا غير  
المصرف بغير اللام والاضافة ينجر بالفتحة فتسه على له بالاضافة واللام لا ينجر  
بالفتحة كما كان ينجر ايماء قبل دخولها وان الكسر من القاب البناء فكيف يتكسر غير  
المصرف **قوله** لما ضعف هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني  
اللام والاضافة توجب جهة الاسمية اعني في علمه بان الاسناد اليه والاضافة  
ايضا من خواص الاسم مع غير المصرف لا ينجر بها واجيب بان اللام والاضافة  
يؤثران في اللفظ والمعنى من حيث انهما يجعلان الفكرة معرفة وسائر الخواص  
ليست كذلك **قوله** سقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين وذلك ان المتاني لغير  
المصرف هو التنوين الدال على التمكن وانما حذف الكسر تعالى لانها يتما قبان  
في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر لتوهم حوازة حذف التنوين ايضا حذف الكسر  
تحقيقا لحذف التنوين وهذا التوهم لا يمكن مع اللام والاضافة فعاد الكسر **قوله**  
لان موصوف الاسم لانه مصدر اقسام المعرب الذي هو من اقسام الاسم **قوله**  
كالصان فان الصان من الخيل القائم على ثلاث قوائم واقام الراية على طرف  
الحاظر السجل كقطر الضخم من الضب والبصر والايام المصاليات اي الماضيات  
قال الله تعالى وان من امة الا خلا فيه نذير يريد معنى وارسل كذا في الصحاح **قوله**  
الدال عليه المرفوعة لان الجمع يدل على الواحد كما يدل على العزل لاجزء مولود

قوله

**قوله** لان التعريف للماهية لا لا افراد **قوله** لان التعريف بالجنس والفضل  
والخاصة وكل منها طيات والافراد من حيث هي افراد لا يكون لها جنس ولا فضل  
ولا خاصة وانما يكون لها تشخيصات بها يتميز شخص عن شخص ولا شك ان الاسم  
موصوف بارفع المحل لان معنى الرفع المحل ان في كل لكان ثم معرب لكان من نوعها  
ولا يخفى ان هذه الهيئة صفة له وفيه رد على الموحاشي الهندية وذلك انه قال  
الاعراب المحل لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو قوله مرفوعا ويمكن ان يقال يتحقق  
ما في الموحاشي الهندية لان تحصيل الاعراب المحل ان الاعراب في اسم معرب يقع  
الاسم المنبئ في محله فيكون الاعراب صفة للاسم المعرب للاسم المنبئ الاسم لان يقال  
انه وصف للاسم المنبئ مثل كونه الوصف بحال المطلق وصفا للموصوف **قوله**  
من مرفوع او ما اشتمل على علم الفاعلية والاول اولى لان التقسيم انما يكون للمحدود  
لا للحد **قوله** لان جزم الجملة الفعلية هي اصل المحل لان وضع الكلام للاختصاص والبيان  
ان ينجر ما الفعل لكونه لم يوضع الا له واما الصفات فخير قيد قائم ابوه فانما ترفع كونه  
مشابهة الفعل في نوعها في حكم جزم الجملة الفعلية **قوله** لان ما ملأه اوتى من عامل  
المبتدأ لان عامله لفظي وعامل المبتدأ معنوي **قوله** لانه باق على ما هو الاصل وتربح  
القول الاول بان البواقي تحوّل عليه لقول على كرم الله وجهه الفاعل مرفوع وما اشبهه  
وبان الرفع اثر العامل والاثار المعبر بالموث قوة وضعفا والموث في رفع الفاعل قوي  
كقوة فيقوى الاثر فان قيل المعنى يقتضي الرفع كونه مستداليا وهو البتة  
اقوى من حيث انه يحكم عليه بكل حكم جامد ومستقر وباحكام متعدد فيكون  
قوي اثره ارض بان هذه الصفة في الفعل اقوى من حيث انه صار مستداليا  
بما سناد شيء هو موضوع للاسناد وهو الفعل **قوله** خليفه مثل العجني ان  
حزبت زيد لان ان ضربت اسم حكما لانه في تأويل ضرب زيد **قوله** العلو انما قال ذلك  
ليتناول فاعل اسم الفاعل الى اخره اذ لو قال العلو اشتقاقا ينجر المصدر ولو قال  
الدلالة على الموث يخرج الطرف لكن الاول ان يعتبر وجه النسبة غير العمل وهو كونه  
في معنى الفعل لان عملها بسبب المشابهة فلا جرم يكون غير ما قيل ان الطرف  
والجار والمجرور في تقدير الفعل واسم الفاعل المودر فيكون في قوة الفعل واسم الفاعل



واعلم انه لو ذكر اسم المفعول ايضا لكان اولى ليتحقق الا حذرنا عنه بقوله على جهة  
قيامه به **فصل** في الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لا اتحادا معنويا وقيل  
اسناد اليه ايضا فتكون الاسناد لاننا اذا ذكر المبتدأ وذكر جوه ما يصلح للاسناد  
اليه يعتقد بينهما اسناد فاذا ذكر جوه ضمير ذلك الاسم يعتقد بينهما اسناد آخر  
فتكون الاسناد وقال المصنف في اما اليه هذا القيد لرفع توهم وحول زيد قام في  
مع الفاعل ولا حاجة اليه حقيقة لان قام مستند الى ضمير مستتر والمجموع مستند  
زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه فاعل وانظرا ما قال المصنف لا اصران  
هنا حقيقة اذ الاسناد الى ضمير ليس اسناد اليه في الحقيقة اذ لو كان اسنادا  
اليه حقيقة لكان مثل زيد قام حله فعلية حقيقة وان كانت اسمية ظاهرا ايضا  
يتوجه على تكون الاسناد ما اورد عليه وهو ما يصلح للاسناد اليه هو المخلصة  
التي وقع خبر المجرى الفعل حتى يكون يعتقد بينه وبين المبتدأ اسناد ثم بواسطة  
الاسناد الى الضمير يعتقد اسناد اخر فيكون الاسناد بل ليس الاسناد الى المبتدأ  
اسناد واحد وهو اسناد المخلصة **فصل** في المبتدأ المقدم عليه خبره نحو كرم من  
يكوم فاني المبتدأ وهو كلمة من اسند كرم وقدم عليه لكنه لم يقدم عليه وجوبا فخرج  
عنه وهذا مبني على ما ذكره من الاسناد الى شئ اسناد اليه في الحقيقة او على ان  
المشتق واحد مستند الى المبتدأ على القول بان المشتق مستند الى ضمير المبتدأ  
والمجموع الى المبتدأ قال الرضي كل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مستند  
المبتدأ وان يقال هو مستند الى ذلك الضمير والمجموع مستند الى المبتدأ وكل خبر  
رافع لغير ضمير المبتدأ فهو من نوع مستند الى المبتدأ ولا خبر غير رافع شئ كالحمد  
فهو مستند الى المبتدأ بخلاف زيد **فصل** في اسناد او اقعا معق ان قوله على جهة  
قيامه به صفة معدودة تحذف ويجوز ان يكون مطلقا باسند او ما في حكمها الى  
صفة المعلوم كاسم الفاعل والصفة المشبهة فان صيغتها في حكم صيغة المعلوم  
لانا صيغة المعلوم والمجهول اما يكونان في الفعل ولذا اورد وطرفه بناء  
المعروف والمجهول في الفعل وذن اسم الفاعل واسم المفعول **فصل** في جيب ان  
لا يقيد به حتى يدخل مفعول ما لم يسم فاعله فيه ايضا الى ما ينبغي ان يكون الفاعل

عليه

عليه الاصل في اللفظة ما يبنى عليه الشئ من حيث يبنى عليه الشئ ثم نقل في العرف  
المعاني اخر مثل الراجح والقاعدة الكلية والربيل كذا في التلويح شرح التوضيح الثاني  
رج اراد بمعنى الراجح ويجوز بمعنى القاعدة كما قيل لان هو ايضا قاعدة في الفاعل **فصل** في  
لام هذا فاعل وعمل الكلام على غير انظر والجواب الاول هو ان الفاعل للعرف **فصل** في  
على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع يعني ان الاعراب موضوع لفاعلية الفاعل  
ومفعولية المفعول حتى يدل عليها **فصل** في المفعول الضمير ذكر في ضمن الامثلة من نحو ضرب  
غلامه زيد وضرب غلامه زيد فلم يعد ان يطلق على ما وضع به ان شئ انه قرينة له ان  
لا يقال ان ضرب مثل قرينة على الزمان الماضي او على الحرف **فصل** في جمع هذه الصور  
قال ذلك وان كان يعني عنه لغيره عليه التفصيل بقوله اما في صورة انتقاء الاعراب  
فيها **فصل** في انفاة الاتصال الانفعال يعني لو اخر يلزم الفصل عن الفعل مع  
كونه متصلا كما التمس **فصل** في بشرط توسطها بينهما في صورتي التقييم والتأني  
اي بشرط ان يتوسط كلمة الاين الفاعل والمفعول في صورة تقديم الفاعل نحو  
ضرب زيد الامر او كذا في صورة تأخير الفاعل كما ينبغي فانه يجب تقديم الفاعل  
في صورة تقديم الفاعل بخلاف ما اذا لم يتوسط كلمة الاينها كما لو قدم المفعول مع  
الاخوها ضرب الامر ان يردا الحصريا في على حاله غير متقلب عنه كما هو الظاهر لا يابعد  
الا يجب ان يكون مقصودا عليه فيكون ضاربية زيد مقصودا على غير وجه لا يكون  
ضاربا بالامر وضروبية غير على الاحتمال كما ان قبل تقديم المفعول فلا يجب  
تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم اذ يلزم قصر الصفة قبل تمامها لان المقصود  
هو ضاربية زيد لا مطلق الضاربية واما على احتمال الآخر الغير المطلق وجوب  
فهم ويزيد مستثنان معا والوارد ما ضرب احدا فيجب التقديم ايضا لا خلافا  
العق المقصود ايضا وهو انحصار صفة كل منهما في الآخر فذا معان استثناء بشي  
باداة واحدة بلا عطف غير جائز عند اكثرين لضعف اداة الاستثناء **فصل** في  
يجب تقديم الفاعل غير ضاربا لانه الاصل والاموجب للعدول **فصل** في رافع للفعل  
واما يقد بذلك لانه يصود بيان احكام الفاعل لا الفعل واللام للعهد **فصل** في ما قد  
الفعل دون الخبر جواب سؤال وهو ان يقال لم يجعل من باب تقديم الخبر تقديم

قيام







من المثالين نحو ضرب زيد او قاضها من ثانيا مثل اكرمى واكرم  
زيد او تاخذ الاول من اولها والثاني من ثانيا مثل ضربى واكرم زيد او  
بالعكس مثل اكرمى وضرب زيد اذا كان الاسم الظاهر مفعولا واما اذا كان الاسم  
الظاهر فاعلا فذلك وذلك بعكس الترتيب في الاخذ مثل ضرب زيد وضربى زيد او  
اكرمى واكرمى زيد وضربى واكرمى زيد واكرمى زيد لم يرد الى الفاعل  
الطالب والاولى ان يستدبره دونها لا بعد لبقوله اول الطالبين واحتاج  
الى المطلوب اقدم من احتياج الثاني اليه الاكثر استعمالا اشار بذلك الى  
كونه مختارا لجران الاضمار قبل الذكر في العدة بشرط التقسيم بشرط ان يجيء  
بعده بما يفسره نحو هو زيد قائم وهذا كذلك وان لم يكن المحذف للتقسيم واما نحو  
رجلا فساد كذا في الحواشي الهندية بخلاف الفصلة نحو ضربى وضربى زيد  
فانه لا يجوز ولو ذكر يلزم التكرار نحو ضربى زيد وضربى زيد والمحذف لم يش  
في كلامهم الا اذا سد شئ مسدده كما في ما قام الا زيد وما ضرب الا زيد بصيغة المجرور  
فان قيل قد جاء حذف الفاعل بدون سد شئ مسدود نحو قوله تعالى اسمعهم وابصرهم  
حذفهم وهو فاعل من سميهم ونحو اخرين حيث حذف الفاعل وهو الواو نحو  
ما قام وما قاما الا با حيث حذف الا ما قيل انما ذكرى من الامثلة من باب تقدير  
الفاعل لا من باب حوطة نسبيا منسيا والمحذوف في باب التنازع نسبيا  
منسيا ورواية التي عن مشهوره وهي ان يجب عمدة اعمال الفعل الاول عند  
اقتضاء الفعل الثاني الفاعل لانه لا يجوز حذف مفعول باب حسيب  
لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان العلوم في قولك علمت ذرا  
قائما مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قائما زيد بخلاف  
مفعول اعطيت فان كلامها مفعول به برأسه قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع  
تحقيقا لتصور التنازع من مثل هذه الصورة وهو كون العالمين متوجها  
الى مفعول الثاني من الجهة العامة وكون احدهما مثنى والاخر مفرد الا يفرض  
عليه بان لا يتم انهما توجهها اليه من الجهة العامة لكونهما من فروع الابدان فيقتضيان  
مفعولا يكون محمولا على المفعول الاول ومقابله لا يجره الزمان المتضمن  
بالاظهار اذا لا قابل متساوي الفعلين يعني ان الاختلاف بينهما انما هو

فيقتضيه

في الاولوية ولا قابل متساوي الفعلين في العمل فالشاعر القصص اذا عمل  
الاول علم ان الاولى اعمال الاول لا لانه اختار احد المتساويين اذا لا قابل متساوي  
الفعلين هذا ما قرره الشاعر وقرره غيره بان امرى القيس شاعر فصيح وقد عمل  
الفعل الاول مع لوزم شق غير مختار بالافتقار وهو حذف المفعول من الثاني  
كأمر وفيه دليل على ان اعمال الاول او الى اذا العاقل لا يختار احد الامرين مع  
لوزم خذو في احدهما دون الاخر الا لزيادة ذلك الرى اختاره في الحسن  
على الاخر الثاني لعل منهما اما منافاة لعدم السمع فظاهر لانه فقيضه ولما  
منافاة لانتفاء الكفاية لان طلب القليل ملزم للكفاية والكفاية لان لم تنقص  
اللان منافاة للزوم والاجان اجتماعا مع فقيضها لتقيضها مع المرفوع لان  
وفقيضه وانما يفصله عن الفاعل ارادته بصود تفصيل المرفوعات فقال  
ومن الفاعل الا انه اكتفى بذكره هنا في ذكره في بقية الاقسام كما في المنصوب  
ولم يفصل مفعول ما لم يسم فاعله لشيء اتصاله بالفاعل لينابيه مناره حقا  
يكون منه ولم يكتف بذكره هنا في ذكره في المتبادر لئلا يتوهم انما من قبيل المثال  
ايضا كمفعول ما لم يسم فاعله فليعلم ان دابة في هذا الكتاب الفصل بين الاقسام  
بكلمة منه الا انه اكتفى بذكره في احدهما عن ذكره في بقية الاقسام ولهذا فصله  
في المنصوبات واكتفى ايضا واما المحذوف فلان لم يكن لهذا اقسام لم يفصله  
ان ما قيل ان دابة المصنف في هذا الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب  
كلمة منه فقوله منها المتبادر والجزء خلاف عادة فهو الرى مستدعي لكثرة دوى  
ما تله فيه الفصل وانما اضيف الى المفعول يعني ان الاصل ان يضاف  
الفاعل الى الفعل لانه يفصله الا انه اضيف الى المفعول لاجل الملازمة كما ذكره  
اي المامنى المجهول وقوله اي المضارع المجهول يعني انه اراد بقوله يفعل  
مطلوب الماضي المجهول ومطلوب المضارع المجهول على طريق ذكر الخاص واردة  
العام لا المجهول مجرهما بخصوصيهما بقرينة قوله صيغة الفعل حيث اطلو الفعل  
وقال الرضى اراد الى فعله ويفعل وفطائرهما الا انه اقتصر على التلاني لان اصل  
الرباعي ودعى الزيادة وقيل هذا من باب ذكر العلم واردة الصفة المشبهة



توكل فيكون موسى وهذا مبني على ان فعله يفعل علما للمسمى المجهول والمضارع  
المجهول مطلقا او كالمعلمين لها فان ثبت فلا كلام فيه والا فشكل جدا لانه مستند  
الى المفعول الاول باسناد تام كذا في الحواشي الهندية استار بذلك الى دفع ما في  
الرضي على دليل القوم وهو كون الشيء مستندا اليه الى شيء ومستندا اليه الى شيء اخر  
لا يضر كافي قولنا المجني ضرب زيد عمر فاجيب مستندا الى ضرب وضرب مستندا الى  
زيد ولو كان لفظ مستندا الى شيء اسند ذلك الشيء الى اللفظ بعينه لم يجز  
كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كقولنا فرس غلام  
زيد وذلك ان ضرب يروى ان كان مستندا اليه باسناد تام الا انه لم يكن مستندا باسناد  
تام ورد على هذا الدليل بان يكون الاسناد تاما لا يعقل تأييده في المنع يوجب  
عدم قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في تحريك معلوم ابوه قايما مع عدم الاستد  
التام قوله والمفعول له باللام بخلاف ما ذكرنا باللام صرح في انه اذا كان باللام  
يقام مقام الفاعل مع ان الرضي صرح بانه اذا كان مع اللام لا يقام مقام الفاعل فلا يقال  
بحي للمسمى لان النصب مشعر بالعلية رد عليه بانه يلزم فيه جواز قيام مقام  
الفاعل لو قام قرينة مشعر بالعلية وليس كذلك بل المنع مطلقا حاصل وايضا  
في الطرف مشعر بالعلية مع انه يجوز الاسناد اليه نحو سي يوم الجمعة قوله في  
توقف فعمل الفعل عليهما يعني كما لا يعقل الفعل بدون الفاعل كذلك لا يعقل  
بدون المفعول ساد لا يتصور الحال بدون العمل كما لا يتصور بدون مصدر  
عند خلاف الظرف الزمان والمكان وان وجود الفعل يتوقف عليهما لا  
فالا حيتاج اليهما ليس كالا حيتاج اليه من حيث انه عاقل اي اخذ فاشبه  
بها الفاعل فرج قيامه بها مقامه للملانم الواقع بينهما على ما هو الاصل  
فيما اذا اهل فيهما انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر وما حذف احدهما خالف الاصل  
اذ لا تلانم بينهما في الحقيقة اذ المبتداء من القسم الثاني مبتداء لاخر له على الصحيح  
اي الاسم الزعم لم يوجد فيه عامل الشارع رج فسر عطلوا القول اللفظية  
وان كان المص وكذا الزمخشري فسر بغير اسخ المبتداء وهو كان وان ظننت انهما  
وما ولا لانه الاول على ما قال الرضي صوغا للجل عن الحمل واجاب عن الاشكال

نحو

نحو جيبك دهم بان المراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى في عدم  
تعيين المراد بالعامل اللفظي والبار في جيبك فائدة لا تأثر له في المعنى فكانه  
لم يدخل جيبك مجرد عن العامل اللفظية فلا يرد ما قيل ان هذا يقتضي بعيد  
له في الكلام مقتيد وفيما في قسمي المبتداء اطلاق القسم عليه مسامحة لانه من  
باب اطلاق اللفظ المستند على احد معنيه وليس من القسم في شيء لانه  
من قسمي الحل الى الجزئي اذ ليس لها حقيقة مشتركة لا متناع ان يجتمع ما يور  
متخالفه غاية الخلاف في حقيقة واحدة كما بالماصة والذهب والركبة الموضع  
لها لفظ العين ولا من قسمي الحل الى اجزائه وهو ظاهر او جارية مجراها  
لكونها في تأويل المشتق كمن شيء بمعنى منصوب الى قرين وفي كل من قسمي  
مالك على وقوع الصفة مبتداء بعد الاستفهام وان لم يكن بحرف نحو مني راجح اخوال  
واين قاعد صا حله وكمن معتم اينال وكمن ما كثر صد يعاك واما في قادم وفعال  
والاولى فيم حرف النفي ايضا يقولون نحو لانه ان النافية بمثابة ما في ذلك  
تقولان في اذهب الزايران ولان النفي المستفاد من غير الحرف معبر عنها ايضا  
كافي قوله غير لاه عوال فاطرح اللهو ولا يفر بعارض سلم فغير مبتداء لا خبر له بل  
اضيف من نوع يسيد مسد الجز وفيتي غناه لانه في معنى النفي والوصف بعد  
تحفظ لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل مالا عوال قوله ولا  
يرى ذلك حسنا الى الاخفش وكذا الكوفيون جوزوا رفع الصفة الظاهر  
من غير وجه على انه فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام او النفي قائم الزيدان كما  
يجوز في نحو الدار زيدان يعلى الطرف من غير اعتماد وما يجزى عنهما معا كقبي  
المص بالظ لان ما يجزى مجرد في حكم الظاهر ولم يرد الشارع بالظاهر البارز  
كما اراد الرضي لانه عدول عن الظن ولو كان رافعا لهذا الظن لم يجز تشبيه  
لا تقربان الصفة كالنظر في انه اذا اشتمل الفاعل او جمع لم يثنى ولم يجمع جان  
الامر ان فان قيل الفرق اعتبر في منع تأخير المبتداء في تحريك قام لزوم الابتداء  
بالفاعل ولم يجز جثن وجها ولم يعتبر ههنا لزوم التماس وجوان الوضاه  
طلب من بيان الفرق قبل الفرق بينهما ان احد الوجهين ان كان على خلاف الاول



والاخر على الاصل فنقص ما يخالف الاصل بل ينسب منه لا لنباس اذ السامع  
بحكم بما هو الاصل ليس به ذهني اليه فيخل بالمقصود وقام زيد من هذا الفعل  
لانك لو قصود ابتدائية زيد كنت مليسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى  
تأخير المبتدأ عن المفعول مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فعلية  
وان لم تقصد فيلزم التباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه الالفاظ عليه فلوها  
عن مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصاله ومخالفة الاصل كما جازي  
على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما الاصاله حتى يسبق ذهن السامع اليه  
بل يحتاج الى التاملي والاستفسار فيكون هاهنا باب الاحتمال والاحتمال  
جائز في التباس مجموع مثل اقام زيد فان وجهه مستويا في مخالفة الاصل  
اذ ابتدائية توجب وقوع المسند به مبتدأ وهو خلاف الاصل وخبرية توجب  
تقديم الخبر على المبتدأ وهو خلاف الاصل فاستوى الوجهان جواز هذا  
الخبرية في جميع صور التباس وجوان الوجهين ويتعين ان يكون الزمان  
مبتدأ وقامان خبرا معهما عليه دون عكس الا على لغة سماعا فكم ملائمة  
ويتعين ان يكون الزمان فاعلا فلا يحتمل المبتدأ لعدم مطابقة الغير المرجح  
اي ما يوقع به الاسناد يعني اذ اقل زيد مبتدأ لم يكن هناك اسناد اصالا فاذا  
قلت قائم يحصل الاسناد في الكلام ويوقع فيه فخر به عن القسم الاول من الالفاظ  
اذ لا يحصل به الاسناد هذا على تقدير كلامه فالانساب ان يقال بول قول لا  
مسند اليه لا مسند به لانه لم يوقع بالاسناد فيكون من قبيل الاسناد الفاعل  
الى المصدر كما في قوله جيل بين العير والنزاهة ويحتمل ان لا يكون من قبيل  
اسناد الفعل الى المصدر ويكون المراد المسند الى المبتدأ والياء للتقوية  
او بمعنى الى وجه يكون قسم الثاني خارجا به وقوله المعايير للصفة المذكورة  
فاكيد واعلم ان كلام المص لا يخلو عن احتمال وذلك انه ان حمل على ما هو الظ  
من كلامه كما حمله جمهور السامعين وهو ان هذا تعريف لطلو الخبر لا الخبر الذي  
هو الاسم وذلك انه ذكر من احكام الخبر الجملة واحكامها وكذا في الحال وغيرها  
الجملة من احكامها وانظرا انه ذكرها قصد الاستطراد وان تخفى في ضرب

زيد

زيد خارج عن الحد بان المراد المسند الى المبتدأ يكون قد المعايير للصفة  
المذكورة مسند كما وان حمل على ما هو اخص منه كما حمله الشارع يكون قد المعايير  
مفيدا الا انه يلزم الخلل على خلاف الظن فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر  
لظلمة لهما على السواء لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة  
على احوالها وذلك ان الخبر يجب ان يلاحظ على ان حال من احوالها ولم يذكر  
الانشاء اذ وقع خبرا بالاسم نحو زيد اضر به اي مقول في حقه ذلك كذا في السيد  
المحقق في خواص الطول فالاسم الحاضر اذ وقع خبرا لا بد وان يلاحظ على انه  
حال من احوالها في اول العلم الواقع خبرا في مثل هذا زيد يسمى زيد فالمراد بالان  
ما يعلم ويخبر عنه لان يقوم بنفسه لئلا يرد نحو العلم حسن فان قيل هذا الدليل  
بما في الفاعل فينبغي ان يقوم على الفعل ايضا قيل انما يقوم لوجود المانع والتحقق  
انما يعمل اذ لم يكن هناك مانع والمانع مما كونه عاملا ومرتبة العامل التقديم على  
المحول فيسأل المخاطب عن تعيينه اذ اسأل المتكلم المخاطب بام والتمس من  
تعيينه يعلم المخاطب ان المتكلم يعلم ان احدهما في الوار فضل التخصيص عند المخاطب  
ايضا فلا يرد ما قيل ان هذا التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند  
المخاطب فكل واحد منهما تخصيص بهذه الصفة فجعل مبتدأ والمبتدأ هو كل  
واحد منهما المعلوم يكون احدهما في الوار في الحقيقة فكانه قال كل واحد من رجل  
وامرأة المعلوم يكون احدهما في الوار اي منهما في الزمان والاول ان يجعل المبتدأ  
احد منهما لانه المبتدأ في الحقيقة وسأل عن تعيينه فتعينة وتخصيص  
فالمراد بالتخصيص في قوله اذ التخصيص اعم من كمال التخصيص بحيث لا يبقى  
الاحتمال اصلا كما في ما اورد خبر منكم فانه اذا اتى عن كل واحد من الناس ان يكون  
خبر من المخاطب لم يبق احتمال واشتباة للسامع وانما يحصل الاحتمال والاشتباه  
اذا اراد واحدا من الجماعة من غير تعيين كافي التكرار الواقعة في الاثبات  
كل رجل فانه يحتمل ان يكون زيدا وعمرا وغير ذلك او من وجه دون وجه كما في  
لقد دعوت من فان قيل ارادة الاعم ينافية قوله فيما سبق اذ بالتخصيص يقل  
الاشتراك قلنا لا منافاة بينهما لان ذلك محمول على الاعم الا غلب فان قيل

ال



على هذا ما وجه الفرق بين المبتدأ المعرف باللام والمبتدأ الواقع في سياق النفي  
من حيث ان الاول معرفة والثاني نكرة قبل وجه الفرق بينهما هو ان الاول موضوع  
للتعريف بخلاف الثاني فاللام موضوع للتعريف فيكون المعرف بلام معرفة والواقع  
في سياق النفي موضوع للتعريف فلم يكن الواقع في سياق النفي معرفة وان بقيت  
تحتوى خبر من جرادة فان المراد بحسب الاستعمال كل فرد من افراد الجملة  
على سبيل الاستقراء خبر من كل جملة فردى ان اهل مصر اصحاب جرادة كثيرة  
وكانوا محرمين فبما لو اعرف ذلك كعب الاخبار فوجب عليهم في كل جرادة  
دورها فقال عمر رضي الله عنه اريد حكم كثيرة يا اهل حصن ثمة حين من جرادة  
يعنى لو تصدق بشئ في مكان جرادة بجان تشبهه بماى لما سببه اياك لكونه  
فاعلا معنى من حيث انه كاهن الاصل اهل ذئاب شر على انه يدل من الضمير المستتر  
في اهل والبذل فاعل معنى ثم قدم ليفيد المصدر لان تقديم ما حقه التأخر يوجب  
الحصر والذى يدل على ذلك انه يستعمل في موضوع ما اهل ذئاب الاشرى ما يقتض  
به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما استدل اليه اعتراض عليه بانه  
اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان غير الحكم عن محض فقد حلت على غير محض  
وعلم الزباني لتوجيه المصدر بانه انما يصح اما بالنسبة الى الجزاء والتقدير الى  
علم ان ما ذكر بعده او رد عليه ان تخوفا ثم رجل كذلك مع انه غير جائز اوجب  
بانهم توسعوا في الظروف عالم يتوهموا في غيره فجعلوا تقديم محض صاوي  
غيره اي سلام من قبل اما فسر بذلك ليشتم ان سلاما وان تعين بنسبة الى الحكم  
الا انه باق على كونه كافي جميع المصادق الواقعة مفعولا مطلقا فيصح وقوعه  
مثلا للنكرة المحضة وان كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها يعنى ان  
الجملة من حيث هي جملة مستقلة بنفسها لا تستقلها بالافادة بخلاف المفرد  
فاذا انقلبت بشئ يحتاج الى عايد فلا في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ من مائد  
الحام يعود الى المبتدأ بان يكون عبارة عنه او مستملا عليه كافي فم العمل على  
قول من جعل اللام لا استفراغ الجنس وهذا يشتمل الضمير وعنه ما ذكره  
اي ما دل جملة اشارة الى دفع اسكال اورددها مقدور وما دل معنى الياق

قوله مقدور بجملة ووجه الدفع على ما ذكره الشارح ان معناه بجملة بان جعل في  
تقدير الجملة في معناه وذلك بان يقدّر الفعل فينبذون الاسم وعلى ما ذكره  
في الحواشي الهندية ان معناه مفروض ملصق بجملة والا صل في الجزاء افراد  
قالوا اما كان اصلا الافراد لانه القول يقتضى نسبة امر الى اخر فينبذون ان  
يكون المضمون شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبة او اكثر  
فيكون خبرا او اكثر لا خبر واحد فالنفي في زيد ضرب غلامه زيد ماله لافلام  
ضارب والجواب ان المنسوب والمنسوب اليه يكون شيئا واحدا فلهذا كان  
ذو نسبة في نفسه فلا يقدّر الا بالمرء والمنسوب الى زيد في الصورة  
الذكورة ضرب غلامه المولى تضمنت الجملة كالا استفهام وانما كان الاستفهام  
وخبر ماله الصدارة ليعلم من اول الامر ان الحكم من اي نوع من انواع الحكم  
فيستخرج ذهن السامع الى المقصود لان السامع يبنى الحكم الذي لم يصدّق الغير  
على اصله فلو جوب ان يحى بعد ما يفهم لم يدرك السامع اذا سمع بذلك الغير  
اهو راجع الى ما قبله بالتقدير او غير لما يسبحى بعد من الكلام وهذا من ذهب  
اسهويه وذلك لانه خبر عنه بمعرفة عن نكرة مضمومة استفهاما ان نكرة هي  
افعل تفضيل مقدم على خبر والجملة صفة لما قبلها نحو ضرب برجل افضل منه  
ابو فاعلا الى المبتدأ اي فعلا مسندا الى خبر المبتدأ كفا في الرضى فالمراد بالفعل  
الاصطلاحي كما يشتمل به كلامه فيما بعده ايضا ولا يشتمل نحو زيد قائم واخره  
عن زيد اي ابو مكان الجزاء فهو ورايه ابو بصورة مضمومة لما يقتضى صدور  
الكلام فانه لا يجب تقديمه اذ لا يبطل بتأخر صدارة ماله الصدور بل يكفها  
ان يقع صدر جملة من اجل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك الجملة ومن حيث  
ان مبتدأ لا من حيث انه اسم وكلمة او غيرهما في الياق في الياق خبر يخص المبتدأ  
بتقديمه وانما خبر بانه لا وجه للتقدم في التخصيص بل التخصيص الى  
تقليل الاستدراك يحصل بنفس الخبر كما قرر الرضى لمقلوب الخبر التابع لاي  
المقلوب التابع للخبر بتعينة يتبع مع تلك بالتعينة تقدم ذلك المقلوب وذلك  
بان يكون بينهما مقلوب الكلية والجزئية وحقبة الخبر لعل بان يكون الخبر ماصلا



في ضمن الحمل لا في ضمن الشيء لا يتصور تقديم عليه وانما تقدم الجزء على الكل  
فانما في ان لا ياتي حيث انجزه وتحقق في ضمنه وهذا تعلو العمل بالاعمال  
وبتقنية لا تخفى على الله بعد متوكل فان لم يستبحر بحيث يتخلف معها تقديم بل جود  
فان قيل لا في غيره لان كان في غيره على الله بعد متوكل كذلك في غيره على الله  
مثلهما انما هو ثابت فالنظر فيهما فكلما في العمل بالاعمال فلما بينهما في فانهما جلوا  
بعدم حرف ثابت نفس على الله هو الجزء لا مكان الدخول في الفقه يعني ان  
المكلم وان تكلم بالفقه الا ان السامع قد يزيل عنده خفاء ما فيليبس اولى الكفاية  
ويبقى ان يتأمل في ان نظر الحق في القاطع لا في الكفاية لانها في الحقيقة  
جزء واحد لا ان الحكم ههنا بالجمع المركب من الطرفين لا بكل واحد على ان في جميع  
اجزائه حلاوة وخوضه لان امتزاج الطهارة في جميع اجزاء وانكسارها بالاجزاء  
وحصل بالانكسار كيفية متوسخة لان في بعض اجزاء حلاوة في بعضها حدة  
كما في بعضهم وفي هذه الصورة تترك العطف اولى وهو مذهب الجمهور وهو  
الصحيح وجوز اي العطف ابو علي الفارسي نظر الى ظا التعدد فالانقصار  
عليه لذلك اى لاجل ان المتعدد بالعطف ليس بجزء في الحقيقة بل هو من تواتره  
او لعدم خفايته فلا حاجة الى التمثيل به او الحكم به فلا يرد عليه يعني زاد قوله  
او الحكم به لئلا يورد الاشكال المتوجه على القوم وهو ان الغاء انما يدخل في غير المتعدد  
حيث يقصد نسبة الاول للثاني يسكن هذا الاية فان الاول وهو اسم التواتر  
فالمخاطبين ليس بنسبة للثاني وهو كونهما من الله فكذلك الامر بالعكس وذلك  
ان المراد اعم من ان يقصد سببية الاول لنفس الثاني او الحكم به ولا يخفى  
ان اسم التواتر بالمخاطبين سبب لان يحكم به من الله وجزء ذلك وبيان  
ان الاية تترك لا اخبار قوم جملة اعظمها او شكوا فيه فاستقر لها مشكوك  
او مجبوله سبب الحكم والاخبار والاعلام بانها من الله عز وجل في حقيقة  
دخول الغاء في الجزء ويصح عدم دخوله فيه ظاهر كلام جماعة ولذا ظاهر كلام الله  
في شرحه ان دخول الغاء عند قصد السببية واجب وظاهر كلام ابن مالك في شرحه  
وصريح كلامه في ان لا ياتي الا واجب حيث قال كان حواء الجزء ان يلزمه الغاء لكونه

كالجزء

كالجزء لكونه من حيث انه جزء الشئ حقيقة جاز تجزئ مناه مع قصد السببية  
تحتوى الرى يا يتي له درهم كذا في المنهول ويعلم مناه مناه انما اذا قصد السببية  
يجب دخول الغاء او جاز الامران وعند عدم قصد السببية لا يجوز الغاء فما  
ذكره الشارع به اخر من التخصيص موافق لكلام جماعة وكلام الصوفى الشري وما  
ذكره اوله وهو انه بالنظر الى ما جرى في القضية يصح دخول الغاء وعدمه فليس  
احدا مما هو محذور احتمال اعطى لا يتي ان يحمل كلام الصوفى على اى الرى جعلنا  
صلة جملة فعلية او ظرفية يعني ان المراد بقوله بفعل او ظرف الفعل والظرف  
مع فاعله لا واحد منهما في قوله او ظرفية ما ولى جملة فعلية ههنا بالالتقاء فتشاهد  
لان الظرفية اى الجملة الظرفية ما ولى الجملة الفعلية بالالتقاء مطلقا في هذا  
الموضع وانما المأول بالجملة على الاختلاف وفي حكم الاسم الوصول المذكور لان  
الموصوف به اى بالاسم الوصول المذكور لان الموصوف والموصوف كشيء واحد وكذا  
المضاف والمضاف اليه نحو حمل كلامه وحل يا يتي فله درهم والشئ والجزء من قبل  
الاخبار هذا مبني على قول المصنف وهو ان خبر المبتدأ يكون جملة خبرية لا انشائية  
فلا يرد ما قيل ان الجزء قد يكون امر او نهي تخصيصها ببيان الالتقاء انما هو  
من بين الحروف المشبهة مانعان بالالتقاء لا بالنسبة الى جميع التواتر حتى  
يتجه ما ذكره بخلاف غيرهما من الحروف المشبهة بالفعل فاما مانعة على الخلاف  
فالمقصود بتخصيص الالتقاء بهما من بينهما الاستعانة بالخلاف في غيرها  
والاهتمام ببيان الخلاف فيما نرى فاعند بقوله لان اقام البصرة الموقوف قوله  
ما قال قلم يعني ليس خرافة في منكم لاجل الى واليتكم ولكن لاجل قصد الله  
لان ما قضى الله في الازل لا بد ان يقع فيما لا زال اذ قطع النعت اى اذا قطع  
النعت عن النعتية وفعلها في قصد المخرج او الزم او الزم نحو عود بانته من  
ابليس عدو الله ونحو وانه ونحو رب بعدله المسكين بخلاف ما اذا  
قطع فانه لا يكون بجزءه بل يكون للتخصيص او التوضيح او غيرهما ايضا بخلاف  
ما اذا قطع ايضا نحو الحمد لله الحمد بالنصب اى اعنى الحمد او المجد الحمد فانه ان  
كان الحمد المجد والحمد ايضا لا يكون من قبل حرف المبتدأ وانما واجب حذفه



ليعلم يعني اذا لم يذكر المبتداء يكون النقص باقيا على حاله الا انه رفع فيعلم انه  
 كان في الاصل صفة ثم قطع لعقد المدح بخلاف ما اذا ذكر فانه يكون حمله مبتداء  
 بها ثم عن عنق من قال في نعم الرجل زيدان تقديره هو زيد اي عنق من يقول بان  
 المخصوص خبر مبتداء محذوف واما من يقول ان المخصوص مبتداء وحمله  
 المدح والزهج خبر قدم عليه فليس بما حذف فيه المبتداء **قوله** المستعمل البصر الهلال  
 الواقع صورة عند ابصاره هذا هو بيان المراد من لفظ المستعمل لا معناه  
 اللغوي قال في الصحاح استعمال الصبي اذا رفع صوته عند الولادة **قوله** لان  
 مقصود المستعمل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلاية وذلك ان مقصوده  
 وفيه الهلال فارادته وذا انما يحصل بتعيين شيء معين بالهلاية باني يعين شيئا  
 في نظره وبالاشارة اليه ثم لم يحكم عليه بانه الهلال دون غيره وهذا مبني على ما  
 ذكره من الضابط وهو انه اذا كان للشيء صفتان وحرف السامع اقصافه  
 باحدهما دون الاخرى حتى يحوت ان يكونا صفتين بشئ متقدمين في الخارج  
 فانهما كان بحيث يصرف السامع اقصاف الذات به وهو كالمطالب ان يحكم  
 عليه بالاخرى يجب ان يقدم اللفظ الال عليه ويجعله مبتداء وايضا  
 كان بحيث يجهل اقصاف الذات به وهو كالمطالب ان يحكم بشئ من الذات  
 او بنفسه عنه يجب ان يآخر اللفظ الال عليه ويجعله خبرا فاذا عرف  
 السامع زيدا بعينه واسم ولا يعرف اقصافه بانه اخوه وادرك ان تعرفه  
 ذلك قلت زيدا خولا فانهما تنظر في الافق ثم تيقن شيئا فتم فيه بشبه وانما  
 كالمطالب ان يحكم عليه بالهلال وليس المقصود ههنا انه تعرف شيئا بصفة الهلاية  
 وذلك لا تعرف بالهلاية وادرك ان تعرفه بها ثم يحكم عليها حتى يكون من حذف  
 الخبر وان المبتداء كما قد يتوهم جر يا على عادة المستعمل لا حيث قد كان تقديره  
 الم فيكون من باب حذف الخبر وقال المبرد انما حذف مكان فعل هذا يجوز ان  
 جز المبتداء الذي بعده اي فبا الحان السبع اي كانت وذلك ان اسم الحان  
 يصلح جزا عن الجعشة وقال الزجاج اذا انفاجاه ظرف زمان فاعلى هذا يجوز  
 ان يكون جزا عما يحذف بعدها بتقدير مضاف اي في ذلك الوقت حصوله

ولا كسر

**قوله**  
في قوله

لان ظرف التمام لا يكون جزا عن الجعشة **قوله** واذا كان حاصلا لا يجب حذف  
 لعدم الدلالة عليه اذ لا دلالة للولاء الاعلى الوعد **قوله** الاسم الواقع بعدها  
 فاعل الفعل مقدر وذلك الظاهر منها انما هو التي تفيد امتناع الاول لامتناع  
 الثاني دخلت على الا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها  
 على ذلك الاقتصار ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما ينبغي مع غير لا من  
 حروف التوقيل لولا اني الرافعة للاسم الذي بعدها لا اختصاصا بها بالاسماء كسائر  
 العوامل وفيه تعلقات وهي حذف اذ ابع الجمل المضاف اليها ولم يثبت في غير  
 هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معني كان الناقصة الى معني التامة وذلك  
 ان معني قولهم حال اذا كان قائما ظهري معني الناقصة ومن قيام الحال مقام  
 الظرف ولا نظيره ويلزمهم حذف الجز من غير سد شيء مسدداً يلزمهم شيان  
 وجوب حذف الجز من غير سد شيء مسدداً بتفديد المبتداء المقصودة عمومها اما  
 الاول فلان الحال على هذا من متعلقات المبتداء ومما تارة وما هو من ممانته  
 لا يصلح ان يسوسه الجز والثاني فلان المقصودة من هذا التركيب العموم الغيد  
 للحصر وذلك ان معنى المثال منزه للجميع ما حصرته وما احزب الا قائما على تقدير  
 بتفديد الضرب فيفوت العموم فلا يفيد الحصر بخلاف ما اذا لم يفد فانه اذا  
 كان كل ضرب واقفا على حال القيام لا يكون حينئذ ضرب حتى يحصل فيفوت  
 الحصر وذهب الاخفش اه وهو اقل خوفا من الاول اي مما ذهب اليه  
 البصريون الا انه فيه حذف المصدر مع بقاء معموله وهو مشتق الا ان يقال  
 التمرينة العامة حذفت قوة فلا بأس بالحذف كما قال سيبويه ان تقدر  
 وزيد بالذو ولا يساء زيد **قوله** وذهب بعضهم الى ان هذا المبتداء لا خبر له اي  
 عليه بان المبتداء الذي لا خبر له كقائم الزيد ان يستقل بفاعله كلاما وهذا  
 لا يستقل بفاعله المضاف اليه وهو الياء كلاما بل لابد من ضمير آخر **قوله**  
 لان الواو تدل على الجر لكونه بفتح مع **قوله** واخم المعطوف في موضعها وهما  
 بحيث وهما اذا كانا وضيفة معطوفان على المبتداء يكون الجر متني  
 مقترنان لا معنى اوح لا يكون المعطوف قائما مقام الجر المحذوف اذ المبتداء



لا يسد مسد الجز واجب بان المبتدأ الثاني ساد مسد الجز من حيث  
هو جز الاول فوجب حذفه من هذا الوجه وان كان لا يسد مسد من حيث  
انه جز ولا يشترط لوجوب الحذف سوى مسد من كل وجه **فصل** في اشياء  
يشبهه النظائر والامثال بالاحكام والاشياء من التعاريف والتمثيل كما يكون  
كذلك بين الاقوام ثم اطلق باسم المبتدأ على المبتدأ على طرقيه الا استغارة  
المصرح بها **فصل** في المعنى اي لا يراى اثر فيه لانه انما يورث الاثر في جملة يقوم  
اثره كلفظا يكون في محل الرفع ومعنيها ان استدل في ريد واعترضا من احواله  
فلا يحتاج الى ان يجاب عنه ومع انه يلزم استدراك قوله بعد وحول هذه  
الحروف والى ان يجاب بان المراد بالمستدل اسم المستدعي والجملة بالاسم  
حيث يكون جزها جملة ليكون الحد جامعاً فاقيل لا حاجة الى التاويل  
لان الجز للجملة المبتدأ به بعد ذكر تعريفه بمتن الجز المفرد قلنا ان  
هذا تعريف لفظ الجز لا النوع منه وان قوله والجز قد يكون جملة بيان لتفصيل  
نوع من الجز **فصل** في قياسه من كونه معاً او جملة وجعله المفرد والجملة والتمثيل  
والمعرفة من اقسامه الواحد والتعدد والتمثيل والمحدوف من احكامه  
لان النظائر بالافراد والتمثيل والتشكيك والتعريف يحصل الجز نوعاً كما ان الحيوان  
بالنطوب يحصل نوعاً بخلاف كونه واحداً وتعدد او تمثيلاً ومحدوفاً فانها  
من احواله اذ بالواحدة والتعدد لا يصير نوعاً كما لو حل لا يصير بالوحدة  
والتعدد نوعاً وكذا الحال في الذكر والمحدوف **فصل** في المراتب امره كانه  
يعبر ان يصح كونه جزاً اي جزاً لان لوجود شرطه وانتفاء موافقه ونحوه  
في ان ريد لا يصح ان يكون جزاً لان لوجود المانع لكونه ان يقتضي التحقيق  
والاستفهام ولغوب صدوره الا استخدام **فصل** في ليس امره كانه جزاً المبتدأ به  
تقديمه فانه لا يجوز تقديمه يعني ان امره جزاً كانه جزاً المبتدأ به لا تقديمه  
لا يجوز الى جميع احكامه الا في حكم تقديمه على الاسم فانه الامتناع وعدم الموانع  
وحكم تقديم جز المبتدأ به الى الحكم وجه شبهه مشتق من جزه وجز المبتدأ  
فلا يرد ما قيل ان حق العبارة ان يقال الا في التقديم ان التقديم قد مر

لا غير

لا تقدم جزه على اسمه وذلك انه استثناء من وجه الشبه ووجه الشبه  
يجب ان يكون مشتقاً من ان جز المبتدأ به وذلك لتوسعهم في الظروف  
لا توسع في غير ما لا كل شيء من المحدثات لا بد ان يكون في مكان او زمان صانع كل  
شيء كغيره وان لم يكن اجنبياً منه فدخل حيث لا يدخل غيره كما لم يخل  
حيث لا يدخل الا جنى واحداً في الجار والمجرور مجزاً للمناسبة بينهما اذ كل طرف  
في التقدير جان وجز **فصل** في انما اي لا يلائم له والمراد به انما عرفت  
ان وجوب المراد ورودها لا يراى اثر فيها لفظاً ومعنى **فصل** في انما عرفت  
المشهور من التعريفات في هذا الموضع بخلافه في الدار والمصعد عند  
لان تمثيل النجاة ليس بحسب لانه محتمل ان يكون في الدار صفة لرجل والجز المحذوف  
بل لانه صفة لاسم لا والاشكال ينبغي ان يكون في ظاهره ايما يمثله ويستفاد  
كان فيه احتمال ما مثله واحتمال غيره على السؤال وافصح منه ان كان غير ما مثله  
اظهر ومثال لهم كذلك لان جزه لا يحذف كثير او في هذا المثال لا يجتمعا الا الجز  
لان المحذوف المضاف النقيض لا لا يوصف الا بضموم كذا قال المصنف في شرحه  
واعترض عليه الرضي بان ما ذكره من امتناع وصف المضاف النقيض بلا بالرفع  
مذهب جماعة من النجاة وقد حوّلوا فيه وجوز فيه حمله على المحل فاشان  
السارح الى دفع الاعتراض بقوله على ما هو الظاهر ومثله كاف في التمثيل كما مر **فصل**  
لان الظرفية تقتضي بالظرف وغيره يعني ان الظرفية هي الكياسة لا تقتضي  
يكون في الوارد وغيره حق يقتضي به بخلاف غير ما كان يسكون فانه يكون في الدار  
دونه غير **فصل** في انما اي لا يلائم له الكذب بنظره كاعلام رجل يعني لانه جز  
الاول كلمة نحو لا بلو اسود لا بلو بابيض يلزم الكذب لانه يصير نافية لظرفه  
علمان رجال العالم فاذا قيل يكون في الدار يصير نافية للظرفية المقيدة بكونها  
فيها فان قيل وجوب التعدد او المبحر الاقتصار على احدها كما في المثال المذكور  
ولا كذلك هنا لانه الاقتصار على قوله فيها قيل يمكن ان يقال انه من باب توفيق  
التعدد بعد ذكر الاول **فصل** في لا لا النقيض لانه لا ينبغي ان يكون من حيث هو  
ينبغي حاله من احواله واقوله الحال العام كالوجود والحصول ونحوهما **فصل** في لا لا يظهر  
الجز في اللفظ لان المحذوف واجب فيكون مراداً في المعنى والتقدير انما قال الجز



وقال الفلاس لا ادرى ما بين ثقله واطله قاسه قال واللذان بنى علم جدي  
وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة غير السؤال والمز عليه واذا لم يقع فلا يجوز  
حذف واسا اذ لا دليل عليه بل يتوهم اذ كان الجواب في الجواب لا يتبادر فلي  
هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بنى قيم وغيرهم ومع وجودها  
يكنز الحذف عند اجل الجواب ويجب عند قيم وقيل المراد لا يقرن للفظ ولا  
في التقدير لان النفي انفق عند كانه قولك انني القيام اعني تقدير خبره قبل الاول  
صحيح **م** صد عن نيرانها الضمير للحرب والراح الزوال وذهب عن  
من اعترض عن نيرانها الحرب ويحجر على الاقدام عليها فان المعروف المشهور السجاء  
للازال عنها عندي كثر ثباتها في الصواب لكونها مفصولات ولو احفظها بخلاف  
الجمودات فانها شتات والمضاف اليه والمجروح بالحرف **ف** لصفة الطلاق منفعول  
عليه من غير تعيين كانه شيء مفعول بخلاف غير من الفاعيل فانها ليست شيئا  
مفعولا بل فعل المفعول بواسطتها لكونها محلا للفعل كالمفعول به او فعل فيه الفعل  
او لا حله او مع فلا يكون مفعولا على الاطلاق بل له دخل في كون الشيء مفعولا  
**م** فلا يرد نحو مات موثا وجسم حسامة وشرف شرفا فان فعل واحد من الموت  
والحسامة والشرف وهو العلو قائم بالفاعل لا تأثير للفاعل فيه اما الموت فيها هو  
تعالى في غير الموت فظا واما في الموت ففعل قوله من يقول انه وجودي فلا انتم  
خلق الموت والحيوة واما على من يقول انه عدى فلا موث فيه اصلا وخلق الموت  
والحيوة بغير قول الموت والحيوة **م** واسماء فيه معنى الفعل طفت على معدن فان  
الفعل هناك مذكور في ضمن الاسم يكون مذكورا حكما **م** بل هو لا يحل علم لان  
الكراهية هذا الاعتبار مكرهه بخلافها بالاعتبار الاول **م** انطبق الحد  
جامعا واما ما جرح نحو قاربوا وكما هو بالاعتبار الاول **م** لانه دال على  
الماهية المعرف عن الولاية على التعدد يعقانه دال على الماهية من حيث هي  
مع قطع النظر عن الافراد والتشديد والجمع لا يكونان الا مع التعدد والافراد يتنافيان  
بحد لان اسم التفضيل حكمه ما اضيف اليه لانه لا يكون بعض ما اضيف اليه ليس  
كلام الفصحى بل من كلام المولود **م** يعلم له ضابطه تقسيم القياس لان هذا معنى  
القياسية اللغة عندنا كذا في شرح النص **م** اريد اثباته لا فيه باه يقع بعد النفي

ثم ينقض النفي بالا واما بخلاف ما اريد فيه بان لا ينقض النفي بما نحن ما نريد  
شيرا فانه لا يجب حذف فعله وهذا معنى الاثبات بعد النفي ولم ينافس به  
بخلاف الاثبات مطلقا فان معناه اعم من ان يكون في تقسيم او حاصل انقض النفي  
**م** لا يكون منه اي ما وجب حذف فعله قياسا لاسي فعله مذكور **م** فلا يرد  
نحو اذ كتبت الارض دكا وكافاه المصدون فان وقع مكررا للكمة لم يقع في موضع الخبر  
فلا يجب حذف فعله **م** فاجمع بين الضابطتين جواب سؤال معدن تقديس  
السؤال لان الضابطتين الاولى وضابطه وقوع المصدون مكررا محلا من اجل ايجاله  
فلم لم يقع ها كما في سائر الضوابط وتقرر الجواب انه جمع بينهما لا بل المناسبة  
بينهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه **م** المراد بان في معنى المطلوب ضيقا  
سمي بالان الفرض من الشيء يحصل بعد حصوله كاللا في يكون بعد الموت واما  
وجب حذف الفعل هنا لان فشدق الوقا لما كان متضمنا لفوايد من المي  
والاسترقاق والتفعل يدل على الفعل المحذوف وكلمة اما قايمة مقام الفعل ولهذا  
لم يجب حذف الفعل فيما اذا لم يقع تفصيلا نحو مننت من العدم كلمة **م** لان  
الرفد ليس من افعال الجوارح لان جوارح الاسنان اخصاؤه الذي يكتسب بها  
كذا في الصحاح والرفد ليس من افعالها لان الرفد في اللغة خلاف الرغبة  
يقول زهد في الشيء وعن الشيء وفي اصطلاح زل منطوق بنفسه في جميع ما  
في الدنيا ويجمع هذا المظبوط المالمية والمالهيية وجب المنزلة عند الناس  
الحمد والثناء من صارت الشيء صوتا بمعنى صوت تصويها قال في الصحاح  
التصويت سموف وقد صارت الشيء تصويص صوتا وكذلك صوت تصويصا  
وفي العالم الصوت والتصويص بمعنى فصوله بمعنى صوت تصويصا ليس له كثير  
فائدة قوله لان معنى الاعتراف ولا محتمل له سواء بحسب عرف النحاة  
الشرع بل بحسب عرف اللغة ايضا في الافادة والافخر بحتمل الصدق  
والكذب **م** لانه اما يوقو بنفسه وذاته لا امر ايقاير ولو بالاعتبار كما في  
القسم الا في بعد لان الجملة لا يحتمل غير فكانها **م** لانه من حيث هو منصوب  
عليها با احتمال غير من حيث انه محتمل الجملة غير المنصوص عليه فالعقد باعتبار



وصف الاحتمال والمؤكد باعتبار وصف المنصوصية فيكون مؤكدا لغيره  
 بالاعتبار والافتراف في الحقيقة مؤكدا لنفسه اذ لو لم يكن المؤكد مؤكدا لكان  
 معنى التأكيد تقويت الثابت بان يكون واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف تقوى  
 واذا كان ثابتا فلو انما يؤكد بنفسه في مقام زيد من حيث انه مضمون الجملة  
 ومحتمل وغير منصوص **قوله** يتكرر ويكرر يعني ان التأكيد قد يكون لغير تقوية  
 من غير رفع احتمال الغير وقد يكون لغير نفسه برفع احتمال الغير فحينئذ  
 ظاهر ما قيل ان القسم الاول ايضا فليكون لرفع غيره فحينئذ القسم الثاني  
 مرعي الواسع القسم الاول تأكيد في اي صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية  
 يعني يشترط ان يكون المصدر على صيغة التثنية ولا يكون مخصوص الاثنين  
 بل الكثرة حتى لو كان مخصوص الاثنين لا يجب حذف فعله نحو ضرب ضربتين  
**قوله** وفي جعل المثال من تسمية التعريف وادخل فيه بان يكون معنى الضابط  
 كونه المصدر مثنى مثل هذا المصدر اي المضاف تكلم لا يفهم من ظاهر العبارة  
 اكفاء بما سبق من التصريح به في تعريف المفعول المطلق فبان الفاعل عليها  
 جسي واحد هو المراد بوقوع الفعل ان المراد بوقوع الفعل تعلقه وتلبيه  
 بلا واسطة ليدخل نحو ضرب زيد فانه يقال المروءة تلبيس به بلا واسطة حرف  
 لا واقع عليه يخرج به الفاعل الثلاثة الباقية فانه لا يقال من ان الفعل واقع عليه  
 هي فيه اوله او مع وكذا يقال فيه تعلقه وتلبيه به بواسطة في واللا والواو  
 بمعنى مع لا تعلق الفعل به تعلق الظرفية والظرفية والعلية والمعلولية  
 والمصاحبة وخرج المفعول المطلق بما يفهم من قوله ما وقع عليه فعل الفاعل  
 من حيازته لفعل الفاعل فانه عيما فعل الفاعل لكن يخرج نحو كتبت بالقلم و  
 دخلت بتياب السفر او مع ثياب السفر فان تعلق الفعل وتلبيه بالقلم والتياب  
 بواسطة الحرف مع ان كلامها مفعول به لان القوم اصطلاح على ان كل ما دخل  
 عليه حرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول فيه عند ذكر في والمفعول عند ذكر اللام  
 خلافا للمصنف في الاضري كذا في المنزلة الحق ما قاله المصنف في الشرح وهو ليس  
 المراد بالوقوع الوقوع الحسي اذ ليس كل الافعال واقعة على مفعول باحضا

مقدمة

نحو

خو شككت الله وعلمت زيدا وشاكت به بل المراد ان الوقوع المعنوي وهو تعلقه  
 به بحيث يتوقف تعلقه عليه ولا تقتل بدونه بخلاف سائر الفاعل فان  
 زمان الفعل وحانه وان توقف وجوده عليه لكن يتوقف تعلقه وتصوره عليه  
 وكثير من الافعال يفعل بلا مصاحب وبلا غرض فانه لم يقتر اسناده فان  
 ضرب لم يقتر اسناده الى ما عوف فاعل حكما وهو زيد لانه اقيم مقام الفاعل ويتم  
 الكلام به كايتم بالفاعل ثم اوقع الفعل عليه بلا اوقع مطلقا بفعل عليه فلا بد من  
 قيد الفاعل ليعبر نحو ضرب زيد فلا يرب ما ذكر في الخواشي الهندية انه لو قال  
 ما وقع عليه الفعل لكان احضر كقولهم ضربا لانه لا يفضل بين الحرف الموصولة  
 ومعلمتها في باب الاغواء وهو محمول الزم القدر مع يربه مكنى او معطوف فاعليه  
 بالواو ومع معطوفة فالاول نحو اكل اكل ان من لا اكله كمنع الى الهيجان  
 بغير سلاح الثاني نحو شاكك بالبحر فالمنصوب على الدعوى لا ايضا السفت الذي  
 يقطع لجر المدح او الذم او الترحم بالنصب على اجزاء اعني او اذم او اسخ او اذم  
 بحسب المقام الذي يقتضيه ذلك بل الكثرة مباحثها اي مباحث اربعة مواضع  
 بالنسبة الى ابواب الاعزاء والمنصوب على المدح والذم والرحم وهذا صحيح بالنسبة  
 الى غير الاول الذي هو السماعي اجماعا لانه امر او نهي فانه فعل لنفسه لعل المراد  
 الحضي على رفضه يقبل النصح مثلا بناء على ما ذكره اليزيدي في قوله امر او ما اختلف  
 اختيار وان الى الا الثاني اي مدح امر او اختياره حيث يضرب عند الحضي  
 او رفضه يقبل النصح واعلا وسهلا قال الاصح قولهم احلا وسهلا  
 وفيه تحياتهم الضميمة فان قولهم احلا اي احببت احلا مثل الهكر فاستأنسوا  
 احببت السهولة من امر او السهولة اللين وقولهم احببت سعة  
 ما خوة من الرحب وهو الفضاء وفيه حكم لان المنسوب ايضا كالحال بعضهم  
 منادى مطلوب اقبال كذا في نحو يا سماء ويا جبال والظا ما قاله المصنف وهو  
 المنسوب ليس بمنادى لانه في الحقيقة متخفى عليه لا يقصد نداء حق يتكلم  
 طلب الاقبال فيه واما نحو يا سماء ويا جبال فلما لم يكن فيه امر اخر غير النداء  
 قلعت فيه معنى النداء وطلب الاقبال تفصيل للطلب اه والظا انه تفصيل للحرف  
 بعد تمام الحرك كالحال المصنف في الترخ ككثرة استعماله وكثرة استعماله يناسب  
 التحفيف ولد لانه عليه واخا مة فائدة فلا حاجة الى ذكره فحذف حرفا

مرجبا



لأنها جزء الجمل أي الفعل والفاعل معقدان أعني ادعوى المستقر إلى الفعل  
أعني ادعوى وجه وافتعال معقد بعد حرف النداء لا يقال حذف الفاعل  
لا يجوز فكيف يكون معقداً لأنما نقول لعل ذلك عند ذكر الفعل وضاليس  
كذلك أحرجيها اسم الفعل يعني أن يا وأخواتها أسماء أفعال وضعت  
للعنى ادعوى رقبان أسماء الأفعال لا يكون على أقل من حرفين والأهم من إدابة  
النداء على حرف واحد ويجب بأمها خالفه أحواها كثر الاستعمال يجوز في  
أفادته ما لا يجوز في غير حال الأبرى إلى التخصيم **فعلته** بالنسبة إلى النصب  
فانه في ثلاثة مواضع بخلافها فامها في موضعين وهما الفرد المعرفة والمستغاة  
كواقل وحذو أعني تصق التقديم لو كان بيانها قليلاً بالنسبة إلى بيانها ولا  
يظهر ذلك على ما ذكره المصدر الأول أن يجرها بما قليلاً باعتبار الموضع والقليل  
بالنسبة إلى الكثرة تحقيقاً للنسبة بمنزلة الفرد من المركب والفرد مقدم على  
المركب فقدم بيان القليل والكثرة أيضاً على الضمة أو الألف أو الواو  
أخر استأن بذلك إلى دفع اعتراض أورده هنا وهو أن الضمة يرفع على الواو إلى  
النداء فيكون المعنى وينى على ما يرفع النداء منه من حركة أو حرف وأنت تعلم  
أن النداء لا يرفع بحال ويقرى الجواب أن المراد يرفع به النداء في غير صورة  
النداء ولا شك أنه يرفع به فيها أي لا يغير في يرفع ويرجع إلى النداء بل هو  
مسند إلى الجار والمجرور فيكون المعنى بنى النداء على الحركة أو الحرف الذي  
يرفع به ويقع إعراب الرفع به ودفع الاعتراض بأرجاع الضمة إلى مطلق  
الاسم بعيد غير ملائم لسوق الكلام **فعلته** هو كل اسم لا يتم معناه إلا بانه نام  
أمر آخر إليه أما معول للأول نحو طالعها جيلها وأما معطوف عليه عطف  
بسوة على أن يكون المعطوف عليه اسماً شئياً واحداً نحو يا فلانة وتلك  
لأن المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو خمسة عشر إلا أنه لم يركب  
لفظ ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون  
علماً أو لا فانه مضارع المضاف وهو ظاهر مذهب سيبويه وقال  
الاندلسي وابن يعيش أما مضارع المضاف إذا كان علماً أو لا فلا وأما  
نعت هو جملة أو ظرف نحو قولك يا جلي مجل وكل هذا مضارع للمضاف  
سواء جعلته علماً أو لا وإذا لم يجعله علماً جاز أن يعرف بالعقد كما في الجمل

وجاز أن لا يعرف كما في بار جلا **وهي** لام التخصيص إشارة إلى دفع ما يؤل  
وهو ما وجه اختيار اللام من بين الحروف للاستغاة وجه الرفع ظاهر وهو  
أن اللام في الأصل الاختصاص والمستغاة مخصوص من بين أسئلة بالرفع  
وطيب الأقبال فلا حاجة المناسبة أخيراً ذلك **فعلته** فلا بد من فتح اللام المعطوف  
لأنه منادى حقيقة والمجموع النادى مع حرف النداء معطوف على المجموع  
السادى **فعلته** كان المهرد اسم فاعل يعني كان المهرد يستغيت ويقول يا مهرد  
أعني إلى أجل المخصوص منى وأخص منى لا تنتم منه فدرج المخصوص منى أو  
إلى مستقبل حتى أحده ما يخص منى الم ترك المأمور به وكذلك للتعجب يستغيت  
يقول يا متعجب منه أعني لأجل التعجب فاحضر أروم على حاله يستغى  
منه التعجب ويخلص منه والاول فيما إذا كان المهرد والتعجب منه غائباً  
أو بعيداً والثاني فيما إذا كان قريباً فلا يرد ما قبله يأتي عن هذا  
الوقوع أن التكلم بهذا النداء حضور المهرد والتعجب منه وإنه لا معنى  
للاستغاة شئ يخص فينتقم منه لأنه لا يتصور الاستغاة منه **فعلته** بين  
أمرين هما شاف قيل لا تناف بين أمرين كما بالاحد ويمكن أن يقال إن هذا  
النسخ في حكم الكسرى فالنفاق بينهما نحو أحدهما حاصل أيضاً **فعلته** أو تقديراً  
إذا كان معرباً قبل دخول حرف النداء نحو يا عبد الله ويا قاضي البلد وإنما  
لا يكون معرباً قبل دخول حرف النداء ليحذف به عن نحو خمسة عشر فانه مبني  
مع الإضافة كما كان مبني قبل دخول حرف النداء وأما النصب فمحل اشتراك  
في المضاف وغيره فلا وجه لتخصيصه لأن علمه النصب هي المفعولية متحققة  
فيه وذلك أنه مفعول ادعوى المقدر قائم مقام المخاف مع عدم مشابهاة له  
في الأفراد المفعول إلى البناء **فعلته** نحو يا طالعها جيلها فإى قبل اسم الفاعل لا يعمل  
بدون الاعتماد فكيف عمل طالعها مع أنه لم يمتد قبل الموصوف ههنا معقدان  
قيل فعلى هذا يكون من باب يارب جلا صالحاً وهي مشكل لأن نحو يا طالعها جيلها  
معرفة بدليل مرفقة صفة يقال يا طالعها جيلها الطريف بخلاف يارب جلا  
صالحاً فانه مرفقة بدليل عدم مرفقة صفة يقال يا طالعها جيلها الطريف



بخلاف يار جلا صالحا فان ذكره بدليل عدم معرفته لا يقال يار جل العالم  
 قيل ان مود على موصوف معدن والتقدير يا ايها الطالع قد ضاى للاختصار  
 ثم حذف اللام لئلا يجتمع العالمان فيكون نصب طالع الكون مضارعا  
 للمضاف **و** هذا توقيف لنصب رجلا يعني ان نصب رجلا موقت بمدة  
 مقولية لغير معنى بمعنى ان مود عزة المدة لا غير هاجت ان انتهت هذه المدة  
 بان يكون مقولا لمعنى لا يكون منصوبا بتقييد لنصب رجلا ان نصب رجلا  
 حالما كان كونه لغير معنى ولمعنى حتى يقيد بامد بها التحريك عن الامر لا يقال  
 لا يفهم من قوله مقولا التوقيف واما الظاهر التقييد للما نقول ان مقولا في  
 معنى وقت مقولية ومنه ما في نظم معنى التوقيف **ف** لا حاجة الى ايراد  
 مثال له على حدة او لما سوى المستغاث بالالف وان كان ينبغي لا يحون في  
 تاييد الرفع لان المتبوع مبني على الفتح فلا يصور الحمل على اللفظ **و** لا يحرك  
 يعني لالم يحرك الحكم الالف وهو الرفع على اللفظ والنصب على الحمل في التوابع كلها  
 بل في بعضها ولم يحركها هو جازية مطلقا بل مع قيد فلا بد من تفصيل التوابع  
 الجاري فيها هذا الحكم فيبقى تلك التوابع ويخرج ما سواها ولا بد من التقييد  
 ايضا لتقييد ويتبين ما هو جازية وهو المظوف بحرف الممتنع وهو قوله عليه  
 فظهر ترتيب التفصيل والتقييد فلا يرد ما قيل ان عدم الجر يان لا يقتضي  
 بل التقييد **و** المصنوع على ما فيه التواضع وكان المختار عند الناس  
 ذلك اي اعراب التاكيد اللفظي رفعا ونصبا واما تفصيله في شرح المفضل  
 فبناء على الاعم الاغلب هذا توجيه ما ذكره الا ان الظاهر المختار عند  
 في شرح المفضل كما ينبغي التمثيل للتاكيد في شرحه لا كافيته بنحو ما يتم اجماع  
 واجمعي **و** المصفة مطلقا وعطف البيان كذلك اي المصفة وعطف  
 البيان اعم من ان يكون باللام او بدون نحو بل يتر هذا ونحو العزمي العائذ  
 الطير **و** حمل على لفظ الظان كان رفعة ملفوظا او المقدرا كان رفعة مقدرا  
 نحو يا قاضي العالم او الحمل نحو يا هولاء الكرام فان قيل العائد في المثال الآخر  
 ليس بمضموم الحمل بل منصوب الحمل قلنا مضموم الحمل باعتبار انه لو وقع

تركه  
 ص

ليس

موقف

موقفة من معرفة معرب في الاصل لفظا كما في مضمونا وان يكون مضمونا  
 مع كونه منصوبا باعتبار كافي هذا في محبت من ضرب هذا الصواب في  
 محله الجر باعتبار كونه مضافا اليه والرفع باعتبار كونه مضافا الى المصنف  
 حيث المعنى ولم يان في تاييد الرفع والجر نحو محبت من ضرب الرجل  
 العالم بالرفع والجر **و** او ما يقوم مقامه وهو الف والواو في التثنية  
 والجمع **و** يان المعنى تابع لمجمله ومجمله النصب قبل هذا التعليل  
 يقتضي ان يختار النصب في سائر التوابع المذكورة **و** في حوزة اللفظ  
 كونهما غير لازمة لانهما اعم من جملتها بعد العلية للوصفة الاصلية ومع  
 المسمى به ان كان متضمنا للمدح كالحسن والحسين ودم ان كان متضمنا  
 للذم كالقيح لوسمي به بخلاف نحو الخم ما يكون اللام لازما لانه جعل  
 علما مع اللام **و** المضافة بالاضافة حقيقة احتوز عن التوابع المضافة  
 بالاضافة اللفظية والتوابع المضارعة بالمضاف فان حكمها حكم المفعولة  
 اما المضارعة بالمضاف فظاهر لانها مفعولة حقيقة واما المضافة  
 بالاضافة اللفظية طان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال **و** فانها  
 اذا وقعت منادى يعني ان المضافة اذا وقعت منادى بنصب  
 اذا وقعت توابع او لم يبقها عن النداء الذي هو موجب للبناء **و**  
 يان محي عن النداء او يلحق به يعني ان المراد اعم من الابن والابنة  
 واما بنت فلنفس مثلهما في النداء لان التحقيق معها اكثر خلافا  
 الى علم اخر في المشروط اربعة وهي كون المنادى علما احتران عن نحو يا  
 ابن زيد وكونه موصوفا بان احتران عن نحو يا زيدا وعم في الزمان  
 على ان عمي مستواء وكون اني متصلا بنحو موصوفة وكونه مضافا الى علم  
 اخر احتران عن نحو يا زيدا ايضا **و** اذا اراد نداءه لان وقت  
 نداء المرفع باللام والقول بيا الرجل لا يتصور التوصل بها **و** يان  
 اي مع هذه التينة اما توسط اي قللا احتران عن اصقاع التي الترف  
 بلا فاصلة صورة وان كان في احداهما من العائذ ما ليس في الاخر



واما الاتيان بها التبيين فللتبيين على ان المقصود بالنداء ما بعده **قوله** ويا  
بهذا بقسط الامر من قبل كل واحد من اى واسم الاشارة تخاف في التوصل  
فلا فائدة في الاتيان باسم الاشارة عقيب اى واجيب بان المقصود من  
الجميع بينهما هو التدرج في النزول من الالهة الى التفسير والمكان المسمى  
اقل ايهما من اى لان اياهم بالوضع بخلاف اسم الاشارة وله للجان  
يا هذا بدون وصف دون يا اى عقيب اى به تدرجاً فيكون اى منادى وهذا  
صفة له والرجل صفة لهذا وقيل فائدة زيادة التشويش والتوضيح في  
بالتأخير فيه لان المقصود بالنداء لا اى واسم الاشارة بل هما وسيلتان  
اليه **قوله** قالوا كما كان جواب سؤال معد وهو انه اذا كان صفة للمناد  
المضموم فلم يحى فيه نصب كما بالظرف وقول هذا بمنزلة المشتق  
من قاعدة جواز الوجهين اى تخصيصهما مثل اقولوا المشركين لا تقولوا  
اهل الرمة فيكون المراد من قوله وتوابع المبنى يستخرج منه **قوله** وتوابعه  
جواب سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود  
بالنداء كان المنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما كان توابع  
المنادى المضموم فعلى هذا نحو الرجل في يائها الرجل كالنعامة اذا قيل اهل  
الزهر رفعه قيل هو المنادى الذي يات به حرف النداء لكونه مقصوداً  
دونه موصوفه فاذا قيل فيجب اذن ان يجوز في توابعه ما كان في توابع  
المنادى المضموم بل مثله **قوله** بناء على قاعدة يجوز اجتماع حرف النداء  
مع اللام وانما كان هذه القاعدة يجوز اجتماعها لان هذه القاعدة  
يصير اللام بمنزلة الهمزة لكونها عوضاً عن فاء الجملة واللام التعريف لا يلزم  
الجملة وعوضت اللام عنها اى جعلت اللام عوضاً عنها **قوله** من اجله الواو  
بجيلة بالوصل عنى نقول من اجله متعلق بحذف اى يحتمل والمعنى ان  
المشاور من اجله ايها الهيبة التي دلت على جلي في جلي وان كانت بجيلة للبال  
عنى **قوله** انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما  
انفسكما عنى ان تكتبيا اي انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

المعرب

المعرب المعربة صورة من غير اعتناء بكونه منادى من غير اعم منه **قوله** الثاني  
ما كيد للمنادى **قوله** ويتم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه  
فيصرح التأكيد للفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركة الاول اعرابية  
كانت اعرابية فكما ان الاول محذوف التثنية للاضافة فكذلك  
الثاني مع انه ليس بمضاف وانما كان الفصل بينهما في السعة مع انه  
لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك  
بالنظر خاصة في الاغلب لانه لا ذكر الاول بلغطة وحركة بلا حركات  
الثاني هو الاول فكانه فصل عن الاول الا ترى انك تقول ان زيدا مع قولهم  
لا يفصل بين ان واسمها بالظرف وعدى اخوتهم اضيف اليه لشبهة **قوله** قال  
الميداني اذا قال لا ابا لكم كم يتردد من الشبهة شيئا والمعنى انك لست بتعريف  
**قوله** احتراز عن نحو يا فتى فانه يحذف فيه الياء بدون الاكتفاء بالكسرة  
اذ لا كسرة قبلها قال في السهيل وشعره التعليل واذا نودي المضاف في بار  
المتمم اضافة تخصيصه بان حذفها بخلاف المضاف اضافة تخفيف نحو  
يا مكرى مراد من الحال والاستقبال فلا يحذف انتهى ويعلم من اطلاقه ان الياء  
يحذف من المنادى اذا كان مضافاً اضافة تخصيصه اعم من ان يكون صحيحاً  
او معطلاً نحو فتى **قوله** وقد جاء شاذ في المنادى يا غلام اما فتح يا سبي واسلم  
يا نساً فليس بشاذ كما شذ يا غلام لا اجتماع الياءين او مكسورة المناسبة الياء  
الا ان الياء لم يكسر لثقل الكسرة عليها على ما هو الاصل فلا يرد ما قيل ان الياء لا  
يناسب الكسر الوارد عليها بل يناسبها وانما يناسب الكسرة قبلها **قوله** اى ضرورة  
شعرية بضم و يانه مفعول له فهو مفعول له لفعل الرجم كما صرح به في الحاشية  
المشوية لا للوقوف كما هو المتبادر واللام خبر بحذف اللام لعدم اتحاد الفاعل  
لان فاعل حوار الرجم وفاعل الضرورة السابعة لانه المضطر والتقدير فاعل  
الرجم المضطر واللام خبر بحذف اللام لعدم اتحاد الفاعل  
وهو انه لا شذوذ اتحاد الفاعل لانه خلاف مذهب المصنف **قوله** اى لم يرد التخفيف  
وانما قال ذلك لان كل حذف لا بد منه من التخفيف فلا بد من التيقيد بذلك



لئلا يدخل في التعريف غيره من الحذف لعله واما قولهم انه حذف بلا علة وحذف  
 الاعتبار مع انه لا بد في كل حرف من قصد التعريف وهو العلة فهو اصطلاح  
 كذا في الرضى **قوله** على التقديم الاول وهو ان يكون مقبلا لطلب الرقيم لانه الاول  
 المذكور ليست شروطا لطلب الرقيم فلا بد من التقييد بذلك **قوله** لانه ليس  
 اجزاء المنادى فظهر الى المعنى لان مجموع المضاف والمضاف اليه للمعنى العلى  
 لا شرط العلية في الرقيم الاول فقط فبالنظر الى المعنى وهو المعنى  
 العلى لا يكون اخر الاول اخر المنادى ومن قال ان اخر الاول ليس اخر المنادى  
 فظهر الى المعنى لان المنادى في نحو يا غلام زيد العلام المخصوص وهو لا يستغنى  
 بدون زيد فقد اعتبر المعنى الاضافى ولم ينظر الى اشتراط العلية في الرقيم  
 بالنظر الى اللفظ ليسوا اخر الثاني اخر اجزاء المنادى بدليل الاعراب على اخر الاول  
 فراجعوا الامر من فاضح التوضيح بالحلية اذ لو رخم اخر الاول لو رخم وسط الكلمة  
 ولو رخم المضاف اليه لرخم عن المنادى **قوله** لعدم ظهور ان المنادى فيه من نصب  
 او البناء اما كون النصب ان المنادى فلكون المنادى مفعولا ادعوا ما كون البناء  
 اثره فلهذا شبهته للحذف في نحو ادعوا بخلاف الفصح فانه ان الالف دون البناء  
 والزيادة على الثلاثة يعنى انما اشتراط الزيادة على الثلاثة لئلا يلزم نقص الالف  
 نقضا قياسا مطلقا على اقل اربعة العرب بلا علة ظاهرة موجبة بلا لام احسنا  
 بخلاف نحو يدوم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسى  
 والشذوذ لا يعمله به وبخلاف نحو عصا فانه وان كان قياسا لكنه بطل  
 ظاهرة ملابسة الى الحذف فان قيل المنادى للرخم معنى والاسماء المبنية يكون  
 على اقل من ثلاثة احرف نحوى وما قيل البناء فيه عارض فهو في حكم العرب  
**قوله** موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصل وهو المنادى **قوله** ادعوا كلمة اخرى  
 لكنها اقترحت بما قبلها بحيث صار متعشبا الاعراب في انما زيدت بها  
 كذا في الرضى ولم يقيد بكونها معنى واحدا كما قد يدبر غيره لان كل واحد من زيادتي  
 مسلمان ومسلمون لعقبا اخرها تان التان سبعة اصناف زيادة التثنية  
 نحو زيدان ويضربان عليين وزياد قايض السالم نحو مسلمين ومسلمون

زيادتان

عليه

عليين وزياد قايض السالم نحو مسلمات وزيادة مروان وزياد تان  
 ياتي النسب وما استعملها نحو كوفي وكري وزياد تان التان نحو حماد  
 اذا جعلت فاعلا من الوسامه فاصلا وسما فقلت وادعاهم على غير قياس  
 كما في احد واثبات فيهما زياد تان للتان كجر **قوله** لتبادر يعنى لم يذكر قبل الاصل  
 لتبادر الى الرخم عند ذكر الصحيح لان الحرف الصحيح يكون اصليا غاليا فخرج  
 عنه نحو سلمات لان التان من الحروف الاصلية من الحلية واما كلمة براسها  
 فتختلف صورها **قوله** وهو الحرف الصحيح الاصل اعم من ان يكون حقيقة او حكما بان  
 يكون حرف العلة قبلها ساكن كرى ويكون اصليا كالحرف الصحيح الذي يكون حكمه  
 حكم الاصل لانه في الاغلب يكونا اصليا او يقال انه في الصحيح لانه يقبل الحركات  
 الثلاث كالصحيح وقوله واما لم تأخذ هذا القيد يعنى هذا قيد في قوله او حرف  
 صحيح قبله **قوله** لانه قوله زياد تان في حكم الواحد لان نحو ثوبون وثوبون رخم  
 بحذف زياد تان بقاء الحلة بينه على حرفين ليس لاجل الرخم بل قبله كما في **قوله**  
**قوله** الحرف الصحيح والموت في القسم التان وزياد قوله الاخر لانه ان الرخم يكون  
 اللف الاخر كما قال فان كان في اخره زياد تان يرخم بحذف الحرفين او بحذف  
 الحرفان الاخران فقبل الاخران داخل في الجواب ايضا ولهذا قال المصنف وان كان  
 من كذا حذف الاسم الاخر وليس باعادة الشرط حتى يلزم ان يكون التقييد بالشرط  
 في الجواب لغوا كما قيل نحو ان جاء زيد كرمته اي زيد الجاني **قوله** المقدر قال المصنف  
 بالتحريك من جنس الفهم فصار الارض قباج الوجه يكون بالجرى والواحد  
 نقرة يقال ارض من التقييد **قوله** وهو المنادى الرخم رجع الضمير الى المنادى  
 الرخم ولم يرجع الى المحذوف كما فعله الساجون ليطابق قوله وقد جعل اسما  
 براسه فان الضمير فيه راجع الى المنادى الرخم **قوله** فلا حرم قلب ما وكسر ما قبلها  
 لان لم يأت في كلام العرب اسم متمكن في اخره او قبلها ضمنه الا ان قلب ما  
 والضمه كسر كما في الغارح والمنادى في حكم المتمكن لغرض بناء **قوله** وجعل المندوب  
 وعد ما اشار الى دفع اشكال اوردته الرضى وحوان المندوب اخل يا حري في المندوب

نول



هو المتفح منه غنى وادبائه وادبائه واجيب عنه بوجه اخر ايضا وجوابه المراد  
 بالمتفح عليه المتفح لا جله مما تان به عن المنادى اشار بذلك الى ان البناء داهل على  
 القصور وان ضمن الاختصاص معنى الافراد والامتيان اى افراد التندب  
 وامتيان بين الاسماء التى يدخل عليها بكلمة واو لم يشترط غيره فيها فاصلم  
 ان واختص به لا يجئ في غير **قوله** لا يلزم ذلك الى معنى اذا كان المراد ما ذكرنا  
 وهو انه اذا وقع المندوب اى على صورة قسم من اصنام المنادى فكذلك ذلك  
 القسم لان حكم المندوب على الاطلاق مثل حكم جميع اصنام المنادى باسمها  
 كما هو الظاهر من العبارة متى يلزم ان يقع المندوب نكرة كما يقع المنادى نكرة مع انه  
 لا يقع كذلك فكيف يكون له حكم المنادى النكرة وانما كان حكم المندوب حكم المنادى  
 في الاعراب والبناء لانهم لا اجر ومجرى في صيغة اجر ومجرى في احكامه من  
 الاعراب والبناء تكبيلاً للسبب كذا في يدع السباب لانه لا يندب الا المعرفه  
 بل المعروف كما يجي تحقيقه فالمراد بالنكرة في قوله لا يقع نكرة النكرة التى لا يكون  
 المندوب مشهورا بها **قوله** لا الصوت المطلوب في الندبة ليس يعلم من يصح  
 او يتخلص من التفح **قوله** اى التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره  
 اى التباس لفظ المندوب الدال على المقصود عند زيادة الالف بغير ذلك  
 اللفظ الدال على غير المقصود عند زيادة الالف بغير ذلك اللفظ الدال على  
 غير المقصود فيلتبس المقصود بغيره وانما التباس التباس في اللفظ كما اجره  
 لانه التباس في اللفظ ثم في المقصود وذلك كما اذا كان المقصود ندبة غلام مخاطبة  
 فاللفظ الدال عليه واغلام بكسر الحاء فعند زيادة الالف تلبس هذا اللفظ  
 بلفظ غلام بفتح الحاء فيلتبس المقصود بغيره **قوله** الا الاسم المعروف الذى  
 اشتهر المندوب به على كانه او لا فلو كان علما فلم يشتهر به لم يندب كذا عثر  
 من المعارف والنكرات الذى لم يشتهر به ولم يندب فلا يقال واحداً وذلك  
 لتحصل عند المنادى في الندبة ليتفح عليه لانه اذا كان المندوب مشهورا  
 بذلك الاسم لا يلزم المنادى في الندبة ولو لم يكن علما وكان المتفح عليه مشهورا

بذلك

علما

بذلك الاسم جان ندبة فقول يا ضارباً زيداً اذا كان زيد رجلاً عظيماً  
 وقد ضرب به المتفح عليه واشتهر به وقول وامى حضر بشي من عام فان المطلب  
 اشتهر بذلك واما المتفح منه فلا يشترط فيه كونه معروفاً فان ذلك وقول وامصبتاه  
 وليست عمر **قوله** لا نهى به تمام المضاف لان الاسم كما يتم بالتشويق ونون  
 التشديد والجمع يتم بالاضافة لهذا لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه كما لا  
 بين الاسم وما يتم به لم يجز السكون عن المضاف اليه بخلاف الصفة **قوله** معنى  
 به مكان نكرة قبل النداء سواء تفرق بالنداء الى سوا مكان سمر او مضافاً  
 او مضافاً الى ما غلام فاضل ويا ضارباً زيداً قصود بهذه الكلمة واحداً  
 بغير او لا كذا في الرضى وفيه رد على من قال المراد به نكرة قبل النداء يصح  
 تفرقها باللام **قوله** لانه ندبة لم يكن نكرة النداء العلم قبل هذا التقليل يقتضى  
 اختصاص المندوب بالعلم وليس كذلك حاصله ان هذا التقليل يقتضى ان  
 لا يندف في غير العلم لا انتفاء علمه المندوب وهذا انما يصح لو كانت العلة واحدة  
 واما اذا كانت متعددة فلا لان انتفاء علمه سعيته لا يستلزم انتفاء العلم لغيره  
 ان يثبت المعلول لعلته اخرى وفيما نحن كذلك فان علم المندوب ايهما هو  
 صورة ايهما تختص بالنداء وفي المضاف وعن مشابهتهما للعلم في عدم وقوعهما  
 صفة لاى فان كل واحد من العلم والمضاف لا يقع صفة لاى **قوله** لان المطلب  
 فيهما من الصوت لاظهار الاستقامة والتفح **قوله** اصبح ليل قال اليدان ذكر الفصل  
 من محرم بعمل الضى ان امر القيس بن حجر الكندي كان رجلاً مفرطاً لا يجيبه النساء  
 ولا تكاد امره يقصم معه فتزوج امرأته من طي فابتنى بها فابنضته من تحت  
 ليلتها وكهنت مكانها معه فحبلت فقول يا خير الفتيان اصحبت فرج راسه  
 فينظر فاذا الليل كما هو فيقول اصبح ليل فلما اصبح قال لها قد علمت ما صنعت  
 الليلة وقد عرفت ما صنعت كان كرهتها مكانى في نفسك فما الذى كرهت  
 منى قالت ما كرهت لك فلم يزل بها حتى قالت كرهت منك انك خيفت العنق  
 ثقيل المصدر سرح الارقاء بطي الاقامة فلما سمع ذلك منها طمنا وذهب  
 قولها اصبح ليل مثلاً قال الاعشى وصي بيت القوم كالضيق ليلته يقولون

يفضل



اجمع ليل والليل بايم واما يقال في الليلة السديرة التي تطول للشهر معنى  
بيت الاعشى حتى يبيت القوم غير مطين **قوله** شخص وقع في الليل على نائم  
وهو سلا بن سله خفقه وقال اضد تخفقه فقال له سليله الليل طويل  
وانت معمر اي انت امني ان اغتال الخفيتم استعماله في الامر ثم حفظه سليله  
خفقه فقال سليله اضربا وانت الاعلى وهذا يضرب لعل مستحق علم كذا في  
جميع الامثال كراي كراوان فالكر الكراوان نفسه وقال الخليل الكراي المذكور  
الكروان قال ابو الهيثم هو ظاهر يشبه البطة لا ينم بالليل فسمى بطنه  
من الكراي هذا مثل يضرب للذي ليس من خيار ويحكم يقال له اسكت وقوف  
الانشاء ما تلفظ كراهية ما يتعقبه **قوله** فيسكن ويصرف في جميع الامثال  
يتلبد بالارض فيلق عليه ثوب فيصا **قوله** اه النعام الى وقال البيهقي في شرح  
الامثال وقولهم ان النعام في القرى اعيان يلق قنود وسك يا خفاها **قوله**  
مفعول او موضع مفعول قوله وحاصله الى يشتر بان الباقي بضمير مفعول مشتغل  
للا سببية كما قاله الشارحون وان قوله عن مفعول بغير غا او مفعولا  
بقوله مشتغل على ان مشتغل بمعنى مرفوع كما قاله الشارحون ايضا **قوله**  
بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب اخرى هذا احراز عن زيد ضربة فان  
ضربة ليس مرفوعة عن زيد بسبب الاشتغال بضمير بل بعل الا يتلبد فيه  
واما احتراز عنه لانه حتى يكون زيد مرفوعا ليس في شريطة التفسير قوله اي  
ما يناسب بالترادف نحو مرفوعه فان وزعت مناسب بحوزة بعد تقديره  
بالياء او مرادف لها لا بالجمع مرفوعه بالياء وما اجره لان مرفوعه وحده يعني  
جاوزت الا انه بواسطه الياء فلا يرد ما قيل ان فيه مساهلة لان الترادف  
في المفردات **قوله** اي قرينة تخرج خلاف الرفع عند عدم قرينة ترجح النصب في  
قوائم وجوب النصب واختاره لان قرينة صحة الرفع والنصب متساويان  
لان قرينة صحة الرفع تجرد عن العوامل اللفظية كما مر او صحة وقوع ما جوه  
من الجملة بخلافه ووجود ما له صلاحية التفسير قرينة النصب فتدريج النصب  
قرينة يرجح الرفع بسلا منة عن الحذف الفعل والاصل عدم الحذف وهذا

يشكل

يشكل فيما اذا كان النصب مساويا للرفع فان لم يوجد قرينة ترجح النصب  
مع انه لا يختار فيه الرفع دون الرفع على الدليل بان الرفع في زيد ضربة لما يجب  
السلامة عن الحذف يستلزم خلاف اصل اخر يتلو عنه النصب وهو كون المرفوعة  
او الاصل في اخر المفراد واجيب عنه بان لا سلم ان الاصل في الجر الا في كذا صرح  
به الرضي **قوله** لا يتاويل الى يتاويل جملة من احوال البتداء حتى يصح ربطه وجعله  
بيانا لحكم من احكامه للتناسب وذلك انما التناسب مقصود من عندهم  
ويخرج ذلك على ما يلزم من الحذف لان الحذف وان كان خلاف الاصل فهو كذا في غير  
مكون بخلاف المخالفة بين الجملة المتقاطعة وهكذا الحكم في مرفوع برجل ضارب  
عمر او ضاربها العطوف على مشابهة الفعل لان مشابهة الفعل في حكم الفعل فلهذا  
لم يذكر **قوله** اذ هي عاملة في المضارع يعني انما عاملة في الفعل المضارع لفظا  
لا تقدر احرى يقع بعدها اسم منصوب على شريطة التفسير بخلاف ما والى  
فانها غير عاملة فيعقد بعدها الفعل بالخاص بالاسم المنصوب على شريطة  
التفسير فيقال ما زيد ضربه ولا يقال لم زيد الضرب هذا لان ما ذكره من عدم تقدير  
معولها صحيح في غير ما لا يسمى في بحث الفعل ان لما يختص في بين الحروف الحارثة  
للمضارع يجوز حذف الفعل **قوله** لضعفها في العلم لان لم ولما عاد يعولان لضعفهما  
ان الشك فيهما من حيث انهما تدلان على الفعل المضارع فتنتقل الى معنى الماضي  
كما ان تدخل على الماضي فتنتقل الى معنى المستقبل مشكوكا فيه ولو كان الفعل المحل  
على ان المشابهة لا المشددة في ان الجملة بعد حالي تقدير المفرد ولا شيء  
منها فعل بمشابهة الفعل الذي هو الاصل في العمل فلهذا ضعفت علمها **قوله** اما  
قال حرف الاستعانة او اذ امر لوقال بعد الاستعانة لودخل فيه من قرينة مع انه  
يختار فيه الرفع لا النصب الا انه على تقدير ان يقول بعد الاستعانة لم يدخل فيه  
ايضا لان اسم الاستعانة لا يقع الا استعانة بل **قوله** او مواضع وقوع الفعل  
فيها اكثر وقوع الفعل مبداء واكثر ضمة قوله مخلوق لنا بعدد يعني انه مخلوق  
لنا وان عاقله بتقدير وقفته سابق **قوله** وحذف خوف ليس المفسر اي عند  
ان يخاف من اللبس ويقصد رفعه كما في ليس المفسر بالصفة تختار النصب



بخلاف ما اذا كان اللبس مقصودا ليقوم العلماء المقصود باجتهادهم في رفع  
 دوامهم في لا يختار النصب هذا الا ان هذا موقوف على اعتبار العرب  
 الفرق بين اللبس وخوفه فلما كان معتبرا عندهم فلا كلام فيسوالا فشكل الاول  
 ان يقال المراد عند اللبس وان خوفه نفسه ينبغي ان يحتج عنه  
 كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية دون الاضطرارية واما  
 باعتبار البداهة فاصغر اقرب لان متناهها بعد متناه الكري لا بها الحز  
 الاخر من الكري وهذا جواب الاشكال الذي اورد في الخواشي المندية  
 وان كان يظن في بادي النظر بان لا ينظر جميع القيود المذكورة في الضابطة  
 حق لو حق النظر بان ينظر الى جميع القيود المذكورة فيها حتى قد السيلط  
 يظهر لليس من باب الاضمار على شريطة التفسير كما اصبحت وقال الرضي  
 زيدا في قوله ان يذهب به خرج من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه بقوله  
 يصير اذا المعنى مشتغل عن نفسه فنصب حينه اذا الفعل لا يشتغل عن نصب  
 اسم لرفع ضميره فعلى هذا لا يكون الظن بان خشي بادي النظر ايضا قلنا  
 المراد بالمعاسب اه لان الظن المراد من قولك زيدا ضرب غلامه اهانة المتكلم  
 لزيد لا مطلق الا اهانة وكذا من قولك زيدا حبست عليه ملا بسلة المتكلم  
 لا مطلق الملا بسلة وكذا من قولك ان يذهب به اذهب زيدا اذهب  
 زيدا لا اذهب احدا زيدا قال السيد الشريف في خواشي الجيفي الفرق بين  
 ان يذهب به وبين زيدا حبست عليه مع ان كلا منهما مبني للمفعول  
 ان القائم مقام فاعل اذهب هو الجار والمجرور فهو يعمل في ضمير زيدا  
 لانصبا بخلاف حبست فان القائم مقام فاعله ضمير المتكلم واما الجار والمجرور  
 اعق عليه فهو منصوب محلا ولا حقيقة ان حبست عليه يستلزم ملا بسلة  
 فاعله المتكلم مفعولها زيدا واما اذهب فانه يقتضي بلا بسلة واذهاها  
 لم يعلم فاعله الاول يستلزم فعلا معلوما ينصب زيدا اذا سلط عليه  
 والثاني يستلزم فعلا مجهولا يرفع اذا سلط عليه اي رفع زيدا في المثال  
 المذكور واجيب بالابتداء لو خول في هذا المبدأ كذا ذكره المصنف في شرحه

واعترض

واعترض عليه بانه يمكن هنا تقدير مامل فلا يتعين الابتداء اي اذهب زيد  
 ذهب به فلما عمل بعض السامعين الرفع على كلا الاحتمالين اذ المقصود  
 ان كل شيء هو مفعول لم وذلك ان المقصود بيان احوالهم واحوال مفعولاتهم  
 والحكم عليهم وعلى مفعولاتهم كما يقتضيه سورة الآية لبيان حال موكباتهم  
 في صحايف احوالهم بانه مفعول لهم والظان قوله تعالى الزانية والاني فاحلوا  
 كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة لوجود جميع شرائط المذكورة فيها  
 حاصلة في بادي النظر لان ما بعد الفاعل يعمل فيها قبلها نحو زيد فكبر كذا في  
 الرضي فهو ظاهر بالنسبة الى العمل لا الى المبتداء الغير العارف بقاعدة احوالهم  
 ما بعد الفاء فلما فيها قبلها واعلم ان ما بعد الفاء يعمل فيما قبله اذا كانت زائدة  
 كما في قوله تعالى اذ جاء نصر الله الى قوله فيسبح او واقعة غير موقعها الغرض نحو زيد  
 فكبر ونحو واما اليتم فلا تفهم واما اذ الم يكن زائدة وبما كانت واقعة معها فما  
 بعدها لا يعمل فيها قبلها كما في قوله تعالى الزانية والاني فاحلوا كل واحد منهما  
 ليلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار اذ لا يجوز القرآن على غير المختار مستطاعا  
 كل منهما منقطعة عن الاخرى لا تقبل لاحد منهما بالآخر فيظن زيد مضروب  
 فأكبره لبيان الحكم الموعود اي الحكم الذي عود به بقوله فيما يتلى عليكم اي  
 للتفسير فيكون احلوا ببيان ما يتلى عليكم وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم  
 يكن الآية جملة بل تكون زائدة التحذير في موضع التحذير وهو في اللفظ  
 تحذير شيء عن شيء وتنفير عنه وفي اصطلاح النحاة معمول الم اشار الى  
 دفع ما قبل ان التحذير بمعنى المحذور والمحذو منه ما قام المصدور مقام المفعول  
 وذلك انه لا حاجة الى ذلك لان التحذير جعل في الاصطلاح للمعول على  
 صيغة المجهول عطفا على حذرا وذكر المفعول اعرض الرضي بان ذكر المصدور  
 في عطفا على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يعد في الاول مضاف  
 اي هو ذكر معمول او ذكر المحذور منه وفيه ايضا نظر لان مراده بالتحذير  
 هذا المنصوب ثم قال وفي بعض النسخ اذ ذكر بلغظ مالم يسهم فاعله وليس  
 شيء لان او هنا منقطعة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبله نحو



جاء في زبد أحمى ولو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وبين ما قبلها  
 نحو يا مقيم أو امشي بمعنى أما امشي فيكون للأضرب عن الأول والأثبات  
 للثاني فلو قلنا هم هنا أو ذكرى كان اضرب عن قوله محمول بتقدير اتقوا ولا يستقيم  
 انتهى فاشارة السامع إلى الجواب عنه بأن قوله أو ذكرى على صيغة المجهول على ما  
 في بعض النسخ وإن كلمة أو فضالية لا أخرا بية وإنه عطفت على هذا أو ذكرى  
 المقدر والمعنى أن التحذير منصوب محمول بتقدير اتقوا حذر تحذيرا ما بعده  
 أو ذكرى لاجل التحذير ما بعده أو محمول ذكرى محمول تحذير منه أي محمول تحذير منه  
 محمولا على أنه من أقامة الظاهر مقام المضمرة للثبوت على أن ذلك المحمول تحذير منه  
 لا تحذير كما في قوله الهى عبدك القاضى أقيم عبدك مقام أمانا أظن أن المحذوق  
 والتدليل فاستقام الكلام واندرج الأشكال وهو خبر به بالعصا يقال حذقة  
 بالعصا ما ربه قال هو يفتى أنه عن أيا له أن تحذف الألف منه وأما حذف ونهى  
 ذلك لأنه يقتله فلا يحل أن لا يقال اتقيت زيدا من الأسد وأما يقال اتقيت  
 أي حذرت كذا في القاموس وحاصله أن اتقيت جاء متعديا إلى المفعول  
 على نوع الخافض وأما العمل على قضيه معنى بعد فتطويل المسافة فالأولى  
 أن يعذر بعد استاء قوله لأن المعنى على الاتقاء على الطريق لا على بعيد لأنه  
 المتأخر ويحذف عن الطريق لأن بعيد الطريق مثل ففعل ففعل ففعل  
 المعنى بعد ففعل عما هو زيد قبل فعل هذا لا يكون ففعل تحذير منه فلا يكون  
 بعض أفراد النوع الثاني إلا أن يقال إن تعاد الشخص من نفسه والتحذير  
 منه ليس إلا لا يقعها في ضرب المحذوق منه في الحقيقة هو الضرب وهو تحذير  
 منه بالنظر إلى المال لكن على هذا لا يتعين تقدير بعد كما هو مقتضى كلامه بل  
 يجوز تقدير اتقوا أيضا وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا كما قال  
 أبو علي في قوله ولا على الذين إذا ما اتوا لتحلم قلت أي مقلت أي حدث  
 يعنى أن المراد الفعل اللغوي لا الاصطلاحي إذ لا يفعل في نحو ضربت اليوم  
 إلا الضرب لا العظا ضرب الذي هو الاصطلاحي من حيث أنه فعل فيه  
 فعل مذكور أي يؤخذ ولا يحظ ويذكر بهذه الهيئة في يوم الجمعة مثلا في مثل

شهرت

شهرت يوم الجمعة وإن فعل فيه فعل الشهور إلا أنه لم يكن بهذه الهيئة  
 إذ لم يقصد بذلك ولم يذكر لاجله بل بجهة وقوع الفعل عليه فيخرج عن التفسير  
 لأنه مفعول به لا مفعول فيه ولا يخفى أنه على اعتبار قيد الهيئة يعنى  
 أن قيد الهيئة وإن كان لا بد منه لإخراج عن الحدود مثل شهرت يوم الجمعة  
 إلا أنه يلزم الاستثناء عن قوله مذكور لأنه يخرج قوله الجمعة يوم طيبا بقيد  
 الهيئة إلا أن يكون الزيادة تصوير معنى المفعول فيه وتحقيق ما هيته بأن  
 يذكر جميع ذاتياته وما يصير في ما هيته فانهم لا يطلقون المفعول فيه إلا  
 على المنصوب بتقدير في فالحذوق هو المقدر في من زمان أو مكان فعل  
 فيه مذكور مبهما كان الزمان أو حدود البهم من الزمان هو الذي لا حوله  
 يحصر معرفة كان أو نكرة كهيمن وزمان والمحدود منه ما نهاية تحصر سواء كان  
 معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر وسنة لأن البهم منها جوف مفهوم الفعل لأن  
 الزمان الذي هو جوف مفهوم الفعل الماضي والحال والاستقبال والبهم من الزمان  
 كاللحم والوقت جزء منها وظروف المكان إن كان مبهما ذكر الضمير وإن كان المجرع  
 جمعا لرعاية الجزئية بناء على أن الضمير إذا كان بي المجرع والجزء فالأولى رعاية  
 الجزء كما في قوله المرفوعات هو ما استعمل فلا حاجة إلى ما قيل أن الضمير راجع  
 إلى ظروف المكان بتأويله بالمكان والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير  
 وأنه لا يرد أن الضمير إن كان راجعا إلى المكان خلا للجملة عن ضمير المتبادر  
 لأجابه إلى أن يقال في جواب الأشكال أن الإضافه لما كانت مباينة كانت  
 راجعة إلى المتبادر وأن الأظهر أن الضمير راجع إلى ظروف المكان بتأويله  
 بالقسم لأنه قسم من الظروف وقسم البهم بالجهات الست اختلفت في  
 تفسير البهم من المكان ففعل هو النكرة وليس بشئ فإن نحو طفل وإمام  
 منتصبا على الظرفية بخلاف مع أنه ليس بنكرة وقيل هو غير المحصور  
 كما قلنا في الزمان وهو الأولى ويخرج عنه المقادير والمسوح كمن سجن  
 وسبيل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية وقيل هو ما ثبت له اسم  
 بسبب امر غير داخل في مسماه فالجواب المسوح كالخمر سجن داخل فيه



فالجنان لم يصرف سجايا النظر الى دأمة بل بسبب القياس السامع  
 الذي هو خارج من مسامع الوقت بما كان له اسمة بسبب امر داخل  
 في مسامع كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار عيني تلك الاماكن  
 عليه نحو جانب وما يعناه وكذا حرف البسبب مما لا ينصب على الظرف  
 مع انه من الجان المهم على التفسير المذكور وقال الاكثرون من المتقدمين  
 وهو الذي اختاره في هذا الكتاب هو الجهايات الست والوقت  
 ما سواها ثم قالوا اجل عليه عند ذري وبني ووسط الدار من الوقت  
 من الجهايات الست فان نصب انتصابا لها لثباتها للجهايات الست  
 وقالوا الص وكذا اجل لفظ مكان على الجهايات لا للامام فان قولهم  
 جلست مكان زيد لا امام ههنا في لفظ مكان بل اكثر استعماله  
 منه حقيقة قال الرضي وينبغي على قول هؤلاء الاكثر ان يحل الكا  
 القادر المحسوخ على الجهايات الست لثباتها في الانتقال  
 فان ثبتي ابتداء الفريخ مثلا لا يخص موضعا ومن موضع بل  
 محوله ابتداء وانتهاء كتحول الخلف قداما واليمين شمالا وما  
 يوثق ذلك ما ذكره من التأييد مبني على استعمال العرب فان جاء  
 استعمال العرب كما قاله فلا كلام فيه والا فلا يصلح التأييد وذكرنا  
 في استدلالنا ان مصدره الدخول والمفعول في مصادر اللانته  
 اغلب وان صدر حرف وهو لانه وان استعمال دخلت ونحوه  
 ونزلت مع كثير والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به فيجب نصب  
 بعد حرف الشرط وحرف التخصيص نحو ان يوم الجمعة سرت وهلا  
 يوم الجمعة سرت فيه ونحوه بعد اذا التعليلية وحرف النفي وحرف  
 الاستفهام وفي الامر والنهي ومن خوف ليس المنصوب بالصفة نحو كل  
 يوم صمت فيمنع الصيغ وبالعطف على جملة فعلية نحو فطرت  
 يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوي الامر في مثل زيد  
 سار يوم الجمعة وسرت فيه لا جله ويرجح الفروع بالابتداء من عدم

قرينة

قرينة خلافه او عند وجود اقوى منها كما اذا الفاجاة نحو لقيت زيدا  
 فاذا يوم الجمعة سار فيه لقصد تحصيله او بسبب وجوده اراد ان  
 المفعول له قسمان قسم بفعل الفعل لا اجل تحصيله ويكون غرضه ومقصود  
 من الفعل تحصيل منه وتربيت عليه وهو العلة الغائية للفعل يكون  
 بحسب التقبل ومطلوب لا بحسب الخارج وقسم بفعل الفعل لا اجل  
 وجوده ويكون حاصله موجود قبل الفعل وهو العلة المؤثرة يكون  
 علة في الخارج كقعود عن الحرب جينا فان الجاني علة مؤثرة للمفعول  
 من موقوفة قبله فان قيل التأديب على انضرب فكيف يحصل به  
 قبله يحصل به باعتبار تضمنه وهو التأديب الادب هو الاتصال  
 بكارم الاخلاق فانه اي المفعول له عند مصدر منزهه ان  
 يسميه النجاة مفعولا له هو المفعول المطلق من غير لفظ الفعل ويكون  
 معناها واصلا فالاحاد اما ان يكون المراد بالضرب التأديب  
 بالضرب لان الضرب بيان وقصص للتأديب كما قرره الرضي فالمعنى  
 ادية بالضرب تأديبا اديا ان يراد بالتأديب ضرب قايدي  
 حذف المضاف والمعنى ضربية ضرب تأديب ورد قول الرقيح بان  
 المفعول له صيغة مستقلة يضم منه القليل مقصودا منه فلا يراد  
 في الحقيقة اخرى لا يكون مقصودا منها القليل اذ صيغة تأويله  
 نوع اخر لا يوفقه في حقيقة ولما كان مجتمعا لجمهور ظاهرا يكون  
 خلاصهم مع الرقيح ظاهرا لا يكون فيه فقاء فلذلك راد صيد الظهور  
 وقال ظاهرا وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون  
 المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط فحذف عنهم هو المنصوب  
 المعد باللام العللي به حدث شارك في الفاعل والزمان ولما كان  
 مقدر للام اه يعني لما كان المقدير عبارة عن مجموع الحذف والاتاق  
 في الينة وكان الاصل بقاءها في اللفظ والينة لم يحذف في افعالها في  
 الينة الى شرط لان الاصل لا يحتاج الى كنه وانما يحتاج اليها العود



عن الاصل وهذا الشرط يوجب نكتة لانه بهذا الشرط يشابه المفعول  
المطلوب فيشمل بالفعول بلا واسطة تعلو المصدر فلم يبق قال وانما  
يجوز حذفها ولم يكتف باجاء الفهم الى تقدير الكلام لان التقدير  
مجموع جزئية لا يحتاج الى شرط وصل انما يعنى عن التقدير بالحدف  
للتبني على جزئية ان الاصل لا يخلو بالطلاق كذا للفظين اذ لا مخيرة  
بينهما الا بالاعتبار لان القاديب هو الضرب لقصد الادب لانه  
بهذه الشرايط يشبه المصدر كما ان المصدر فعل الفاعل المفعول ومعارف  
لذلك في الوجود كذا كذلك المفعول له فعل لفاعل الفعل المفعول ومعارف  
له في الوجود واعتدلت عن نصبه اي نصيب مع المانع عن اسناد  
الفعل اليه راف منه مقام الفاعل بان هذا مبنى على من ذهب الى ان  
وهو انه يجيز اسناد الفعل الى غير المتصرف من الظرف مع بقائه على  
النصب جريا على ما هو عليه في الاكثر وهو النصيب اذ قد يجيز عن لان  
المراي ينعى المتصرف ما لا يجوز ان يجيز عنه لكونه لازم النصيب ويجيز  
بمن قوله وهذا الراي شريف جدا لانه جعل ما هو محط الفائدة قائما  
مقام الفاعل واعلم ان الظاهر هو ان المفعول معه وكذا غيره المفعول  
مسمى بهذه الاسماء في الاصطلاح مرعا فيها معانيها اللغوية كالفاعل  
والمبتدأ وغيرهما لان المراد بها معانيها اللغوية كما يفهم من ظاهر كلام  
الشاعر وقد لفظ اي لفظا المراد باللفظي الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل  
والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم التفضيل وبالمعنى اما  
يستنبط من معنى الفعل وهو على نوعين احدهما ما يكون في اللفظ مشعرا  
قوى نحو مالك وزيد لان الجار متعلق بالفعل وبما في معناه وما شانه  
لان قوله شانه يعنى قوله وحسنه والثاني ما لا يكون في لفظ مشعرا  
بالفاعل قوى نحو ما انت وزيد اعلم ان من ذهب جمهور النحاة الى ان الفاعل  
في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو وقال الزجاج هو منصوب  
باضمار بعد الواو وكان ذلك قلنا جاد اليرد ولا ليس الطيما لسته وقال

محمد

بعد الفاعل هو منصوب بنفس الواو وقال الا خفى نصبه على الظرفية  
وذلك ان الواو لما اتيت مقام مع منصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف  
فلا يعمل النصيب اعطى النصيب ما بعده عارية كما اعطى ما بعده الا بمعنى  
غير اعراب بنفسه عن وقال الكوفيون هو الخلاف فيكون العامل معنويا كما قلنا  
في الظرف خبر المبتدأ قوله اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل اراد  
بالفعل ما هو اعلم من الفعل وشبهه بقرينة يقابل المعنوي وبتفاوت احكامها الدورية  
ههنا بخلاف المعنوي فيكون من قبيل عموم الجان اي لم يجب العطف ولم يتبع  
اشارة الى دفع ما ورد ههنا وهون مثل ضربت زيدا وجرى جار فيه العطف مع انه  
لم يجز فيه الوجهان اتفاقا وذلك انه اراد بالخوان عدم الوجوب والامتناع لا  
المعنى الا انهم بحيث يتناول الوجوب ايضا فالوجهان العطف لانه الاصل  
والنصب على المفعولية معه لان فيه تكثر الفائدة **ف** يعنى النصيب هذا عند  
وذهب جمهور النحاة الى ان النصيب يختار لا واجب وذلك مبنى على ان العطف  
على الضمير المرفوع المتصل بلا فا كيد المتصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف  
فيصح لا امتنع قوله حيث لا يعمل على عمل الفاعل المعنوي لضعفه **ف** اي من حيث  
هو فاعل او مفعول اي باعتبار قيام الفعل به ووقع الفعل على المفعول  
والنصب يبين حقيقة الذات كذا ذكر السدي في حاشي الوافية وهذا معنى  
الفاعل والمفعول به الاصطلاحين لان الفاعل اسند اليه الفعل على جهة قيامه  
به والمفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل فلا يرد ما قيل ان الحال لا يرد على حيث  
الفاعل او المفعول النحوي بل يبين حقيقة ما قام به الفعل او تعلوه به وذلك  
لما لا يخفى ان الحال لا يقع الا على الفاعل او المفعول به الاصطلاح وهو ما ذكرنا  
ولا على من يفعل الفعل او يقع عليه سواء وقع في التركيب فاعلا او لا كالمبتدأ  
والخبر ونحوهما **ف** وهذا التردد على سبيل منع الخلود ون الحجة فلا ينافي الجمع  
فيقع الحال عنهما وعن احدهما والتفصيل ههنا ان الحال قد يكون على الفاعل  
وهو كماء زيد راكبا وعن المفعول به وهو نحو ضربت زيدا مجردا عن تبايه  
فاذا قلنا لقيت زيدا راكبا فان كان ههنا قرينة حالية او مقالية بتبين



صاحب الحال جان ان تجعلها لما قامت له من الفاعل والمفعول وان لم يكن  
 وكان الحال من الفاعل وجب تقوية الى جنب صاحبه لانه لا زال اللبس حتى  
 لقبت وكنيا زيدا وان جاء حالان عن الفاعل والمفعول معا فاذ كانا متفقين  
 فالاولى للجمع بينهما فانه اخصر نحو لقبت زيدا وكنيا ولا منع من التفرقة نحو  
 لقبت زيدا وكنيا وان كانا مختلفين فان كان هناك تسمية فمعرفة بها صاحب  
 كل واحد منهما جان وتوهمها كيف ما كان نحو لقبت هذا مصدرا متخذة  
 فان لم يكن فالاولى جعل كل بجنب صاحبه متخذ زيدا مصدرا ويجوز  
 على ضعف حال المفعول بجنبه وقا ضحال الفاعل نحو لقبت زيدا مصدرا  
 متخذ زيدا المصنوع زيد **ف** ان كان يكون فاعلية الفعل ومفعولية المفعول باعتبار  
 لفظ الكلام اي بان يكون فاعلا او مفعولا او ما يشبهه مفعولا ومنطوقا  
 في الكلام لا باعتبار امر مستنبط يفهم من مضمون الكلام كايشير او المشار اليه الذي  
 يفهم من لفظ هذا **ف** مثال اللفظ المنطوق فكم كان هذا رد على ما ذكره في الشرح  
 ان هذا مثال للفاعل المعنوي ووجهه ضمهم بان كونه معنويا باعتبار انه غير مفعول  
**ف** ولا شك جواب سؤال وهو ان يقال ان معنى هاوذا ايشر وايته فكيف  
 يقال انه ليس منطوقا بل معنى خارج عنه وتوهم الجواب ان ما يقصده  
 المتكلم هو الاشارة والتبنيده مطلقا لا الاشارة والتبنيده النسبويين الى  
 المتكلم فلا يكونان منطوقين بل مضمومان وقد يقال ان الاشارة والتبنيده  
 النسبويين الى المتكلم ما يقصده المتكلم كما في جميع الاخبار والاشادات  
 فان معنى زيد قائم احضار المتكلم بانه قائم لا الاخبار مطلقا فيكونان  
 منطوقين لا مضمومين فالاولى ما قاله الخاء ان المراد بمعنى الفعل يستنبط  
 منه الفعل ولا يكون من صيغة كالظرف والمجرور وحرف التبنيده  
 نحو هاوذا قائما وحرف الاشارة نحو زيدا وكنيا لا يتوجه الرد على  
 انه يمثل الفاعل المعنوي مثل في الدار لانه اذا كان في الدار عاملا معنويا  
 فلا يرد ان يكون فاعلا معنويا فهو من تركيبه اي ما خولف من  
 تركيبه وصيغته بخلاف العامل المعنوي كهذا فانه وان كان يعمل عمل فعله

اضل

منطوقا

ولكنه

ولكنه ليس من تركيبه وصيغته وهذا صحيح على من ذهب الخاء وهو ان  
 هو نفس هذا لا على ما يفهم من ظاهر عبارة الشارح وهو ان معنى الفعل  
 ما يفهم منه وهو انه وايشر والتعريف زيدا على الفرض فلو علمت وقع التعريف  
 ضاميا لانه محكوم عليه في المعنى بدليل انه لو اقيمت العامل بغير زيدا كبقيا  
 خبرا وخبره ان جعلت امر حال من على امر واما جعلته حال من المستتر في حكم  
 فلا يكون ما نحن فيه فقولنا غالبا قيدنا بشرط كونها صاحبا مع معرفة ايشر  
 هذا الشرط وهو كونها صاحبا مع معرفة في الحال الذي يكون غالبا يوجد في اكثر  
 المواد وهو ما يكون في الحال صيغة غير الامور المذكورة وليس قبل كونها صاحبا  
 مع معرفة حتى يكون المعنى ان كان صاحبا مع معرفة في الغالب يشترط في مطلق الحال  
**ف** فينا في الاشتراط لان الاشتراط يقتضي عدم التخلف والغالب يقتضي التخلف  
**ف** وكان بالارسال البعث او التخليه بين المرسل وما يريد يعني ان الارسال  
 يعني بمعنى البعث والتخليه وكل منهما محتمل وفي هذا رد على العلامة النقيان في  
 حيث عن الثاني بالارادة والرد المنع كذا نقل عنه وكذا قال الشارح في  
 وقال صاحب الفرائد ولم يرد من ذلك الا بالاسم ما وطردتها والاشفاق  
 الحوض والنفق بالصاد المهملة والعين الجحر والنون المنوحيين مصدر  
 نفق الرجل بالكسر ففصلا اذ لم يتم مراد وكذا ذلك البصر اذ لم يتم شربه  
 والوخال بكسر الهمزة وبالفتح الحجة والعطف ما حوله الحوض او البئر  
 من مبارك الابل والمركب المناج جاي شرب خويا يندون كذا نقل عنه والمراد  
 بالوخال ههنا مطلقه الداخلة على طريق اطلاق القيد واردة المطلق  
 او المعنى على التثنية اي على نفق مثل نفق الوخال لان الوخال خاص بالال  
 والمعنى ان حال الوخش ارسل الاتى الى الماء مرده حمة ولم يمنعها من الاطعم  
 ولم يخف عليها من نفق الوخال اي على انه لم يتم شربه بعصها الماء بالوخال  
 او على انه لم يتم شربها بالداخلة بعضها بعضا ان يكون الوخال من الماء خلة  
 كما قال صاحب الفرائد ووقف هو اي حمار الوخش على موضع عال ينظر اليها  
 خوفا من صاير يربم عليها في الماء فعلة جهول الجهد يفتح الجهد وضمتها

النفق

خار



الاجتهاد وقال الفراعوني في الجيم المشقة وبضرتها الطائفة كذا نقل عنه وكذا في  
الرضى متاولا يكون كل واحد منها وكذا فيهم نحو كذا قيل ولما حجة الى هذا  
التأويل لانه المعنى والحال الواقع في هذا التركيب متاول بالتركيب اي على احد  
وجهي التأويل والافعال في تقديرها مصداق والافعال حذفية ليست هذه الاصول  
انفسها في معنى التكرار بل الاحوال للخل الحذفية قوله انها معارف موضوعية متوح  
التكرار يعني انها في معنى التكرار كذا قال ولا حاجة الى جعل الالام للمعنى الرضى  
او نية كما قيل ولم يكن الحال مشترك بينهما وبين معنى احتواء على نحو جواب في  
وجل وزيد واكبين فان لم يجب عنها تقديمها عليه كذا في الرضى فيما عدا مثل  
زيد قائما كهم وقاعد اي مكان العامل المعنوي ذا حدثين اي دالا على حدثين  
فيشذم يلزم ان يعلل منها الى الحالين بمتعلقة فيقدم احدها على العامل المعنوي  
و بتأخر اخر كالمثال المذكور فان العامل في الحالين معنى التشبيه وهو يدل على  
طريق حدث التشبيه وحدث التشبيه لان التشبيه نسبة يستدعي طرفين والقيام  
تعلق بحدث التشبيه فيجب ان يليه وهو زيد والقعود تعلق بحدث التشبيه  
فيجب ان يليه وهو عمرو اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه يعني  
يحتمل ان يراد بقوله بخلاف الظرف العامل في الحال ويكون المعنى ولا يتقدم الحال  
على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف ما اذا كان العامل في الحال لفظيا وكان  
ظرفا فانه يتقدم عليه وان كان بمنزلة المعنوي في الضعف عند الاخفش  
بشرط تقدم المتشاء خلافا لسيبويه ويحتمل ان يراد به نفس الظرف ويكون  
المعنى ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي بخلاف الظرف فان الحال وان كان  
مناسبا له لكونه الحال في معنى الظرف الا انه يتقدم على عامله المعنوي هذا اذا  
لم يكن الظرف داخل في العامل المصوغ وما اذا كان الظرف داخل في العامل  
فلا يجوز ان يراد بالظرف عامل الحال اذ هو مصدر بيان بخلاف العامل المعنوي  
والظرف اذا كان داخل في العامل المعنوي لا يكون بخلافه بل يتعين ان يراد به  
نفس الظرف اي لا يتقدم الحال على المعنوي بخلاف الظرف فانه يتقدم على  
عامله المعنوي الذي هو الظرف قالوا ومن ذلك البر الكبر بسببتي اي الكبر منه

بسببتي

بسببتي فانه الحال والعامل فيه بسببتي اما اذا كان العامل المعنوي غير ظرف  
فانه لا يتقدم الحال عليه اتفاقا صرح بذلك ابن بريهان كذا في الرضى لانه تابع  
وخرج لذلك كونه في حكم المصغرة **قوله** لعل الفاعل خالف ابن كيسان الجمهور  
بحرف تقدم الحال على صاحبها الجبرور بالحروف دون الاضغنة فاحتمل الى  
الفرق بين الفاعل وبينها كما ذكره الشاعر **قوله** النار للبالغة جواب سؤال التميز  
السؤال ان الفاعل مذكر والتاء موصولة للحال يجب ان يكون مطابقا للحال  
وتقرير الجواب ان التاء فيه للبالغة لا للتانيث كملامة والمعنى وعار ملان  
الاكثرة اي ما نفع للناس عن الشر والكباير بالبالغة فيه **قوله** والحال تكلف  
وتحسب وذلك ان المعنى اننا ارسلناك الى جميع الناس والتاويلات التي  
ذكروها لا يطابق هذا المعنى وايضا ان كانت لا يخرج عن النصب على الحالية  
فلا يكون مصدرا ولا صفة مصدر محذوف **قوله** وهذا رد على جمهور النحاة  
قال الرضى وهو الحق لان الحال هو المبين للمبتدئة كما في ذكر في حده وكل ما قام  
بهذه القايمة فقد حصل فيه الطلب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق  
ويحذف المحشية وان لم تكن معتبرة الا بعد اضمائه في اطيح جواب بسؤال وهو  
يقال ان حيثية كونه منفصلا عما يعتبر بعد اضمائه في اطيح فيجب ان يكون  
ضمير الذي في اطيح وتقرير الجواب نظام **قوله** والحال لا نشائية لا تصح ان يحكم  
بها على شيء لان الحكم به يجب ان يلاحظ من حيث انه حال من احوال  
المحكوم عليه في نفس الامر ولا يصلح لذلك الا ما هو مغرور الحرية دون الانشائية  
الا بالتأويل لان الانشائية من حيث هي انشائية لا خارج لها حتى يكون حال  
من احوال في نفس الامر لقوة الاسمية في الاستقلال لعل وجهه ان الجملة  
من حيث هي جملة مستقلة بالافادة والاسمية منها من حيث هي مستقلة بتأويلها  
الاجزا ايضا بخلاف الفعلية فان حيز الفعل يقتضي الاسناد الى شيء فليقل  
**قوله** كنت يساودم بيني وبين الماد والطين اي حاصل في اثناء الخلعة لما تفرغ من  
مضويك فالجزء الروح فيه **قوله** لعدم قوة استقلالها بالاسمية فلا يحتاج الى  
قوة الرابطة فلا يكون الربط بالضمير وحده ضعيفا **قوله** فيقارنه مثلا واقله



جاء زيد ركب فيهم منه تقدم الركوب على الجمي فلا يقارن الحال عاملها اذا قلت  
قد ركب قربة الى زمان الجمي فيهم مقادير اياه كان ابتداء الركوب كما تقدم  
الا انه قارن في الدوام فمقربة حال الخاطب وهي التلم وعنى التسم او تسموه  
فانه يشتمل على السافرة والذهاب **قوله** اي تحققت ابوة له وصرت منها على يقين  
او اثبتتها كذلك اي على يقين وفي هذا رد على الرضي حيث قال لا معنى لقوله ذلك  
يتقنت الاب وعنى حال كونه عطوفا فان اراد ان المعنى اعلم عطوفا فهو  
مفعول فان لا حال وذلك ان المعنى يتقنت ابوة او اثبتتها على يقين في حال  
كونه عطوفا بخلاف غير تلك الحالة فانه لا يكون على اليقين او الاثبات على  
وجه اليقين لعدم الدليل عليه **قوله** اي يشهد وجوب حذف عاملها دل عليه  
كون هذا الحكم مذكورا عقيب وجوب حذف العامل هذا على مذهب من قال  
ان الحال المؤكدة بحج بعد الفعلية ايضا كما هو الظاهر على ما قاله الرضي نحو لا نقول  
في الارض مفسدين ثم وليتم مدين واما انزلناه فاما غيرنا وارسلناه للناس  
رسولا وجعل كونهما مقربة لضمون الجملة شرط الوجوب حذف العامل لا شرط  
لوجود الحال المؤكدة ومنهم من جعلها شرط لوجودها وقال ان الحال المؤكدة لا تجزى  
الا بعد الاسمية فان قيل قوله رسولا انا يؤكده بعض اجزاء الجملة وهو الدرسال  
اذا اراد به معناه اللغوي اما لو اراد به معناه الشرعي وهو انسان بعث الله تعالى  
الى الخلق بكتاب او بشريعة فيؤكده ضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى يكون  
المراد بالارسال ايضا معناه الشرعي فيؤكده ايضا على هذا التقدير مضمونا بعض  
اجزاء الجملة فليست **قوله** ان حال مؤكدة من فاعل شهد فانه مقرب بما استفاد من  
اسم الله تعالى ان حال كونه قائما بالعسوط **قوله** اي الثابت الى السج في  
المعنى للوضع له وذلك بان يضع الواضع لفظا معنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد  
والوزن والكيل لا ان يضع لفظا معنى معين ثم اتفقوا على ذلك الواضع  
او من غيرهم ان يضع ذلك اللفظ معنى اخر فيعرض ابهامه عند المستعمل لاجل  
الاشتغال بالعارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع وذلك كالعين  
فان الواضع وضع معنى معين كالباصر فمثل ثم وضع ذلك الواضع او واضع اخر

اخر

اخر فله الابهام لاجل تعدد الوضع والاشتغال لا بحسب الواضع لان الواضع  
انما وضع ليعين كذا في الرضي فعلى هذا يكون عشرون وغيره مبهما بحسب الوضع  
لانه موضوع لمعنى مبهم صالح لكل نوع من الوراثة والزنايم وغيرهما فلا يرد الاشكال  
بان الوضع له العدد والوزن والكيل ليس مبهما وانما الابهام هو المعنى المراد  
وليس بوضع له موضوع لكن المطلق منصرف الى الكمال اي عرفا فان هذا مثلا  
اما موضوع لمعنى كل يشتمل استعماله في كل واحد من جنسياته بالعين على ما هو  
الرضي او لكل جزئي منه على الوضع العام والموضوع له خاص على ما هو مختار بعض  
المحققين فعلى الاول الابهام ينشأ من تعدد المستعمل فيه وعلى الثاني من تعدد  
الموضوع **قوله** فان في قوة قولنا طالب شئ منسوب الى زيد لان التسم بهما  
عن نسبة الى منسوب اليه في النسبة **قوله** يعني به ما يقابل الجملة ويشبهها والمضاف  
اي ما يقابل نسبة الجملة ونسبة نسبة الجملة ونسبة المضاف اي اضافة الى  
النسوب اليه المعقد فيها لان المقرب ههنا مقابل للنسبة لا الجملة نحو طالب من  
فصنا وزيد طبيب ابا وطيبه ابا **قوله** اي ما يعرف به قدره وبين القادير اما  
مقاييس غير مشهورة موضوعات ليعرف بها قدر الاشياء واما مقاييس غير مشهورة  
ولا موضوعات للتقدير كقولهم ملأ الارض ذهباً فان كان الاول يعرف به قدر  
العدو فهو الوزن كالمى وان كان يعرف به قدر الكيل هو الكيل كالقيصر او  
كان يعرف به قدر المسوع فهو المساحة كالمسوع وان كان يعرف به قدر  
العدد فهو العدد نحو عشرون فهذا القادير اذا ضبطت عنها التميز اريد  
بها المقدرات لان قوله عشرون عشرون ذراعا ثوبا وثلثا زينا  
المراد بعشرون هو العدد لا بحر العدد ويزدح المزروع لا ما يزرع مؤخر  
الوزن لا ما يوزن به وكذا في غيرها كذا في الرضي وهذا معنى قوله والم اربا المقادير  
في هذه الصور او قولوا اما قصر اشارة الى دفع ما قبل ان المعنى لم يذكر مثال النسبة  
نحو ما في السماء قدر واحد سمايا ووجه الرفع ان مقصوده بيان يتم به المقرب  
من التوفيق والنون والاضافة لا بيان اقسام القادير حتى يسوق اقسامها  
ولهذا كرر اقسام الوزن لان المضاف اليه وان حذف فتد المعنى لانه يعبر عن



في مثل على التسمية مثلما زيد نسبة التسمية الى الرند والغرض انما هو نسبة التسمية  
 الى التسمية **فان** كان يتم بها الاسم لكن تمامها لا يكون في آخر الاسم بل في اوله او في  
 وهو ما يتشابه اجزائه بان يتخذ حقيقة الحلق والجن كالماء فان حقيقة  
 والعطرية منها واحدا كالماء فان الابهة الحلق الذي هو ابيه مجموع الاول حقيقة  
 وحقيقة كل واحد منها واحدا كالماء والرند فلا حاجة الى التقييد بقوله ان كان  
له اجزاء ليلا يرد غوايه كما قيل في قوله **فان** يقتضي قصد الانواع بالاستثناء  
فان القائل صاحب التسمية الهندية ولا يخفى ان ارادة حصر الجنس لما صله  
بالخصوصيات الشخصية بالانواع بعيد ولعله اشار الى ذلك بقوله **وعلى**  
وقد اوجب عنه ايضا بان حكم ذلك يفهم بطريق الدلالة لانه لما كان التسمية  
والجمع بقصد الانواع فلا يجوز بقصد الافراد او لان كل ما هو جازي في الاعم  
في الاخص بوجود الاعم في الاخص وقد يقال هذا غير مسلم فان التقسيم الى  
الانواع جازي في الجنس مع انه لا يجري في النوع فانه انما يقسم الى الافراد لا  
الى الانواع والنظر الذي اورد صاحب التسمية الهندية طاهر **فان** اورد  
التيتم على ما فوق الواحد فيشمل التسمية ايضا وقيل المراد الجمع للفوق فيقول  
التسمية ايضا **فان** او المعنى ان وجد التمييز ارادته بحيث لا يرجع الضمير الى التمييز  
ويكون المعنى ان وجد التمييز او اما ابد هذا الاحتمال هو انه خلاف الظاهر  
والا لما كان توسط هذه الاحكام بين احكام القوار واحكام غير القوار وجه  
لان تمام الاسم بها يقتضي تميز الاجزاء الاضافة لانه حينئذ يشبه الفعل  
التمام فباعلمه فيصير فلا يلزم ترتيب جواز الاضافة عليه وبقلية به بخلاف  
التباين بتوحيدها القدر ونوعه التي للتسمية فانه ليس فيه بؤفة كما سائر  
الاسماء المتوحد التي انيفت هذا وهذا المعنى مناسب للسبب كما قيل بان  
على ان هذا الكلام مسوغة لبيان التمييز **فان** انه اراد عشرين ومضاهي واراد  
اليوم العشرين من رمضان فالاول على تقدير الاضافة الى التمييز والثاني  
على تقدير الاضافة الى غير التمييز لان اليوم العشرين من رمضان غير رمضان  
كما في عشر بل قوله مع الغفلة بحذف السوف والتون لان الاول في اليه

المقايير

المقايير لتوغلها في الابهام فانه لا يخفى بحسب دون جنس كعشرين مثلا  
 بخلاف غير القوار عن حاتم حديد فانه وان كانا بهما باعتبار كونهم جنسا  
 او الفضة للابليس اما به كما هم عشرين في رواية بالنصب الذي هو مذهب على كونه  
 يميز ا قوله كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة اى في نسبة حاتم  
 في جملة لان الذات المقدرة ليس بنفس النسبة فالذات المقدرة في نسبة طاب  
 الى زيد في نحو طاب زيد نفسها هو الشيء اي طاب شيء زيد نفسها والتميز برفع  
 الابهام عن الذات المقدرة زال عن نسبة لان الابهام النسبة وتبينها بحسب  
 المقام المنسوب اليه وتبينه لا بحسبها في نفسها وهذا معنى قوله **لما كان الابهام**  
 في طرف النسبة **فان** ووقع عنها يستلزم الرفع عنه لان رفع اللازم يستلزم رفع  
 الماروم **فان** عطف على نفسها واما بحسب المعنى لان قوله طاب زيد نفسها  
 وزيد طيب ابا في قوة طاب زيد وزيد طيب نفسها واما كما ذكره **فان** بالنفس  
 عين المراد بالعين موجود قائم بنفسه وبالعرض موجود قائم بغيره وبالاضافة  
 نسبة بين الشيء وغيره كالماء **فان** وفي خبر كثير للفرع اذ به كان معاشهم فلما  
 كان ذلك معظما عندهم من غوايه استعماله في موضع اخر في قوله **فان** واصافه  
 الى الله تعالى فظيما لشانه وقصدا للتعجب منه لان الله تعالى منزه عن العجايب  
 فمعنى بئذ و ما اعجب فعلة **فان** ثم ان كان اسما اه يعني ان التمييز في النسبة  
 ان كان اسما غير صفة يصح جعله لا انتصب عنه يعني ان صح ان يكون نفسه  
 كبا او صفة ففعله كما هو جازي ان يكون له وللمعلقة يعني جازي ان يكون ماضيا  
 يكون نفسه وبعبارة عنه نفس متعلقة وبعبارة عنه ايضا كما ياتي في طاب زيد  
 ابا فانه يصح ان يربط ابوة نفسه لا ولادة وان تربط ابوة ابيه له وان لم يصح  
 جعله لا انتصب عنه اى لم يصح ان يكون نفسه ولا صفة نفسه فهو متعلق  
 له لا غير هكذا ذكره الرضي وغيره من الشارحين والشافعي خالف في ذلك  
 وجعل نحو كابوة من الواح الى المتعلق لا اليها ولا بد له في ذلك من مستند  
 والحق ان المعنى ان التمييز ان كان اسما يصح جعله لا انتصب عنه اى يكون  
 واجبا بان يكون صفة له جازي ان يكون واجبا اليه والى متعلقه بان يرفع الابهام

لكن







لم تهرس لم تزل حبيباً بالفرق لا ترضى به **قوله** ايضاً على هذا الوجه  
وهو ان يكون ضمير كاد للجيب ونفساً غير من نسبة كاد اليه وذلك بان  
يكون ما نيت ضمير تطيب باعتبار انه راجع الى الجيب بناء على ان نفساً غير  
عنه وعبارة عنه وهو كلف ونفس كالاخفى ولا يقع في التمسك **قوله**  
المستثنى لم يعرفه بكونه مشتركاً بين النصل والمنقطع او بكونه حقيقة في النصل  
بحال في المنقطع فلا يمكن الجمع بينهما في عد واحد لان معنويهما حيزان  
مختلفان نعم يمكن عدّها بحد واحد باعتبار اللفظ كما يقال ما يطلق لفظ  
المستثنى في الاصطلاح لان تخليق الماهية لا يمنع اشتراكها في اللفظيات بل  
على من اللفظ المشترك وانما قال في الاصطلاح للاصرار على التخصيص  
اقتلوا المشركين ولا تقتلوا اهل الزمة ولما كان تقسيمه يتوقف على معرفة  
ومعلومية وكان معلومية هذا الوجه غير محتاج الى التعريف وكافية في  
تقسيمه لم يعرفه وقسمه على قسمين هذا على تقدير الاشتراك او المجاز وما  
على تقدير التوطى فيمكن وجوب باعتبار المعنى المشترك بينهما وهو ما دل على  
خالفته بالانحراف الصفة واحكامها وقام حقيقة في مخرج مختص الامور  
او لم يكن عوجاً في القوم الاحكام اطوار ليس من جنس القوم لان القوم  
بالاشارة قال في الصحاح القوم الرجال دون النساء وربما دخل النسوة  
على سبيل التبعية لان قوم كل شيء رجال ونساء بما **قوله** ينطقن له من تعريف  
تسمية اعني المذكور بعد الا واخواتها وذلك انه مذکور في تعريف فتعلم  
انه مشترك فيهما فعلم ان المستثنى مطلقاً هو ذلك المشترك هو او علم ان  
المنطقن له حقيقة المستثنى وقد صرح المصنف في شرحه انه تعريف باعتبار  
اللفظ قد مر وانما قيد به لان المذكور وهو ما يتبع ما قبله ما في الاكابر  
عوجاً في رجال الازيد ورايت رجالاً الازيداً ومرت رجالاً الازيداً  
واعترض الرضي بانه لا حاجة الى قوله عن الصفة لان الكلام في نصب المستثنى  
ولما كان بعد الانصاف ليس بمستثنى فاشارة السامع الى هذا القيد ليس  
للاصرار وانما هو بيان للواقع فتقديمه لئلا يذهل عنه وانما يلزم الاستدلال

لو كان للاصرار لان ما بعد الا للصفة خارج بقوله وهو منصوب اي  
المستثنى **قوله** ولا حاجة صحتها الى قيد اخر اشار بذلك الى دفع ما قيل  
انه لا بد من قيد اخر وهو ذكر المستثنى منه يخرج نحو قرأت الا اليوم كذا فان  
يوم ههنا منصوب على الظرفية لا على الاستثناء وذلك بان الا في نصب  
المستثنى مطلقاً سواء كان على الاستثناء او على الظرفية او على المعنوية  
كما في عدل او على الجزئية كما في ليس ولا يكون اذ له نسبة يعقوبه  
ما نسب اليه الفعل او معناه فهو شيء يتناول باحدهما معنى وقد جاء بعد  
عام الكلام فتشابه المعنوي في كونه بعد مستند وسند اليه لا يحتاج  
البدل على البدل منه يعني لو لم يجب النصب لكان قابلاً للمستثنى منه  
على البدلية والبدل لا يتقدم على البدل منه لانه من انواع فلم يبق  
النصب على الاستثناء اذ لا ينصب فيه الا بدل الفلظ اما بدل  
الحل والبعض فظاهر لعدم المجانسة واما بدل الاشتمال فلانه تشبّه  
فيه ان يكون السامع منتظراً عند ذكر البدل منه ولا انتظار ههنا  
لان المستثنى ههنا اخذاً جنباً منقطعاً عن البدل مما قبله وايضاً في بدل  
الاشتمال لا بد ان يكون ضمير البدل منه ايها ما يكون قبله اسم صريح  
ويصح وقوع المستثنى موقعه وذلك بان لا يفسد المعنى بذلك  
ما جاء في احد الاطوار فانه يصح ان يقال الاطوار اذ المجزئ ينصرون في الحار  
وثانيها ما لا يصح حذفه ولا يصح وقوع المستثنى موقعه وذلك بان  
يفسد المعنى نحو ما جاء في احد الاطوار اذ لا ينصرون المجزئ في الحار ونحو ما زاد  
هذا المال الا ما نقص فانه لا يصح ان يقال ما زاد الا ما نقص لا ينصرون  
ان ينقص النقصان بالزيادة ونحو لا عامم اليوم الا من رجع فانه  
لا يصح ان يقال ليس احد الا من رجع اذ ليس المعنى عليه فالاستثناء  
منقطع اي لكن من رجعته بعصمة لا الجمل بان عم ابن نوح دم مع صبي  
سأوى الى جمل يعصق من الماء وقال بعضهم لا عامم اي لا معصوم  
فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد بنوهم الرامح لا المرصوم فيكون



ايضا متصلا بغيره في الالباب اصل باب الاستثناء لانهما الموضوع <sup>استثناء</sup>  
 بخلاف غيرهما فانها في الاصل لمعاني اخر تممت معنى الاستثناء <sup>قدرة</sup>  
 وفاعلها ضمير راجع اما الى مصدر الفعل هذا مبني على اختلاف الاقوال  
 فالقوم جعلوا الضمير واجالا البعض لانه لا يستقيم تقدير الحمل في جاء  
 القوم ليس زيد لانه يصير التقدير ليس كل القوم زيدا وفساده ظاهر  
 فتدبر فيه وفي اخوانه طرق الباب واستشكك الرضى بان المقصود في جاتي  
 القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة  
 بعض القوم اياه وخلق بعضهم منه مجاوزة الحمل وخلق الحمل قالوا لا  
 ان يضم فيها ضمير راجع الى مصدر الفعل التقدم اي جاء القوم خلا محتمل  
 كقوله اعدوا لواءكم للثقوي فيقول المراد البعض المطلق فكانه قال خلا  
 كل بعض منهم زيدا فلا يكون زيدا خلا في الحائي وقيل الضمير للحائي المقوم  
 من الجمع اي خلا الحائي زيدا وهما محل النصب على الحالية وانما لم يجعل  
 فيها النصب على الظرفية كما في ما خلا وما عدا لان ما في خلا وما عدا مصدر  
 تجملها في تأويل الصور فلا جرم يجعلها في الظرف بتقديم الوقت بناء على ان  
 الحين كثر ما يحذف مع اما المصدرية او الحال بناء على اسم الفاعل على الحال  
 بخلافها فانها ظاهرا في الحالية اي وقت ظهورهم او خلقهم وعالم بعد  
 او خلق بعضهم او خلق الحائي كما قدره بعضهم ههنا ايضا كقوله يا سوح  
 قلوب عن الاخفش انه اجاز الجز بها وكذا عن الجري ولعل هذا النقل لم يشبه  
 عند البعض او لم يعتد به والظاهر انه لم يعتد به لانه في شرح الفصل  
 فعلتها على سبيل الحرمة ونحو كونها جارية وقال الرضى ولم يثبت اي الحر  
 على ان ما زائدة ولا يتصرف فيها معنى ان جميع هذا لا فعال من خلا الى لا يكون  
 غير متصرفه اذا كانت واقعة في الاستثناء بان يحذفها غير هامة الضم  
 الاربعين واما اذا خارفت الاستثناء رجعت الى ما كانت عليه قبل الاستثناء  
 من المتصرف ان كانت الاستثناء قبل متصرفه كمرأى حال كون المستثنى  
 واقعا في محل يكون متأخرا عن الاو اما اختار هذا التوجيه على توجيه البدل

فهو ان يكون فيما بعد الا لا بد من فيه كما اختار جميع النسابين لان الحال الظاهر  
 في التقيد فيشعر بان اختيار البدل فيما بعد الادوية غير هامة ادوات  
 الاستثناء لانه المستثنى يكون معمولا لتلك الادوات فلا يكون معمولا لاصل  
 البدل منه بخلاف توجيه البدل فانه يشعر بان ما بعد الادوية هو المقصود  
 بالنسبة ولا يشعر بنوع البدل منه في غير الاطلافة في هذا التوجيه كما قيل  
**قوله** لان حكمها قد علم فيما يسو هو وجوب النصب فعلم انها ليسا في محال  
 الابدال فاكتفى بذلك ولم يشترط عدمها للاختلاف عنه **قوله** لان النصب على  
 الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالفعل اي في كونه بعد مسند  
 ومسيب اليه بواسطة الاو اعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة واكثر  
 العوامل الخفية تعمل بغير واسطة ولانه بدل على انه مقصود وعلى انه جنة  
 الكلام اذا كان المستثنى منه مرفوعا ولانه يدل على التقاطع في الكلام في الالباب  
**قوله** على حسب العوامل اعترض عليها بانه عامل المستثنى منه نقض نحو ما  
 مررت الا يزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل المستثنى فكل  
 مستثنى معرب على حسب عامله واجيب عنه باختيار النون الاول  
 ويقال الجاء في يزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد هذه فموجب  
 بعامل المستثنى منه لا بعامله ويشكل بانه لو انتقل عامل المستثنى منه الى  
 المستثنى بنوع المقدور في نحو ما مررت الا يزيد شي ويكون العتي علم وليس  
 كذلك ويمكن ان يقال ان العتي وجوب المستثنى باعراب يقتضيه عامل  
 المستثنى منه في المستثنى منه اعم من ان يكون بشخصه او بنوعه والحر في يزيد  
 وان لم يكن مقتضى عامل المستثنى منه بشخصه لانه بنوعه فاقول لا ينفذ  
 فائدة صحة المراد بقاينة الصحة وكذا ما سقاة المعنى ما يقتضيه  
 العرب في كلامهم سواء كان صادقا او كاذما لا المطابقة للواقع كما قيل  
 ولا شأن بان العرب يقصدون ما هو مقصود وان النحوي يجب على  
 احوال المركب من حيث افادته ذلك كيف وقرض علماء المعاني في الباء  
 اي النحوي يبحث عن اصل المراد صاحب المعاني عن الزايد على اصل المراد

على



فانه قد روي في الصورة الاولى يكون من مقدار او جعلوا في الصور بين الاخيرتين  
 التقدير بغير الفرق يعني انهما لا يفرقان ما ملين بعد الا لانها علمتا للنق  
 وقد انتقص النقي بالافلا على الالف محله القريب فلم يعبر وجهها وجه اخر ذكره  
 المصنف في الشرح فقال ايضا فانه يؤدى الى باطل لان الا يقتضى اثبات ما  
 بعدها وما ولا يقتضيان فيه فيصير ميثا ومنفعا ثم اورد على هذا التعليل  
 ليس واجاب عنه تقديره على ما قال انه اذا قدرت ليس بعد الا فقد كان  
 ما بعدها ميثا بالامتناع ليس وهو محال فنقول ان ليس له جهة ان احدهما  
 النقي والاخرى الفعلية وعلمها انما كان لاجل الفعلية لا لاجل النقي والحاجة  
 ههنا انما هي باعتبار الفعلية لا باعتبار النقي فيعبر باعتبار الفعلية لا باعتبار  
 النقي فوزانها وان كانت لفظة واحدة وان قولك ما كان زيد شيئا الا شيئا  
 لا يعبر به فليس بمعنى ما كان وانما اذا نصبت شيئا بعد الا في مسئلة ما  
 كان انما يعبر العامل الذي هو ما كان من غير نقي فكذلك اذا قدرت ليس بعد الا  
 في مسئلة ليس زيد شيئا الا شيئا لا يعبر بها بما تقدر بها مجردا عن معنى النقي  
 وانما وقع الاشكال من جهة كونها لفظة واحدة افادت قولك ما كان **قوله**  
 فاعلم مضمنا في مرجع الضمير اشكال ان لا يعلم الى اي شئ يرجع ولهذا ذهب الاكروني  
 الى انه حرف وذهب الفراء الى انه فعل لا فاعل له اللهم الا ان يرجع الى التعلق  
 في ذهن كافي نعم وجلاريد ولما قال الشاعر بهر آه نكاه و تقدس ثابت  
 في ذهن كل احد الا انهم لم يذكره في غير باب نعم وضمير الشأن **قوله** ومضاهها  
 تنزيه المستثنى وذلك ان ضا اذا استعمل في الاستثناء وغيره فضا  
 تنزيه الاسم الواقع بعده من سوء ذكره في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا  
 المعنى **قوله** اذ هو بـ بـ اعراب موصوفة كما هو في حكم سائر الصفات بل سائر  
 النواع **قوله** على التفصيل المذكور فيما يسوق وهو وجوب نصيب المستثنى  
 في الوجوب التام والمستثنى المتقدم والنقطع وجواز مع اختيار البدل  
 في غير الوجوب التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص نحو جاتي  
 القوم غير زيد وما جاتي غير زيد احد وما جاتي القوم غير جاري بالنصب

فانه ما قيل لا يبحث الغوى عن استقامة المعنى انما وظيفة بيان كيفية  
 التركيبية قوله اذ لا يصح ان كل احد المتكلم الان يد فلا يفيد فائدة صحيحة  
 مطابقة لما في نفس الامر وان كان يفيد فائدة ما في الجملة اذ يحصل بالجر  
 الحاذب مقصود غير حاصل او بصري غير يقيني **قوله** الا التمساج فانه  
 يحرك فله الا على عند الضع الابد تخصيص المستثنى منه بكل احد من  
 جماعة مخصوصين كالايام والاسبوع والاشهر كما في يكون المعنى يند  
 داعم على جميع الصفات الا على صفة العلم وانما كان المعنى هكذا لانه النقي اذا دخل  
 على النقي افاد الاحباب الدائم كواقي الرضى فيلزم ثبوت **قوله** فلا يستقيم  
 لان من جملة الصفات ما يتناقض بالقيام والقعود والنوم واليقظة  
 فلا يحتمل **قوله** الا صفة العلم فانه ليس له قابلية واستعداد لها **قوله**  
 ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه اعم يعني لو جعل المستثنى منه شيئا اعم ويكون  
 المعنى ما زيد شيئا اعم من ان يكون محمدا شئ او محمدا زيد عليه الا مجرد شئ  
 كما كان عليه عند وجوده وخروجي هذا العالم فلا يعتد به لكونه مساويا  
 لكان ادق والطف لما فيه من الرقة والالطف في اعتناء عدم الاعتداد به  
 هو كونه رجلا سارجا بخلاف ما اذا ضم اليه قوله لا يعبر به على ما في بعض النسخ  
 فان عدم الاعتداد به باعتبار انه ضم اليه امر زيد يوجب عدم اعتناء  
 الاعتداد به **قوله** في الصور بين الاخيرتين يعني انما تقدر البدل على اللفظ  
 في الصور بين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على لفظ المستثنى منه وقيل  
 لا احد فيها الا امر وما زيد شيئا الا شيئا بالنصب فلا حرم يكون ما ولا  
 مقدرين حقيقة او حكما بعد الاستعمال فيه ولا يعبر به عما ملئنا قد  
 لا حقيقة اذ كان البدل في حكم كبر العامل او حكما اذ لم يكن يتكبر على العامل  
 واكتفى بدخول على البدل منه واجتر سرائر حكم اليه فانه في قوة التقدير بعد  
 الا لانها علمتا للنقي وقد انتقص النقي بالافلا يعلا فلا يعبر به عما ملين  
 بعدها لا حقيقة ولا حكما هذا تقرير الشارح ربه وقد مره المعنى ايضا  
 في الشرح وهو الا حسن الطابق للتقرير في الصورة الاولى بخلاف تقديرهم



وما جاني القوم غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاني  
غير زيد وما ريت غير زيد وما ريت غير زيد بالأعراب على حسب العامل  
فكان لا انحراب المستثنى انما قال كان لا نه لم يعرف ما بعد غير على التفصيل  
السابق حقيقة وانما هو صلاحية ان يكون كذلك لكونه مستثنى فكانه  
اعرف وانتقل امره الى غير بطريقه العارضة **فجاءت** على الالف الاستثناء  
كما حلت الالف في الصفه ومحق حمل غير على الالف الاستثناء انه صار  
ما بعد غير مغاير لما قبلها نقيضا وانما لا يعين مغايرة ذاتا وصفه  
كما كانت الاصل ومعنى حمل الالف في الصفه انه صار ما بعد الالف مغاير لما قبلها  
ذاتا وصفه كما بعد غير ولا يعين مغايرة له نقيضا وانما كانت في اصلها **قوله**  
اي واقعة بعد متعدد يعنى المراد بالجمع ما يدل على الجمعيه سواء كانت جمعا  
كالرجال او لا كالقوم والرجل **يرى** يوافق حالها وصفه حالها او استثناء  
يعنى انما اشترط هذا الشرط لاجل توافق حالها والافلا دخل له في الخبر وقد  
الاستثناء فورا ان الالف في الاستثناء لا يشترط فيه التقيد بل التوافق فلا  
يتوقف بحق قولنا جاني رجل الا زيد بالرفع فانه يصح ويتعدى الاستثناء  
مع كونه تابعا للمعرفة فلا يعرف باللام هذا بطريق التثنية والافلا حرازه  
عن مطلق الجمع المعرفة المعرفة سواء كانت مضافة نحو جاني اخذ زيد  
الاعمى او اسم اشارت نحو جاء في هؤلاء الا زيد او اسما موصولة نحو جاني  
الذي يقسمها الا زيد فان المستثنى في المستثنى منه الجماعة المفعلة المعروفة ان  
كان داخل الاستثناء متصل ولا ينقطع فلا يتعدى الاستثناء ولكن  
لما كان نادرا لم يلتفت اليه بيان القاعدة لان النادر في حكم المعلوم  
فلا يتوقف القاعدة بقوله ولما لم يكن فيما الله غير انه يجب ان لا يتعدى الله  
اي لا يكون في الله تعدد بان يكون مع الله امر لان الاثنين هما الغيران كما تقرر  
في الحكمة مع ان الفرق انتفاؤها وكذا في مفارقة كذا في مستاء ومفارقة خبره  
والمر والمعنى البقاء والمستعمل في القسم الفتح وهو مبتداء محذوف  
الجزء يسمى والقرآن كوكبان من نبات الشمس الصغرى قر يبان من القطب

القطب

يطلعان

يطلعان دائما في اكثر الافاق الشمالية لان يطلع احدهما وغرب الآخر  
يفارق احدهما الاخر قوله لانك اذا قلت جاء القوم سوى زيد فكانك قلت  
مكان زيد مكان سوى معنى مكان اسم استعمل سوى استعمال لفظ مكان قائما  
في افادة معنى البدل بقوله انت الى مكان غير واي بدله تم استعمال بمعنى البدل في  
الاستثناء لانك اذا قلت جاء في القوم بولد زيد او ان زيد لم ياتك خبره عن  
معنى البدلية ايضا بطلت الاستثناء فسوى معنى مكان ثم يجمع بدل ثم بمعنى  
الاستثناء كذا في الرضى ولم يبق سوى العدول عنط على قوله صرخ في البيت  
السابق فلما صرح الشر فاسمى وهو عريان وسوى فاعله والعدول بضم  
العين الظالم الصريح والعريان دوناهم اي جزئيا هم من الذين وهو المحرم فقال  
دانه ديناه جازاه وهو جواب فلما صرح السيرة الكشف وصرحه كشفه وظهر  
وفي بعض النسخ مكان صرح اصبح وهي تامة وكذا المسمى بمعنى دخل في الصبح  
والسائر الشر والمضى لا ظهر الشر كل الظهور ولم يبق بيننا وبينهم سوء الصبر  
على الظلم الصريح وتجاوز والافلا انضاف الى استعمال الظلم جزئيا هم بمنزلة  
ما ابتدوا به وستر فيها اي كان واخواتها قسم الفعل حيث بين فيه كلا  
منها واحكامها والمراد بتعددية المسند له دخولها حاصله ان المراد ان يكون  
الخبر مسندا الى الاسم بعد تقرر خبره وجعله جزا لكان والاستناد بها الواقع  
بين اجزاء الخبر نحو يضرب ليس بعد تقرر خبره وجعله جزا لكان بل كان قبله فلا يصح  
على نحو يضرب انه مسند الى ابوه بعد تقرر خبره وجعله جزا لانه يريد عليه انه  
مسند الى الاسم في حين تقرر خبره وجعله جزا لكان ان لا يصوب تقرر خبره  
س على الاستناد الى الاسم اذ هما يحصلان معا صحت التعليل بالتركيب  
الهما لان يقال المراد لا يكون الا اسناد الى الاسم قبل تقرر خبره وهذا لا يتفق  
المعينة وذلك اذ كان الاعراب فيها او في احدهما نقيضا وقوله ولان  
اذ انتفى الاعراب فاطلاق المصلي على ما ينبغي قول اي عامل خبر كان  
فالضم واضح الى خبر كان لا الى مجموع خبر كان واخواتها فلا مرد اعراض  
الرضى بان ما كان ينبغي للضم هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال



الكائن وقوة من الوجه وضعفها بحسب قلة الحذف وكمثرته قالوا  
 الاول اقوى لعل الحذف فيه لانه حذف من الشئ كان واسمها ومن الجز  
 المتناه فالجميع المحذوف من الشئ والجزء المتناهى ايضا هو اقوى  
 من جهة المعنى بخلاف الثالث والرابع فان المراد ان يكون نفس عمله لان له  
 اعمالا في تلك الاعمال جزوي يكون خبر تلك الاعمال باعتبار نفسه ذلك الحذف الرابع  
 اضعف لكثرة الحذف فيه لانه حذف في الثاني من الشئ كان والجزء والجزء  
 والجزء كان واسمها فالمحذوف من مجموع الشئ والجزء خمسة اشياء والثاني  
 والثالث دون الاول وقوة الرابع لانه حذف في الثاني من الشئ كان واسمها  
 وكذا من الجزاء وفي الثالث من الشئ كان هو الجار والمجرور ومن الجزاء المتناهى فالمحذوف  
 فيها اربعة اشياء قياسا في الحذف مع ان فان قلت الفهم المتصل منفصلا  
 لعدم ما يتصل به وادعيت التوهم في الميم للتقارب بين المخرج الا حذف اللام  
 وايضا فيه ما يرد على التاكيد لا للتقريب كذا في اما تخاف لانه يدغم الفعل بعد  
 كذا في السهل فعلى هذا لا يحذف كان فيه وجوبا كما يشتر به كلام الشارع قال  
 الرضوي يحذف كان مع اما المكسورة قليلا قال سيبويه لم يجز حذف الفعل  
 مع اما المكسورة ولعل المصمم يذكر اما المكسورة لاجل هذا الفلاد ذكر الشارع  
**قول** ادالام فيه اد يستقيم المعنى بدون اللام لان المعنى المطلقة لاجل اطلاق  
**قول** اي لنفي صفة الجنس وحكمه اي خبره لان النفي في الحقيقة انما هو خبره  
 لا نفي الجنس **قول** لانه ليس كلمة ولا اكثر من المنصوبات يعني انه ليس كلمة  
 من المنصوبات يعني انه ليس كلمة من المنصوبات لان بعضها من المفعولات  
 وبعضها من المضافات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات حقيقة ولا اكثر  
 منها لان المنصوب منه اقل فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات بخلاف ما  
 يعطى للاكثر حكم الكل بخلاف غيره من المنصوبات كالمفعول المطلق والمفعول  
 به والمفعول له وغيرها فان جميعها كالمفعول المطلق او اكثرها كالمفعول به  
 وغيره فانها قد يكون مبنية وقد يكون مجرودة من المنصوبات **قول** هذه احوال  
 مترادفة للاحوال المرادفة لاحوال واقعة من ذي حال واحد والواحدة

كلف التوضيح فان كان يستقيم  
 المعنى

هذا اللفظ  
 ومما علة

احوال

احوال كل منها واقعة من غير حال سابقا وشاوا الشارع الى ان هذه الاحوال اما  
 من قبيل الاول والثاني فكذلك غير ذلك وجود وجوب الرفع وقوله لا على ما  
 في بعض النسخ المشهورة من ثمة الثاني ليكون كلاهما كلاما تاما **قول** لو اكسب  
 جميع المونة السالم بلا تنوين مع ان الفتح اولى للرفع بين حركة مع بلوم كنه  
 مبنيا واجاز ابو عثمان فتحه بلا تنوين حذرا من مخالفة سائر المبيات  
 مع لا تنقي الجنس وطرا للباب على تنوين واحد وبعضهم ينفذ مع كونه مبنيا  
 لكون هذه التنوين للمقابلة فلا ينافي البناء **قول** لان الاضافة ترجح جانب  
 الاسمية لانها من خواص الاسم القوية لكونها مما يتغير به نفس مولودة **قول**  
 على سبيل منع الخلو فيكون الجمع بينهما بان يكون معرفة ومفعولا بينهما وبين  
 نحو لاني الواريد ولا عزم **قول** فلا متناع ان لا النافية للجنس فيها فلا يكون  
 بينهما تعليل معنوي حتى يظهر اثره في اللفظ وايضا يخرج عن وضعه فلا  
 تجعل لانها انما تعمل المشابهة ان باعتبار انها للبناء لغة في النفي وان للبناء لغة في  
 الاثبات ان معناه التحقيق والتاكيد لا غير **قول** فلضعف عمل لاني القاتل  
 مع الفصل لانها انما تعمل المشابهة ان كان وهي انما تعمل المشابهة الفعل فلا تعمل  
 المشابهة الحرف الحرف الذي يعمل بالمشابهة فتعد وجود الفاصل فتضعف  
 ضعفها **قول** لا شتهار وفي هذه الصفة فيجعل كانه اسم جنس موصوف لا فائدة  
 ذلك المعنى وعلى هذا يمكن وضعه بالنكر وهذا كما قالوا لفرعون موسى اي لكل جبار  
 اي لم يطل نحو فيصير موسى وفرعون لتكبرهما بالمعنى المذكور **قول** لان اللفظ  
 ان ثبوته للتكبر بسبب حذف اللام التي للتعريف والتكلم في نفسه لا يتصور  
 الا بالثاويل بالانفصال فيل هذا قول الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون عند  
 القضاء ومعناه هذا حكم وليس على عاقل **قول** لا حول ولا قوة الا بالله اي  
 لا رجوع لنا في العصية ولا قوة لنا في الطاعة الا بتوفيق الله **قول** بحسب  
 اللفظ اي الحرمان الاعرابية والبنائية واما بحسب التوجيه فيزيد على  
 الخمسة وذلك ان التوجيه في الوجه الاول كونهما لنفي الجنس في حكمها وفي  
 الوجه الثاني كونهما لنفي الجنس في صفة الاول وكونهما زائدا لتاكيد النفي



في نصب الثاني وفي الوجه الثالث كونها تنقي الجسد في فتح الاول وكونها  
 زاوية لتأكيد النقي وكونها ملغاة في دفع الثاني كافي لا بدل ولا امره وفي الوجه  
 الرابع كونها ملغاة مع كونها تنقي الجسد في دفعها الضعيف لاني العمل وقد حصل  
 شرط الالغاء وهو تكرار لا سواء الفية كما في هذا الوجه او الغيت الثانية  
 كما في الوجه الثالث وفي الوجه الخامس كونها بمعنى ليس في دفع الاول وكونها  
 تنقي الجسد في فتح الثاني فصار التوجيهات ثمانية من الوجوه خمسة في قول يجب  
 اللفظ لا بحسب التوجيه رد على من توجه وجهها سادسا وهو عكس الخامس  
 بناء على اختلاف توجيهها باعتبار كونها بمعنى ليس وكونها ملغاة وذلك  
 انه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار توجيهها كما ذكره المصنف في شرح الفصل **قوله**  
 وان يقدر الحكم بما جاز على عدم كذا في الرضى وقد يقال ان كان قوة منصوبا يكون  
 معطوفا عطفا محذوف على محذوف يكون الاول عاملا فيه ايضا فلا يكون **قوله**  
 اضرا اللهم الا ان يقال انه من قبيل العطف على معيولي بحرف واحد نحو ضعف  
 وجه ضعف رفع الاول والمضعف هو الرضى ويمكن ان يقال انه لا يوجد  
 الوجه الخامس ضعيفا بيننا اضعفه هذا التوجيه فيكون من قبيل الزحان  
 الثاني وليس من الزحان التي هي ما ذكره و الا يلزم ان يكون منصوبا  
 او مرفوعا بناء على انه خبر لا بمعنى ليس تنقي الجسد معناه اي تاثير حاذق  
 المقيد وهو الاعراب و اراد المطلق وهو التاثير اعم من ان يكون اعرابيا  
 او بنائيا لان العامل اي المؤثر لا يغير علمه اي تاثيره لو حذفت كلمة الاستفهام  
 عليه فيبقى العمل كما كان قبل حمزة الاستفهام **قوله** اما الاستفهام حقيقة يعني  
 اي حقي الهمة الاستفهام حقيقة وهو مضاهي الحقيقة او ما قولته كالرضى  
 والتمنى وذلك انه امتنع حلهما على حقيقة الاستفهام بعد النزول لان الاستفهام  
 منه عطف طلبا للحاصل لان عدم النزول حاصل عنه وكذا في الاستفهام بعد  
 شرب الماء لم يفسد الاستفهام عن عدم شرب الماء لانه عالم به فتولد معنى  
 عرض النزول على المخاطب وطلبه منه بلين ومعنى التنى ولم يظلم وجب التولد  
 لعلمه البيان وخبره السيد المحقق الارجل اجزاء الله خير اخره يدل

على

على محصلية بيت المحطة بتكسر الصاد المارة التي تحصل تراب المصروف  
 لتخرج الذهب و بنيت اي بنيت تفعل الفجور والبيت مضى وهو بالفتح  
 مفتاه الا بالرفع عليه كان الشاعر غالب الشهور فطلب رغبة ليزني بها فتني  
 فوادم شوا اليها الوخص عليه قد عاله بقوله جزاه الله جزاءه الحان الاتحاد  
 اشار بذلك الى سبب البناء حتى ثلاثة اشياء الا انه يترك الثالث لظهور  
 لان الفت الاول لا يكون الا قريبا قال الرضوي اما جاز بناء الفت المذكور  
 مع انفصاله عن لا التوقي سبب لتضمين من الاجتماع لكنه اشياء فيه احد  
 كونه في المعنى هو البني الذي ولها اعنى اسم لاني اللفظ متصلا به والثاني  
 كون النقي في المعنى داخل فيه لان النقي في قول لا رجل طريف فيها هو الطرافة  
 لا الرجل فكان لا دخلت عليه فكانت قلت لا طريف فلذا لم يبين صفة المناد  
 في باريد الطريف لان النداء متعلق بالمنادى والثالث قرينة من لا التوقي  
 سبب البناء اذ ليس الفاصل بينهما الا واحد هو **قوله** لا يجوز بناءه  
 بل يتعين منه الاعراب **قوله** رفاعا ونصبا على حسب الموصوف  
 وهو المذكور كما هو الظاهر به هو المتعين لا المتزوج قال الرضوي وان كرر  
 مبنى لا بلا فاصل بين الاسم وذلك المذكور ثم وضعت الثاني نحو لاء  
 ما باردا وان تشبه بنيت الثاني نظر الى كونه تكرير العظا وان تشبه  
 اعرابه رفاعا ونصبا وذلك لانك لما وضعت مابعد وصفه كان وصف  
 الاول كالحال الموطنة في محذوفه **قوله** اما انزلناه قرانا عرييا واما وصف  
 المذكور اعنى باردا فليس فيه الاعراب **قوله** اي حكم الاعراب لا يخفى لم يقل  
 قال اعراب واجيب تنقي البناء صريحا مع انها تشبهان في الولاية على  
 الاعراب فقط فلا يرد ما قيل الاول ان يعود فيجب الرفع **قوله** على  
 محله البعيد وقوله او على محله القريب بناء على ان اسم لا كان في الاصل  
 مبتداء لان لا مني نواسخ المبتداء والخبر ثم صار منصوبا ثم صار مبتدئا  
 لان لا يعمل عمل ان ثم بنى العارض تضمني في اعتبار كون  
 في الاصل مبتداء محله الرفع وباعتبار ان صار اسما منصوبا

لا  
 المعنى



بعد كونه في الأصل مستاء محله النصب قوله ولم يجعل في حكم المقول  
 لتنظرة الفصل قبل لا حاجة الى مظنة الفصل بل يكفي في منع البناء الفصل  
 بالعاطف وقد يجب ان الفصل بالعاطف لا يكفي في منع البناء كما في  
 المعلق على المنادى نحو يا زيد وعم **قوله** والاب واما مثل مروان  
 وابنه كلمة مثل جبرلا واذا ظرف متعلق بمثل وهو مستاء خبر ارتدى  
 وتأذرا عطف عليه وهو راجع الى الاب لان محذول اب محذول الابن  
 وبن العكس لان الشرف والمجد يكونان بالاباء **قوله** وسائر التوابع  
 اي الذي ياتي من التوابع بعد الوصف والعطف وهي الدول وعطف  
 البيان والتأكيد اللفظي بخلاف التوكيد المعنى فانه لا يكون الا  
 للمعرفة فلا يكون توكيد الاسم لا ليق الجس في كل تركيب اراد ان  
 المقصود من هذا الكلام تحصيل هذا التركيب كما هو ظاهر كلامه في  
 الشرح وظاهر الرضى بل صرحه الاجواب سوال الجار ذكره الشارحون  
 لانه غير ظاهر وليس له كونه ظاهرا لا يتصور من انه ان كان اسم لا  
 معناه فهو مبني على ما ينصب به او لا من حذف النون في ترتيبه  
 عليه وهو ان الاصل والكثير الشارح ان يقال لا اب له ولا غلامين له  
 فيكونان مبنيين على ما ينصب به والجار والمجرور غير للا وجاهد ايضا  
 على قلة كونه لا الى حد الشذوذ في المتن والجمع المذكر السالم في الالف  
 والاف من بين الاسماء الستة اذا اولها لام الجران يعطى حكم  
 الاضافة بحذف نون التنبيه والجمع والاثبات الالف في الاب  
 والاف فيقال لا غلام لك ولا مسلي لك ولا اباه ولا اخاه فيكون  
 معرفة اتفاقا وعلى تقدير السؤال والحواب تقرير السؤال ان يقال  
 كان من حقها ان يحذف الالف من لا اباه وتيب البنون في  
 غلامى لانها اسم لا معرفة في حقها ان ينسب على ما ينصبان به و  
 تقرير الجواب انما جان اثبات الالف في المثال الاول وحذف النون  
 في الثاني تنبيهها انهما بالمضاف **قوله** تنبيهها بالمضاف يعنى

لاف  
 له

تنبيهها لاسم لا الذي هو الاب والظلم اذا كان من مضاف باظهار الالف  
 بها اذا كان مضافين لا تنبيهها في اصل الاختصاص وليس المراد بالمضاف  
 اعم من ذلك كما اراد الشارح لئلا يشك في ان لا اباه فيها منساو كنه لئلا يعلم  
 زيد في اصل الاختصاص مع انه غير جائز **قوله** يعنى الاضافة وهذا معق  
 الحقيقة كما ان معنى الا انسان من هو انسان الا سائنة لا ماصدق هو  
 واما بين معنى الحقيقة لان الاختصاص معنى الاضافة **قوله** او المعنى  
 يعنى ان الضمير في قوله تنبيهها له محتمل ان يرجع الى قوله اسم لا كما يدل  
 عليه سورة كلامه ويحتمل ان يرجع الى مثل لا اباه كما هو الظاهر من قوله  
 ومثل لا اباه الخ فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اعم مما  
 يفهم من غيره لانه زايد على اصل التخصيص **قوله** وهو نفي ينفى عن الاب  
 او الغلامين لمرجع الضمير يعنى ان المقصود نفي ان يكون له جنس اب  
 وان يكون له جنس غلامين من نفس هذا التركيب بدون تقديم الجز  
 وهذا المعنى لا يحصل من نحو لا اباه ولا غلام له لان معناه ان له اباه  
 غلامين معنيين بنوع وجودهما على تقدير ان يحصل ذلك المعنى منهما  
 فليس من نفس التركيب بل يتقرر الجز فعلى هذا فالناسب عكس التركيب  
 في البحث على قاعدة المناظرة لانه النوع فيما بينهم اي الالف التنبيه  
 المعتمد عليه فيما بينهم وايضا المقصود بيان الخلاف لا تعداد المخالفين  
 وتعيينهم ويكفي في ذلك اظهار واحد المخالفين فان قيل لو كان مضافا  
 يلزم عمل لاقى المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جائز هل انزوا  
 كان معرفة لكنه يستلزم التكرير بضرورة الفصل بين المضاف والمضاف  
 باللام فلا يلزم الرفع والتكرير **قوله** ولا يحذف لام وجود الجز كما يحذف  
 الجز الاعم وجود الاسم **قوله** في التثنية والجمع على الجملة الاسمية الا ان ما اقوى  
 تنبيهها به لكدها لتبقى الحال ولولا ذلك كان استعمال لا بمعنى ليس شاذا قال  
 الرضى انهم لا يتعلون عن احد لاعن المجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم  
 ونصب خبرها في موضع فاللغة المجازية عندهم اعمال ماديون لا عمل

تنبيهها



ليس بشرط سيجي وقال ايضا الاصل في ما ان لا يعمل كما في لغة بني تميم  
اذ قياس العوامل ان يختص بالقبيل الذي يجعل فيه من الاسم والفعل  
ليكون متمكنة بشيئين في كراها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحائز  
فانهم اعملوا بها مع عدم الاختصاص لقوة شابهتها بليس في كونها لنفي  
الحال لانها لا تزداد مع لا في استعمالهم بالاستعمال **قوله** ما فيه اي غير زاي  
التاكيد النفي والا فان النفي اذ دخل على النفي افاض اليجاب **قوله** فخلقت اليك  
المالوف مع كونها ضعيفة في العمل فكم العطف الرفع خلا على كل الجزاء  
محل الرفع في الال على الجزئية فانه لا يطلق عليها المرفوعات والنصوب  
والمجرورات اصطلاحا وان كان المرفوع والنصوب والمجرور حقيقة  
هي حروف الواو اخر قوله لانها من انقسام الاسم بل من انقسام المرفوع لزاء  
المضاف اليه اي لما صدف عليه وان لم يكن داخل في تعريفه فان حصيل  
لم ينسب اليه شيء بواسطة البناء وكذا بانته في كفي يات شهودا لم ينسب  
اليه بواسطة البناء لانها زايه لا تدخل في الالفعال وكذا المضاف اليه  
بالاضافة اللفظية نحو ضارب زيد وانه ليس هنا حرف مودر حتى  
ينسب اليه بواسطة وهو هنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم  
فانهم اذا اطلقوا لفظ المضاف اليه ارادوا ما الجر يا حافة الاسم اليه  
بحذف التنوين من الاول فلا يدخل فيه نحو مرتب زيد خلافا لسيبويه  
فانه اطلق المضاف اليه على ما هو اعم من ذلك فيدخل فيه نحو مرتب زيد  
وذلك انك لو قلت مرتب زيد فقد اصغت بالمور الى زيد بواسطة  
حرف الجر لانها حكر معاني الافعال الى الاسماء كذا ذكره المصنف في شرحه ولعل  
لاجل ما ذكره اختار من هب سيبويه وان كان خلاف اصطلاح القوم  
يقال ان الص بين الفساد في اضافة نحو لا انا له مع ان تعريفه للمضاف  
اليه يشتمل عليه لانا نقول لا يشتمل تعريفه عليه لانه لم ينسب على الال  
الى الضمير بواسطة لما ذكره من الفساد **قوله** اي مستلحا عنه تنوينه اي  
زايلا عنه فالاستلحاق مستعار من استلحاق الجمل كما ان السليح يعنى

الارالة

الارالة في قوله معا وايه لم الليل مسلخ منه النهار مستعار من سلخ الجلد  
قال في الصحاح سلخت جلد الشاة اسلخ واسلخ سلخا والمسلوخ جلد  
الشاة يسلم عنها الجلد انتهى كلامه والمراد بالجر يد الاستلحاق ولا خاصة  
الى ما ذكره في حواشي الهندية من انه محمول على القلب وانه مقبول مطلقا  
سواء تضمن اعتبار الطبع او لا والا اصل في د هو معنى تنوينه **قوله** او  
قام مقامه من نون التنيد والجمع فان قيل يشكلك ذلك نحو الحسن الوجه  
حيث لم يجر تنوينه ولا ما يقوم مقامه واجيب بان المراد يجر تنوينه لاجل  
الاضافة حقيقة او حكما وهما قد حذف ما يقوم مقامه حكما حيث حذف  
ما اضيف اليه فاعلم الذي كالجزم من الاصل الحسن وجهه والمضاف اليه  
قائم مقام التنوين فلما حذف من فاعل المضاف فانه حذف من المضاف  
لحان الجزئية فان قيل يشكلك ذلك يقول رجل وضاربك وجواب بيت الله  
لم يكن فيها تنوين حتى يجره لاجل الاضافة قلنا المراد لو كان فيه تنوين  
لحذف لاجلها كذا ذكره المصنف شرحه فلا يرد ما قيل ما ذكره ثم التبادر من  
هذا التعريف الى معنى ان تعريف المضاف اليه بالنظر الى الكلام القوم لا يشمل  
المضاف اليه بالاضافة اللفظية لانها ليست بتقدير الحرف عندهم الا ان  
ما هو الظاهر كلام المصنف في المتن والشرح في الشرح يشترط بان يشتملها او في  
كون ما ذكره صريح كلامه في الشرح فان قيل حيث لم يصح بذلك فانه ان الظاهر  
ان التقسيم الى اللفظية والمعنوية اما هو لا اضافة بتقدير الحرف لا لفظية  
لان اضافة مرتب زيد الى زيد ليست بلفظية ولا معنوية كما ان هذا التعريف  
واقعا قبل الاضافة وذلك ان ضارب في ضارب زيد وحسن في حسن الوجه  
بالرفع قد تخصصا بالمفعول والفاعل فالمعنوية علامتها اشار بذلك  
الى دفع اشكال يرد ههنا فهو ان حمل قوله ان يكون غير صفة على قوله فالمعنوية  
غير مستقيم لان الاضافة المعنوية هي اضافة غير الصفة الى معنويات الصفة  
التي غير معنوية لا يكون المضاف في غير صفة مضافة الى معنويات ذلك ان هذا  
الكلام على حذف المبتداء وهو علامتها وقيل انه محمول على حذف المضاف



الملاسات

على المتبادر اي علامة المقوية كون المضاف كذا او على الجزاء ذاك كون المضاف كذا  
فان تصحيح مصرفان المصرفين معمولهما اذ ليس المعنى على ان المصارع يضاف  
في المصرف الى المعنى ان المصارع يضاف الى المصرف بانه مسكنة او غيره من انواع الملاسة  
وكذا البلد ليس معمول الكرم بان يكون كرمه بالبلد بل يكون الكرم مضافا الى البلد  
بنوع من انواع الملاسة ثم المصادف عليه وعلى غيره قال المضاف شئ ههنا  
الكتاب في شرح الفصل المراد بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يكون المضاف  
نوع المضاف اليه ومعنى النوع ان يصح اطلاق الجنس عليه وقال الرضى فالمراد  
بكون المضاف اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح اطلاقه  
على غيره ايضا فالمراد بالجنس والنوع مصطلح اهل المنطق هذا المعنى استمرط  
صحة حمل المضاف اليه على المضاف والاخبار عنه ما عليه اكثر المتأخرين ولم  
يعتبر قوم منهم ان كيسان هذا الشئ فخلوه الاضافة بمعنى من ان حسن تقديرها  
وان يصح فيها الاخبار المذكور والصحيح خلافه بدليل لا يدري له فالحق واللام هذا  
ما قالوا واما ذكره الشارع وغيره من الشارحي انه يشتمل ان يكون المضاف  
صادقا على المضاف اليه وغيره فيكون بينهما عموم من وجه بان يصدق كل منهما  
على بعض ما يصدق عليه الاخر فيكون كل منهما اعم من الاخر باعتبار انه صادق  
على الاخر وعلى غيره واحص باعتبار ان الاخر يصدق عليه وعلى غيره فوصفه  
اضافة الخاص مطلقا الى العام كاحد اليوم متين كاصح به في الحاشي الهندية  
واما مساو وقيل ان زيد المساواة التي هي من اقسام التصيب كما هو الظاهر حيث  
قابل البيان في العموم مطلقا لا يصح التمثيل بالبيت والاسد لانها مترادفات  
فتكونان مفهوما واحدا لا فرق بينهما حيث يتحقق النسبة بينهما وان اريد المساو  
في الاستعمال بان يصح استعمال احدهما كما يصح استعمال الاخر لا يلازم المقابلة بالهم  
والاخص والبيان ويمكن ان يوجه بانه اريد بالمساوات المماثلة بقرينة ذكر المص  
لفظ المماثلة التي هي اعم من الترادف والتساوي في مثلثة مسئلة امتناع اللفظ  
اطلاق لفظ المساوات وعناية للمقابلة بالاعم والاخص والبيان فان  
المضاف اليه اصلا للمضاف لفظ ان المراد بكونه اصلا للمضاف ان يكون متحدا

منه كالحاتم من الفقة ولا يخفى ان كونه اصلا بهذا المعنى يعني مشروطا في الاضافة  
البيانية والا يلزم ان يكون اضافة العدد الى المعدود وضافة التميز الى  
التميز في مثلثة اقواب وكذا من اضافة البيانية الا ان يقال المراد بكونه اصلا  
للمضاف كونه منشأ له والمعدود بالنسبة الى العدد كذلك فان المعدود  
هو العنود والعدد انما وضع لبيان كميته فانه مادة ومشتددة فقولان يوم  
الاحد وعلم الفقة وشجر الارز يعني اللام قبل الانسب بحسب المعنى ان  
هذه الاضافات بيانية واظهارية فيها خال عن التكلف الا ان ائمة العربية  
جعلوها لامية ولا يظفر ما دعاهم اليه وكذا كل رجل فالاظهر فيه ان يكون الاضافة  
بمعنى من اي كل هو بوجه من المفعول على ما مر انه متعدد لانه يتناول المتعدد  
على سبيل البدل ويمكن ان يقال لعل الغامض انهم على ذلك لانهم اشترطوا في الاضافة  
بمعنى من من يتبع كلامهم كون المضاف اليه جنس المضاف وجائز لكل عليه  
وهما ليس كذلك اذ ليس كل واحد من الاحد والفقة والارز جنسا  
لما اضيفت اليه ولا يحمل عليه اذ لا يقال اليوم الاحد والعلم الفقة والشجر الارز  
واما يقال الاحد يوم والفقة علم والارز شجر وايضا لا يحمل كل واحد على كل واحد لان  
المراد برجل رجل واحد على سبيل البدل وهو لا يحمل على اهل المجموع ولا الاخرى  
لان ما هو بصفة العموم لا يكون فردا واحدا لا يقال كل انسان فرد واحد من  
الضاحك بل يقال كل انسان كل فرد من الضاحك ولا يفتح اظهر اللام فيه  
ليس المعنى عليه لانه لا معنى لقولك اليوم الحائز للاحد والعلم الحائز للفقة  
والشجر الحائز للارز كما يصح ان يقال العلم كائنه لزيد ولا يحتاج فيه الى  
التكلفات البعيدة مثلا كل رجل واحد فيلزم في تصحيح اضافة كل واحد الى كل واحد  
حاطة بجنسيات كل اضيف هو اليه وضافة الحرف الى اهل المعنى اللام لكن لا يصح  
اظهار اللام الا بعد التأويل بالجنسيات او الاخراد والا لزم فلو كل من الاضافة  
وذا لا يجوز وزد عليه بان كلا الاحاطة والحرف والفرد ملحوظ من جانب  
المضاف اليه كما تقر في الميزان وتصح اضافة الحرف الى اهل المعنى لا يجرى في تصحيح  
اضافة اهل الى الحرف والفرد قلت نعم لكن لما كان الاضافة بمعنى في المعنى



في كلام ظاهري او قهرا او من وقع فيه كلمة اخرى وبهذه كثير من المعنى  
 عن التوكيد والتحقيق ما اذا ما اليه التمسك بجمل التوضيح وهو كثيرا ما ينزل  
 ظرف الحدث منزلة الفاعل فيستدل اليه فالاضافة اليه لهذا التبريل فمضى ضرب  
 اليوم كحق ضرب زيد فيكون بمعنى انهم اللام وليس هذا الوجه جاريا في تمام  
 قضية فاقترقا انتهى ويمكن ان يقال ينزلون منزلة الفاعل لا مطلقا بل فيما يقصد  
 فيه التلكة كما بالغة في كل الليل ونهار صائم ومثل ضرب اليوم وغيره ليس ما  
 يقصد فيه التلكة حقيقة ينزل منزلة الفاعل فيكون مثلا خاتمة قضية والتحقيق ما  
 وفهم انه وادى اليه تدرج اى ضرب واقع لان معنى كونه الشيء ظرفا للشيء  
 ان يكون المظهر واقعا في ظرف في اليوم هذا بياض كونه اليوم ظرفا للضرب  
 لا بيان انه متعلق بواقع حق يتوجه عليه ما قبل الظان في اليوم فها هو اصل اليوم  
 اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب وليس صفة بتقدير واقع في اليوم لا  
 ان نسبة امر الى معنى يستلزم معلومية المنسوب فان ذلك غير لان كالا يخفى  
 لان نسبة الفعل الى الفاعل المعين لا يستلزم معلومية الفاعل معهودية وانما  
 كما الفعل فذكره هذا ما ذكره الشارع ويريد عليه ان ما ذكره من كونه الهيئة التركيبية  
 موضوعا للموضوع والايان ان يكون هو غلام رجل ايضا معرفة انهم لا  
 ان يقال ان المراد الهيئة التركيبية المتخذة مع الاضافة الى المعرفة وهذا معنى مقال  
 المعنى والرضى وانما افادت هذه معرفة فاع المعرفة لان وضعها على ان تقديره  
 بين المضاف والمضاف اليه خصوصية ليست لغيره فماد دل عليه لفظ المضاف  
 فذلك افاده التعريف ثم قال الرضى مثلا اذا قلت غلام زيد والى زيد غلامان  
 كثير فلا يان يشير به الى غلام من بين غلامان ثم زيد خصوصية زيد اما كونه  
 اعظم غلاما واشهر يكون غلاما كما او يكون غلاما معهودا بينه وبين مخاطب  
 والمحل بحيث يرجح اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلام لتو غلاما فالا  
 وكذا ما هو عيناها من تنظيمه وشريكه وسواء وشبهها وذلك ان معاني  
 المخاطب ليست صفة محض فاما دون اخرها كل ما في الوجود الا ذاتة موصوف  
 موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا يخفى فاما دون اخرى الا ان ذلك

اضف

اضف من غيرك وذلك انه ليس كل ما في الوجود مثلا بل بعض منه هو  
 به مناسبة ما اذا وقع في الالهام بحيث لا يتخصص تلك النسبة الى النسبة  
 باعتبار المعنى الذي عين له والمضاف كما مر اننى التعريف فان فرضت على الفرد  
 خصوصية لشهرة مماثلة او مضادة جاء التعريف كذا ذكر المعنى في شرح الفصل  
 لا يقال الفاعل انما يظهر الفاعل بين ما يقع في الالهام وعالم يتوغل فيه كالغلام  
 في غلام زيد كما مر فكما جاز ان يكون المفضل خصوصية زيد باعتبار ما ذكره من  
 وهو الخصوصية كما جاز ان يكون للغير والمثل في مثل غيرك ومثله خصوصية  
 بالمخاطب فيعرف كما تعرف باللام لانما نقول لعل ذلك بحسب الاعمال الغلب  
 ولما يقع هنا خصوصية على سبيل النذر كما ذكره المعنى في شرح الفصل فان  
 طلبا لا دفي مع حصول الاعلى وهو خلاف ما تقتضيه العقل واما تحصيل  
 الحاصل محال وبني جعلها علما او رد عليها المعرفة في الامثلة المذكورة  
 الاسم والعلم هو المكنى فلا يلزم جعل المعرفة علما واجيب بان المقصود من  
 لزوم تعريف المعرفة لزوم تحصيل الحاصل وهو حاصل ههنا لان النجم قبل  
 العلمية كان متعينا له بل النجم مع الشرا وبعد العلمية كان متعينا ايضا  
 وقد يقال ان بعد العلمية لم يكن نجم متعينا له بل النجم مع اللام متعينا له فلا يلزم  
 تحصيل الحاصل بل حاصله في امرين تلك الاثاني والبيان البلاغ  
 وقيل انما لى حتى سلام عليكم اهل الانبياء الماتى متعينا رواج وحل ير جمع  
 التسليم او كيشف النى تلك الاثاني والبيان البلاغ الهيئة للذاتى من جم  
 رجم للضرورة وهي اسم جسيمة والان من بضم الميم زفان والاثاني جمع  
 الاثنية بضم الميم ومسئلة البناء وهي ثلثة احجار يوضع عليها القدي عند الطبخ  
 والى الجمل والبلاغ جمع البلغة بالفتح وهي الارض الفعرا التى لا شئ فيها والمعنى  
 اسلم عليكم يا من لى منه واستخرج ان الايمان الذى مضى وكنا فيها مع الاحياء  
 يرجح اليانم ينكر رجم التسليم والسؤال لها فيقول وهل يرجع البناء الى  
 لا يرجع ولا يرد الاثاني الباقية في المنازل الربا والمندرسه جواب السلام  
 ولا يوضح عن خبر استخرجها عنه كونهما في تقدير الانفصال لان ما هو

اسم الموصول

مضى عن

اسم امرأة اعيد

مضى عن رضى

عالم الشدة والارضى

يادون العالم المسمى لى

لحمة وشدة حرقى

عالمها

تلك النى

انما هو من غيرك وذلك انه ليس كل ما في الوجود مثلا بل بعض منه هو  
 به مناسبة ما اذا وقع في الالهام بحيث لا يتخصص تلك النسبة الى النسبة  
 باعتبار المعنى الذي عين له والمضاف كما مر اننى التعريف فان فرضت على الفرد  
 خصوصية لشهرة مماثلة او مضادة جاء التعريف كذا ذكر المعنى في شرح الفصل  
 لا يقال الفاعل انما يظهر الفاعل بين ما يقع في الالهام وعالم يتوغل فيه كالغلام  
 في غلام زيد كما مر فكما جاز ان يكون المفضل خصوصية زيد باعتبار ما ذكره من  
 وهو الخصوصية كما جاز ان يكون للغير والمثل في مثل غيرك ومثله خصوصية  
 بالمخاطب فيعرف كما تعرف باللام لانما نقول لعل ذلك بحسب الاعمال الغلب  
 ولما يقع هنا خصوصية على سبيل النذر كما ذكره المعنى في شرح الفصل فان  
 طلبا لا دفي مع حصول الاعلى وهو خلاف ما تقتضيه العقل واما تحصيل  
 الحاصل محال وبني جعلها علما او رد عليها المعرفة في الامثلة المذكورة  
 الاسم والعلم هو المكنى فلا يلزم جعل المعرفة علما واجيب بان المقصود من  
 لزوم تعريف المعرفة لزوم تحصيل الحاصل وهو حاصل ههنا لان النجم قبل  
 العلمية كان متعينا له بل النجم مع الشرا وبعد العلمية كان متعينا ايضا  
 وقد يقال ان بعد العلمية لم يكن نجم متعينا له بل النجم مع اللام متعينا له فلا يلزم  
 تحصيل الحاصل بل حاصله في امرين تلك الاثاني والبيان البلاغ  
 وقيل انما لى حتى سلام عليكم اهل الانبياء الماتى متعينا رواج وحل ير جمع  
 التسليم او كيشف النى تلك الاثاني والبيان البلاغ الهيئة للذاتى من جم  
 رجم للضرورة وهي اسم جسيمة والان من بضم الميم زفان والاثاني جمع  
 الاثنية بضم الميم ومسئلة البناء وهي ثلثة احجار يوضع عليها القدي عند الطبخ  
 والى الجمل والبلاغ جمع البلغة بالفتح وهي الارض الفعرا التى لا شئ فيها والمعنى  
 اسلم عليكم يا من لى منه واستخرج ان الايمان الذى مضى وكنا فيها مع الاحياء  
 يرجح اليانم ينكر رجم التسليم والسؤال لها فيقول وهل يرجع البناء الى  
 لا يرجع ولا يرد الاثاني الباقية في المنازل الربا والمندرسه جواب السلام  
 ولا يوضح عن خبر استخرجها عنه كونهما في تقدير الانفصال لان ما هو



في اللفظ منصوب في المعنى لو رفع لاني المعنى اشار بذلك الى جواب  
 اخر سوال اورد في الحواشي الهندية وانه ما فات في اللفظ وذلك ان  
 التحفيف قد يكون في اللفظ والمعنى معا بان سيعط بعض المعاني بالرفع  
 سيعط من اللفظ كما في الظروف المقطوعة عن الاضافة نسبيا منسبيا  
 نحو قولنا ان التحفيف في اللفظ والمعنى معا لان المضاف غير مراد في المعنى  
 ايضا كما في قوله وقد يكون في اللفظ فقط فاشار بقوله لاني المعنى الى ان اللفظ  
 اللفظية تفيد العائدة اللفظية وهو عن النوع من التحفيف دون النوع  
 الاخر ولا تفيد العائدة المعنوية وهو التعريف والتخصيص فظهر ان قوله  
 لاني المعنى التخصيص النوع من التحفيف كما صرح به اولاً وانهم قد يعتبرون  
 وصف المعنى بالتحفة وعشقل كما في غير المنصرف فانهم اعتادوا تحفة باعتبار  
 الاسباب التي بعضها امر معنوي فلا يرد ما قيل ان المعنى لا يوصف بالتحفة  
 والتقل وان جعل المصير بظاهره معناه الى صفة المعنى اي لا تفيد التحفيفا  
 في اللفظ لاني المعنى فلا يفيد التحفيفا في اللفظ لاني المعنى فلا تفيد التحفيفا  
 تعريفا ولا تخصيصا وقد اجيب عنه في الحواشي الهندية بان لا فائدة في الاشارة  
 الى وجه التسمية يعني اما سميت بما لا فائدة تظفر في اللفظ وتحقيق التعادل  
 بين اللفظية والمعنوية صريحا واستناره في الصفة لئلا اضل الصفة  
 عن الفاعل ولا بد من جعل المضاف اليه منصوبا تشبيها بالفعول الماضية  
 اليه على ما قرره في باب الصفة المشبهة والمراد ان المشار اليه في الاشارة  
 بذلك الى وقع سوال اورد في حواشي الهندية وهي ان اشارة الى المصير المذكور  
 وجوز هذا التركيب ببنى على عدم افادتها التعريف لاني المعنى المذكور حيث  
 لا تعلو له لعدم افادتها التعريف لاني المعنى المذكور حيث لا تعلو له لعدم  
 افادتها التخصيص ووجه الرفع ان اشارة الى يفهم من المصير وهو مجموع  
 امور ثلاثة بشوة التحفيف وانتفاء التعريف والتخصيص ولا يلزم من  
 ترتب الحكم على المجموع ترتبه على كل واحد من اجزائه واجيب عنه في الحواشي الهندية  
 بان اشارة الى المفهوم من المصير وهو انما لا تفيد تعريفا لا مجموع امور ثلاثة

واختار

واختار الشارع مجموع امور ثلاثة لانه الظاهر من المصير واختار صاحب الحاشي  
 الهندية احد الامور الثلاثة لانه الذي يترتب عليه المقصود ولا اشارة الى  
 اذ قل في هذا التعريف لا انتفاء التعريف ولا انتفاء التخصيص حتى لو لم ينتف التخصيص  
 او التخصيص لكان الاول هو المنتفع الثالث ايضا وهذا كان الانسب تقدير هذا  
 الفرع او يمكن قيام الواحد فقط لا الزيادة عليه بخلاف الفرع السابق فانه  
 يتفرع على امرين وجوب التخصيص وانتفاء التعريف وما يتفرع على الامر  
 الواحد مقدم على ما يتفرع على امرين لانه منزلة الفرد من المركب باعتبار المقدمة  
 وهذا المعنى يلزم سواء كان له حيث قيد بقوله فقط وقيل لان افادة التحفيف  
 المذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف والتخصيص وتقديم المقدم على  
 المتفرع اولى من تقديم المتفرع على المذكور صريحا ووجه عليه فانه معارض بان التخي  
 ستقدم على الاثبات فالترتيب المذكور في الاستدلال مرعي فيما فعله المصير وقد  
 يقال ان النفي وان كان معذرا على الاثبات لان العدم سابق على الوجود الا  
 ان المقصود الاخر في المصير الذي معناه اثبات شئ ونفي ما عدا واحد جزئية  
 الذي هو الاشارة ولا يخفى ان فيه ثبوت مصادرين على المطلوب وهو جعل  
 الدليل على امرين او جزئين وذلك ان في هذا الجواب استقلال على امتناع  
 المضارب زيد بضعف الواجب المائة الزيجان وحينما الذي استدل  
 على امتناع المضارب زيد اللهم الا ان يقال اشار بذلك الى ضعف هذا  
 التوجيه لانه خلاف الظاهر من العبارة باضافته لاد في ملائمة  
 يعني ان البعد الواجب الا انه اضعف اليها على تيسره انه يقوم بامر  
 دبر عاها وحقيقة الامر لا يكتشف الا بعد معرفة حركة الروي وذلك  
 ان الروي في البيت هو اللام لا الضمير وحتم الرفع والضمير بخلاف  
 الضمير قال في شرح الخريجة في علم العروض والقوافي المروي هو الحرف الذي  
 ينفي عليه القصيدة وينسب اليه فقال قصيدة رائية وقصيدة دالية قال  
 ابن جني جميع الحروف يكون روبا الالف والواو والياء والروايد في اخر  
 الحكم مبنيات فيها بنا بالوصول والاصل الثاني والثالث اذا عتزل ما قبلها



نحو خبره الى غير ذلك مما يطول ذكره واما لان قام عطف على قوله فيما  
سبق فنقول خلافه انما لانهم على وجه المختار في الحسن الوجه  
وهو وجه الوجه بالاضافة وانما كان محتاجا ولا نك لو رقت تحتل في المصنف  
عن الضم وهو كما يأتي في باب الصفة واما ان نصب في فتوحه للم وذلك  
لانهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التعريف حذف الضم  
واستقر في الصفة وهي بالاضافة اليه يتعرف الوجه باللام كما كان متوقفا  
بالضم المضاف واللام بدل من الضم في مثل هذا المقام مطر داو في غيره ايضا  
عند الكوفيين فلما جرى باللام مع صفة المضافة فحذفوا اول ما قصدوا جعله  
مضافا اليه بتشبيهه للفاعل بالمفعول ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى  
الرفوع لكان الصفة ان موضعه فيها اذا الرفع من الصفات نعت المرفوع بخلاف  
الناصب مع المفعول فاحسنه فاعل المفعول له والفعل المفعول به لا يجوز  
والجملية صفتان للضاربه محلا على نظيرهما اعلم ان الضارب الرجل محلا  
على نظيرهما الذي هو الحسن الوجه والضاربه محلا على نظيره الذي هو ضاربه  
وقوله على الاحوية متعلق بقوله وانما حملنا وارجاع كل من الصورتين الى  
المسئلة ظاهرة لانما مثل الضارب زيد دون توسط العطف فكما ان  
على صفة فكل ذلك كل منهما بخلاف مثل الواصب الماء لان كل من هيتي  
التركيب الوصف والاضافة معنى اخر لان معنى التركيب الوصفى انضاف  
شيء بشئ اخر لما لاخر فان الجامع صفة المسجد لانهم يقولون المسجد الجامع  
والجانب الغربي والمصلاة الاولى والبقعة الحقاء والجامع صفة للوقت  
لان كما يصح وصف المسجد بكونه جامعاً لان موضع الاجتماع يصح وصف  
الوقت بكونه جامعاً لان وقت يتجمع فيه وكذا الكلام في جميع ذلك لانه كما يصح  
وصف البقعة الحقاء يصح وصف الجهة التي في البذر بالحقاء وانما نسبها  
الى الحق لانها تنسب في محاربي السيول وموطى الاقدام فلا يلزم من  
اضافة المسجد الى الجامع اضافة الوصف الى صفة لان الجامع ليس مضافا  
اليه ولا صفة للمضاف حتى يلزم من ذلك اضافة الموصوف الى صفة فيكون

غفر له

غفر له الصفات الغالبة كاسود للحية السوداء التيحة للشاة وهذا  
مبنى على انه اذا اطلق الجامع الغنى والاولى والحقاء يرد بها الوقت والكان  
والساعة والحية دون غيرها لا بقرينة كافي الصفات الغالبة فان ثبت  
فلا كلام فيه والافقية اشكال فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع  
ليس صفة للمضاف اذا لا يقال المسجد الوقت بخلاف الاحتمال الاول فان  
الجامع فيه ليس مضافا اليه قطعا وذلك لان المقصود توصيف بالقرينة  
بغنى المقصود بيان ان الجانب للكان غنى لا للكان الغنى له جانب اللهم  
الا ان يقال ان هناك مكانين كل منهما على الجوانب كالمسجد مثلا حيث  
كيفية الزيد في الجانب الغربي فاعلم هو الذي غير الجانب بالشيء الذي  
اعتر جانباً وهو نفس الجانب وهو الذي اضيف اليه اضافة تباينة  
هذا على طبق ما ذكره السليح الا انه يرد عليه ان الجانب يقال لما يلي الشئ من  
الجهات الستة لا للجهة الواقعة في الجوانب الستة واليه اشارة بقوله اللهم  
في العموم والمخصوص بان يصدق كل منهما على كل ما صدق عليه الاخر كذا في الباب  
والمراد في الاتحاد في المفهوم والتساوي الاتحاد فيما صدق عليه بان يصدق  
احدهما على كل ما صدق عليه الاخر وبالعكس التباين في العموم اما اذا  
كان للجنس حقاء لان الشئ في اللغة يتناول الجوهر والاعراض والوجود  
والمعدوم وكذا العن لان معنى الشئ نفسه كذا في الصالح فلا يكون اعم  
فكذلك قد مر في هذا اللفظ فروع الحقيقة اضافة الشئ الى غيره  
لان مدلول اللفظ غير اللفظ او اللوحه ومعنى الحاقه بالصحة اعلم  
بالحر كات الثلث كالصحيح حقيقة او كمال الاول فيما اذا وقع في ابتداء الكلام  
والثاني فيما اذا وقع في غير ابتداء الكلام فان في قوله ابتداء الكلام يعلم ان يقع  
في نية الكلام فهو في حكم ابتداء الكلام لعدم موجب القلب وهو التعليل  
كما في اخره او كما ينبغي لا التباس المرفوع بغيره بسبب القلب على قلب  
الفا بخلاف المقصور فان التباس فيه ليس بسبب قلب الالف بل  
لواقيت الالف ايضا لكان التباس حاصل لا كون الاعراب مقدرا فان قيل



فكان الجواب على هذا ان لا يقرب او الجمع في جاني مسلوبا لئلا يلتبس  
المرفوع بغيره قيل بينهما فرق ذلك ان اصل الالف عدم القلب قبل الياء المحركة  
كما هو اللفظ المشهور القصبية وانما جازع هذا قبلها لانه استحسنوا  
عندهم ان يضاف الواو تركه اذا دعي الى اللبس بخلاف قلب الواو في  
فانه لا امر موجب القلب وهو اجتماع الواو والياء مع سكن العين والياء  
هذا الامر المطرد اللازم لا يتناسى يعرض في بعض الواضع الامر انك تقول  
بمختار ومضطر في الفاعل والمفعول توجب فعلا الضمة بغيرها في قلب الياء  
والما تقرر من قاعدة تها ان الياء اذا كانت ساكنة وانضم ما قبلها قلبت  
وارا يلزم المرفوع الى ما بغير منه فحمله منسيا منسوبا لذلك امر به على  
ما نقله فقالوا لا ب فاضى وايضا اختلفت في توجيه تقييد الالف على الالف  
فقيل وجهه ان الالف احتياج الى اضافة الالف الى المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة  
الالف وقيل وجهه ان الالف بعد من خلاف البرد لعدم الدليل عليه وانما  
هو قاسه على الالف كما يسمى فعلى هذين الوجهين ما وجه تقييد الالف على الالف  
فيما اذا قطع عن الاضافة مع انه لا اضافة ولا خلاف للبرد فيه اللهم الا ان يقال  
انه للواقعة ما سبقه وايضا لا بد لاكثر احتياج الالف الى الاضافة دليل وقيل  
انه اتباع لقوله كما يعلم بغير المر من اخصه بل من اعمه بل من صاحبه بل من بنده  
من الادنى الى الاعلى كما كانت قيل من اخصه بل من اعمه بل من صاحبه بل من بنده  
ولا يلزم جريان هذا الوجه فيه لان المقصود بحركة الالف اتباع وقد يقال انظر  
ان من باب التفتيش في العبارة ولهذا قدم المصنف الشرح الالف على الالف  
ولما لا بد من الجار بدار اوله قدرا ملك والمجار وقد روي في الجار موضع  
بناصة مكة كان به سوق في الماحلية كسوف محاط والواو للمقسم حاله  
فيقول قضاياه وقدره انزل في هذا الموضع واقسم ان سوا الموضوع ليس  
بدارك هكذا ذكر العلامة التفتيش في الشرح ابيات المفصل وظهر منسأد  
ما قيل ان هذا خطاب للموت فلما بينت اصواتنا بينت من تنبها  
استبانته والمراد العلم الحاصل بعد البتة اي وقته كنه للفساد التي في امرنا

وقد تنبأ من العديده والابن جاع الاب والالف للاتباع يقول لا لفساد  
الى اسرار اما عرفت اصواتنا معرفة بينة بغير من وجد من وقل قد عاها  
تقول اي امرأة قايله جعل للفاية ذولا الخطاب مع ان الشاهد من امثاله  
في عبارة المصنفين صيغة الخطاب لا متناع اضافة الالف الى الذكر لان الالف كل  
شي من قبل الرفع مثل الالف والاب كذا في الصحاح ولا اصرار ما قيل انه على حذف  
مضاف اعم زوجه ولو قال ويقال لكان اولى وان نقل بعضهم ان يبين  
واين مال ذلك ويقال في في قال اضافة الى ما المتكلم في بالرد والقلب في الالف  
الاما وجه في قوله يقال ثم اذا اورد وقياس هذه الاسماء ان يلحق بغيره  
يار المتكلم على ما هو عليه كما قيل اخي واخي في افواب واما وجه في قوله انما  
قيل ثم في المرفوع لقروية نزل عن الاضافة وذلك انهم لو اوردوه على اصل  
اخوانه لقالوا قد حذف الياء لخطاها منسيا منسيا فيدور الالف  
على العين كما في دودم ثم قلب الواو الفاعل كما وانضم ما قبلها فتح  
ساكنة معها التوين فتصرف لا لتقار الساكنتين فيبقى الاسم المتمكن على حرف  
واحد وليس ذلك المتمكن من كل اسم فاذا اضافوا فقد زال التوين لا اجل  
الاضافة فوجب ان لا تحذف العين لعدم التقصص يجوزها فوجب ان  
يبقى العين ونحوها وقياس هذا الواو ان يكون ما قبلها من جنسها  
فصار اصله قوي فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء على ما هو قياس  
مثل تظلمت ضمة الفاء كسرة ليصبح النطق بها كذا فحرره الرضى والمعرفي نصر  
واعلم انهم قالوا اصل هذه الاسماء الستة فعل بفتح الفاء والعين الاقوال  
وان لا مهاب والاقول وذوقان لام قوله ها وللام ذوقا قال الرضى اما كون  
افواب وجمام فتصريح العين فاجمعها على افعال كاياء واخاء والاحاء لان  
قياس فعل صحيح العين افعال كجل واجبال واما ذوقا ليل في اذوا على  
فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين مقلها افعال اذوا كخوف واخاف  
وذوقا ليل كخول عينه مؤنثة اعني ذات واصل ذوات كقولهم في مشتأ  
ذوقا فحذفت العين لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلب



في الوثنية دية كطية واما هي فلم يسمع منه احنا حتى سيدل به على تحريك  
عينه ومثنته وهو صفة ما لم يكن عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لا صفة  
اللام فتح العين لان ما قبل تاء الثانية لا بد من فتحها وكذا لا دليل في  
هناك لانه يمكن ان يكون كتمات واما قوله فاصله فهو بفتح الفاء وسكون  
العين فلا ند دليل على الحركة والاصل السكون واما ان لامه ماء فليقول  
افاه واما لام ذوقا فلا عينه واول دليل ذواتا وذوات وذوات ويا  
طوبى اكثر من باب الفتحة والحل على الاغلب اولى واما كون لام اخواب  
وهم وصي واذا فليقولهم ايوان واهوان واهوان واهوان لانه  
وضع صلية الى الوصف باسماء الاجناس وذكرا انهم ارادوا ان  
يضعوا شخصا ما للوصف فلم يثبت لهم ان يقولوا جاء في رجل ذهبت  
يدى فاضافوا اليه فقالوا ذود ذهب اما يعرف ذا الفضل من الناس  
ذو اي لا يعرف اهل فضل من الناس الا من هو من مثل فضل  
لكن اشبه لتناول المضمر وغيره مما هو غير اسم الجنس ودخول  
كل منهما في التثنية بخلاف المضمر وكانه خصي المضمر لما ان بعض تلك  
اسماء حكما حاصلا عند اضافة الى ياء المتكلم كعدم الرفع في جواب  
والرد في نحو فم فتعني ان يكون الرفع في ذلك الحكم نبيح اضافة الى المضمر  
يعني ليس اضافة الى المضمر اصلا حتى يكون له ذلك الحكم عند اضافة  
الى ما هو المتكلم وليس مقصود بيان اضافة حتى يلزم بيان تعيين  
المضاف اليه وهو اسم الجنس وينبغي ما عداه وهو تابع منقول من  
الوصفية الى اسمية اشارة الى دفع ما قبل ان فاعلا اضافة لا يجمع على  
فاعل لم يجعل جمع تابعة مع انه فاعله اضافة يجمع على فاعل ايضا لانه  
يصدر اقسام اسم لا الحلية ووجه انه نقل من الوصفية الى اسمية جعل  
اسما لهذا النوع من اسم فاعل غير فاعل اسما لكا هو وجمع على  
فاعل لعدم كونها من افراد المحدود ونقص ان ما ينقص لو كان  
من افراد لا يخرج لانه لا يكون الحد بها الحرف في بعض افراد المحدود

اي سخر مننا لفظ اراد بان المراد بالثاني المنحى الخاص كما هو  
من كلامه فليس في الشار الا الى نفسه واما لرفع ما يورد على تعريف  
من الثالث فصاعدا الا بوجهي كما قيل انه لرفع ما يورد طرفان جعل  
الثاني بمعنى المتأخر والاعتناء ثانيا في الرتبة بالاضافة الى مبتدع  
واول كلامه ناظر الى الرفع الاول واخر كلامه الى الثاني فدخل فيه تابع  
الثاني والثالث فان التابع الثاني وان كان متأخرا عن المبتدع <sup>هنا</sup>  
وبالذات في الذكر الا انه متعلق بمتبعه ككونه تابعا لانا يما لتابع  
يكون متأخرا عنه بدرجة فيكون ثانيا اي بحسب اعراب سابعة لا بحسب  
اذ العرض الواحد بالشخص لا يتوارد على محلهن ناس كلاهما من جهة  
واحدة شخصية قيل ان ما ذكره لا يظهر في الصفة المارحة والزامة  
والتي يترجم او التاكيد بان المقصود ليس الى نسبة الفعل الى الشئ  
وتابعه بل الى المبتدع وهذا التابع للمبتدع او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد  
وعطف البيان وبعض المظروفات انتهى ولا يخفى انه كما يكون المقصود في الصفة  
المخصصة الى الفعل التابع والمبتدع كذلك في غيرهما من الصفة المارحة  
وغيرها ما ذكره يكون المقصود اليها معا وان لم تكن للاحتراز عن غير الموصوفات  
بها وذلك ان المقصود من قولك بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بسم رب العزة  
المتصف في نفسه بالرحمة وكذا المقصود من قولك اعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم ان العوذ من الشيطان الرجيم في نفسه وكذا من جاء زيد في نفسه  
وكذا من جاء زيد ان الحج منسوب الى زيد نفسه لا الى متعلقه ومن اضم  
بانه ابو حفص عمر ان الذي اقسام ابو حفص هو عمر لا غيره مما يسمى بابي  
وكذا المقصود من قولك ارحم زيدا المظلوم طلب الرحمة على زيد المتصف  
بالظلمة الذي قصد بحج اظهار الرحمة عليه ولكن هذا المعنى من حيث  
يقضى مستد اليه اشارة الى دفع اعتراضه او رده الرضى على المقصود  
وذلك ان المصنف قال في الشرح قوله من جهة واحدة يخرج عنه المبتدع والثاني  
والثالث من باب علمت واعلمت وكذا فان باب اعطيت لانهما ثوان بامر اب

بدر صين



ما عراب سابقها ولكن من غير جهة واحدة قال الرضي فيه فظ لان ارتفاع  
 المتباد والخبر من جهة واحدة وهي كونها حادثة الكلام وان تصاب الاسماء المذكورة  
 من جهة واحدة وهي كونها فضلا وان قلنا يتعين الجاهات بسبب تغير اسم  
 واحد من الاول والثاني قلنا ان تقول ارتفاع زيد في جاري زيد الظرف  
 من جهة كونها فاعلا وارتفاع الظرف من كونها صفة وكذا باقي التوابع وتجب  
 الرفع على ما ذكره السيد الشريف قدس سره في حواشي التهذيب الرضي وتبينها  
 السامع ان المراد بالجهة الواحدة وحدة تعلق الصواب بالعمول ان وعدم تعلقها  
 وبالجهات المتعددة فقدر التعلقات وتبينها وتبينها يلزم الجهات بتغير الاسم  
 قوله جاري زيد الظرف لم يتغير تعلق العامل فيها بل من حيث يقتضي مسندا  
 اليه عملها بخلاف الاشياء المذكورة فانه يتغير تعلقها فان التجرير من  
 حيث انه يقتضي المسند اليه صان عامل في المسند ومن حيث يقتضي مسندا  
 صان عامل في الخبر فلا يرد نحو جاني هو لان الرجال لا صولاد وان كان متبنا  
 الا انه محرم بخلافه فيكون اعلم به المحل الرفع وان نحو يار زيد ولا رمل الضم والفتح  
 فيها اعراب حكمها المتباينة ما حركت الاعراب لان التعريف اما يكون بالجنس  
 وبالجنس يعني ان التعريف يكون بالماهية وبالماهية لا بالافراد لان التعريف  
 يكون بالجنس والفصل والخاصة وهي كليات الجنس فلا تكون عين الافراد فلا يصلح  
 الافراد ان يكون مرفعا او مفعولا بل يدخل على المحدود ولا على الحد فاذا دخل  
 كلمة على الحد فاذا ان المحدود صدق على افراد الحد فلا يكون شئ ما يصدق  
 عليه الحد من افراد المحدود ويصدق عليه المحدود فلا يكون غير المحدود  
 لا يكون مانعا والظاهر ان حصر المحدود في كل افراد الحد لا يكون فرد من افراد  
 المحدود خارجا من افراد الحد حتى لا يكون جامعا لخرجه بعض افراد المحدود  
 عن الحد فيكون جميع الحد ومنه كالمخصوص عليه فلا يصدق ذلك او د كلمة كل  
 التفت قدومه على سائر التوابع لانه اكثر متابعة لانه يتبع المنعوت في  
 الاعراب والتعريف والتكليم والافراد والتشبيه والجمع والتذكير والتأنيث  
 بخلاف سائر التوابع ولانه اكثر استعمالا لاولي فرائده لانه يكون للتوضيح

والتخصيص

والتخصيص وغيرهما من الفوائد ما ينبغي ذكره اي تدل بهية تركيبة مع  
 متبوعه وانما قال بهية التركيبه حال الافراد يدل على معنى مطلقا لا على معنى  
 في متبوعه قال المصنف هذا القيد لرفع وهم التوهم في مثل ضربت زيدا قائما اذ اخل  
 في الحد فان سلم انه تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالة على ذلك  
 مطلقا وانما هو مقيد بحال الظرف وقال الشارحون انه اخر ان من الى الان  
 معنى قوله مطلقا عن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال  
 وان دل على معنى في متبوعه كمن مقيد بحال صدور الفعل عنه او وقوعه عليه  
 وان قوله يدل على معنى في متبوعه اخر ان من سائر التوابع واعترض عليه الرضي  
 بانه قد خرج الى حال بقيد التابع وهذا لا يخفى لا يرد على المصنف لان هذا القيد  
 عنه لرفع التوهم وان التأكيد المقيد للاحاطة داخل في الحد غير خارج عنه وكذا  
 البدل والمطوف في اعجبني زيد علمه والعجبت زيد علمه والشارح رحمه جعل  
 مطلقا قيد الدلالة على معنى ان قلنا الدلالة غير مقيدة بمادة دون مادة  
 وجعله اخر ان من سائر التوابع وجعل قوله يدل على معنى في متبوعه لتحقيق  
 الماهية وبما لا الواقع وهو الظ الذي لا يرد عليه شئ من الاشكال فان جعل  
 مطلقا صفة الدلالة لا ساعده العبارة لانه يجب تأنيث مطلقا قلنا ان  
 ان يوجب بان يؤخذ الدلالة بالافراد ان معنى الدلالة انهمام المعنى من اللفظ  
 قوله مطلقا لا معنى قوله معنى يحدد المضاف اي يدل على معنى حال كونه  
 الدلالة عليه مطلقا عن مقيدة بمادة وقوله اي دلالة مطلقا بيان الحاصل المعنى  
 وفائدة تخصيصه او توضيح معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتغال  
 الحاصل في التكرار ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتغال الحاصل في المعارف  
 اعلاما كانت او لا نحو زيد العالم والرجل القاض اي لغرض الدلالة على المعنى  
 الواقع في المتبوع كما قال الرضي وبتبعه الشارح انه والمراد انه اذا كان موضوعا  
 للمعنى لا لغيره على الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع لا الذات وقيل ان المقيد  
 الذي هو المعنى الراجع الى المضافة ببيانته عموما وخصوصا اي وضعاما  
 ودلالة عامة بان يكون في جميع الاستعمالات كالمنسوب والمضاف

الحال



الى اسم الجنس فان لما موصوف في جميع المواضع اما ظاهرا او مقورا او ضمنا  
خاصا او دلالة خاصة بان يكون في بعض استعالاتها اسم الجنس المأمور بالنظر  
الى اسم الانسان فانه موضع للدلالة على اسم الاشارة نحو هذا الرجل وهو  
الرجولية كذا قال الرضي وقيل هو تقييد الذات كما قال السارح فانه التقييد  
امر فائده على الذات المزمعة بمنزلة معنى حاصل فيها وقيل هو الزكوة واما اذا  
جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو رب زيد الرجل اي الجاهل في الرجولية فليس  
اسم الجنس موضوعا للمعنى في متبوعه لذلك استعمل الرجل بمعنى الجاهل في الرجولية  
ليس وضمنا كان استعمال اسد بمعنى شجاع في قوله من رب برجل اسد ليس  
وضمنا وكما في الواقع صفة للتكبر بشرط قصور المدح وكما سم الاشارة الواقع  
صفة للعلم او المضاف الى العلم او المضمون او الممثل واما في غير هذه المواضع فلا يقع  
صفة التي هو في حكم التكرار اما قال ذلك بطله على ما ذكره الرضي من ان الجملة  
ليست بتكرار ولا مضافة لان التعريف والتكلم من خواص الذات واسئل عليه  
بكلام لا حاصل للمكانة والسياسة للتعريف وقال بعضهم انها تارة لان التعريف عند  
التعويضي غير المضمرة والاشارة والوصول والاعمال وكلها منتزعة فيها فلا  
فلا يحصل التعريف فيها ولانه حكم والاحكام تكرار الالباب ولا يعيد لا يسوق الى  
الرضي بسرعة واذا لم يكن فيها الضمير المربط يكون اجنبية ولا تحصل الصا  
الموصوف بحقوق الصفة فلو قلت من رب برجل قام عمر ولم يكن الرجل  
موصف بقيام عمر وجه فلا يختص به كذا في الرضي وقد يصرح مالك في شرح  
التسهيل على ان خلف الضمير العائد من الجملة الى الموصوف على ما نقل عن  
ابن قاسم وصاحب التعليق كقوله كان خفيف البتل من فوق عجزها عوارف  
تخل اخطاء الغاء مظنفت خفيف البتل رويها والجنس مقبض الغرس عوارف  
جمع عازفة عازفة عن الشيء اضرقت عنه والمظنفت هو الذي يعطى المظنفت  
وهو راس من رؤس الجبل سببه روي السهام التي تجتمع من فوق مقبض  
القوس بدوي تمل جرم مشرفات اخطا غار عن مشعل على راس الجبل فقوله  
اخطا الغاء مظنفت جملة في محل جرم صفة لمخل او في رفع صفة لعوارف ولم

هذه الجملة على ضمير يعود الى الموصوف بها لكن اعني عند الالف واللام اي غير ما  
ولم يذكرها من كتب النحو غير هذا فعلم منه ان الضمير يقيمن للربط في الجملة الواقعة  
الواقعة صفة عند الجهل ومن ان ما لا الى ايضا لا يغيرها كما في الجملة الجزئية  
الواقعة خبر المبتداء فيصح الملازمة فلا يرد ما قيل في الملازمة والناقضة  
بحوز حصول الربط كما في خبر المبتداء اي بحال قائمة به فان قلت نحو من برجل  
حسنى دامة او نفسه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسنى قائم برجل قلت  
يؤخذ الموصوف المجموع من الذات والوصف فالذات بالنسبة الى المجموع متعلق  
كما في برجل حسنى الوجه اي حقيقة اعتبارية بغيره المتعلق باعتبار نسبة الى  
المتعلق لا باعتبار افراد معان تلك الصفة في الحقيقة صفة لذلك الموصوف  
فاذا قلت من رب برجل قائم غلامه او ابوه فالقائم غلامه ابوه وهو الرجل وما في صفة  
الابن لذلك وان اعتبره ليس امر حقيقيا قائما به كالحسن القائم في مثل وروى  
برجل حسنى فان الحسنى كيفية له في نفسه الامر ولم يخصصه بالقيام المحقق ذلك  
مخرج به عليه كذا ذكره ابن الحافظ في شرح الفصل في عشرة نوقد منها في كل  
تركيب اربعة لا تتألف في المعنى فهو توافق في جميع الاحوال الغير المتناقضة  
والا يلزم ان يكون الشيء الواحد في حالة واحدة مذكرا او مؤنثا ومفرا او مذكرا  
ومعنى وجوبا او كان صفة مؤنثة تحرى على الزكوة كعلامة لكون الثاني للباقي  
الذي اجتمع فيه فاعلان في الظلال في الحقيقة او من العلوم ان لا يكون  
الفعل واحد فاعلان الا يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية بان يجعل علامة  
دالة على كون الفاعل جمعا كما في التانيث في نحو قامت هذا بذل على ثانياث  
الفاعل ويجعل المضمير يؤول الى الضمير ويجعل الفعل جبرا مقدما على السواء  
في لا يجمع فيه فاعلان في الظلال ايضا كما قامت هذا وكما في لغز اكلو في الرغبت  
وكما في اسر والنحو الذين ظلموا لانه يدل على الزاين لا على قيام مضمي بها لانه  
لم يوضع للدلالة على المعنى بل على الذات ولذا استغاضا والمال كذا قال الرضي  
شرح الفصل وينجبه عليه ما اورد في الضمير المراجع الى المشوق فيه معنى الوصفية  
اسد اختصاصا اشارة بذلك الى ان المراد بالاحصية والمساواة الزيادة



والمساواة في مرتبة التعريف والى توصية الإرادة بالاختصاص الاعرف لان يكون  
الموصوف اخص او مساو لمعنى ان يطاول عليه لفظ الموصوف من الاخر اقل  
ما يطاول عليه لفظ الصفة او مساو له في ذلك لا يطرده نحو ما في الرجل العاقل فان  
العاقل اقل افراد من الرجل والفعول عن سبويه وعليه جمهور النحاة كونه  
ان اعرفه المصنرات اما كونه المصنرات اعرف العارف فلان كونه الحكم والمخاطب  
اعرف ظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يعينه جعله بمنزلة  
وضع اليد واما يكون العلم اعرف من اسم الاشارة فلان العلم ذات حقيقة مخصوصة  
عند الواضع كما انه عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فلان مدلوله عند الواضع  
ذات معينة كانت وتعينها عند المستعمل بان يعرب به الاشارة الحسية او الصفة  
واما كونه اسم الاشارة اعرف من العرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم  
الاشارة بالعين والطلب معا ومدلوله في اللام وكذا مدلول الموصوف يعرف  
بالقلب دون العين فما اجتمع فيه معرفة بالعين والقلب اعرف مما يعرف بالقلب  
واما ان المضاف الى احد اربعة تعريفات المضاف اليه سواء لانه يكتب  
التعريف منه هذا عند سبويه واما عند المرد فان تعريف المضاف انقص  
من تعريف المضاف اليه لانه يكتب منه ولذا يوصف الى المضاف لا يوصف  
المستفاد عن الظرف في قوله رأت غلام الرجل اعرف من قوله لا اضمه عند  
سبويه هو وصف لغلام فزيادة فيما بعد او بالمضاف الى مثله مبنى على من ذهب  
المرد والافلا حاجة اليه لان المضاف الى احد اربعة مساو للمضاف اليه عند  
سبويه لا انقص منه المقتضى لبيان الجنس حقيقة ذات البهم لانه من  
الذات فيقتضى صفة تعين ذاتها فان قيل ان حقيقة الذات كما يتبين بالشمس  
المعرف باللام يتبين بالعلم ايضا فاجبه تخصيصه بذي اللام قيل تعريف  
البهم مناسب لتعريف اللام لان تعريف اللام لا يسلب ولا يفسخ وكذا تعريف  
اللام لا يقبل التثنية واما تعريف العلم فيقبل التثنية واما الاضافة فلا فيقيد التعريف  
في جميع احواله كما ذكره صاحب التامل شامخ الحافيه لا يختص بجنس  
دو جنس اي لا يختص بنوع واحد ولا نفع كالا انسان والفرس والبقرة وما

بجلات

بخلاف هذا العالم فانه يختص بنوع من الحيوان فكذا ذلك بهذا الرجل  
العلم بل المقصود متبوعا لما لا نراهما جميعا بالصفة للتوضيح او التخصيص  
او غيرهما وكذا عطف البيان اجمعي للتوضيح والتأكيد للتقدير واجيب  
بان المراد بكونه المتنوع مقصودا بالنسبة ان لا يكون لتوضيح ذكر التابع ولا  
يحق ان ارادة هذا المعنى عن قوله مقصودا ظاهر كما ان ارادة ظاهره قوله  
في تعريف البدل لانه المراد ان المتنوع غير مقصود بل هو التوطئة للبدل الذي  
هو المقصود وليس بعيدا قيل لكن على هذا التوجيه يدخل بدل النطق عن  
مرتب برجل حار في التعريف ولو جعل قوله بوسط من قام الحد يكون مخالفا  
عنه ايضا وقيل اجيب من اجيب هذا الاشكال بان التابع والمتنوع مقصودان  
بالنسبة وان كان احدهما بالاقبات والاخر بالنفي قيل هذا الجواب طائفي لا وكي  
واما في بل فاما يصح اذا جعل المتنوع فيه مقابلا للتابع في الحكم اثباتا وخفيا  
لا اذا جعل في حكم المسكوت اعلم ان المراد بالتوطئة ان لا يكون مقصودا أصليا  
كما في البدل فالمتنوع في بل ينفي ان يكون مقصودا في الجملة وليس كذلك فلا يجه  
ما ذكره الشارع من الجواب لا يلزم ان يكون لعطف الثاني على الاولى  
جعل الثاني تابعا للموصوف الاولها منزهة عن العيوب الاولى لها  
كتاب معلوم اذ ليس الواو عينا في نظم الآية بدليل جواز افراد ما انفصل  
بداي بدليل افراده وتخصيصه بالتاكيد وقد يتصل به فيحصل له نوع استقلال  
وهو باطل لقيام بينهما خصي الاختصاص بترك التأكيد الواجب لان  
طول الكلام قد يغني عما هو الواجب وفي استعارة المرفوع له مدلول اي  
للمرفوع لان فيه استعارة الاعلى للادنى لان المرفوع عمدة والمجوز روضة اذ  
بين لا يضاف الا الى المقدر اذ لا يمكن ان يكون بيان بين بالنسبة الى الحكم  
وحده وبني بالنسبة الى المخاطب وحده لان الهيئة يقتضى طرفين  
جزائري كما في الحرف الزايد يعني ان هذا ليس باقل من الحرف الزايد  
واما لا تفي وكذا هذا فيما يجوز له ويمنع له يعني لا يريدون بقوله  
ان العطف في المقطوع عليه ان كل حكم ثبت للمعطوف علم مطلقا



يجب بثبوت المعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على التوكيد وبالعكس  
وعطف العرب على المنى وعطف الفهم على التثنية والجمع وبالعكس بل المراد  
لاخص من ذلك وهو ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر  
الى نفسه يجب بثبوت المعطوف كما اذا رزق في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله  
جملة ذات ضمير عائد اليه كونه صلة له لم يمتد في المعطوف وكما اذا اقتضى  
ما قبله كونه نكرة كقولهم ربيب وعمر وكم وجب كون المعطوف كذلك كقولهم  
ان لا يكون ما يقتضي الحكم في المعطوف عليه منتفيا في المعطوف حتى لا يجوز  
تجريد عن الاصل في نحو يا زيد وطارث فيستدرك التكميل او في حكم الانفصال  
او محمول على نكرة الضم كونه رجلا على الشدة كذا في الحاشية الهية  
ورده عليه بان الضم انما يكون نكرة اذا لم يكن معار وجود عليه واما اذا كان  
فلا وجه للتشكيك وضمير سخطها عائد الى الشاة وايضا نكرة الضمير شاذ  
ليس بقياس وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فلا يصح القياس  
على ربه رجلا كذا في بعض شروح الحاشية الهية فقوله على الشدة قد يتعلق  
ومر ببط بقوله كره رجلا لا جواب اضر كما قيل فتعين الرفع على ان يكون  
فرا مقدر ما ابتدء هو عزم ولا يقال ههنا احتمال اخر وهو ان ذا صفة مبتدأ  
وعزم فاعل قائم مقام الخبر لانا فنقول المقصود في العطف لا في احتمال اخر  
اي فاد لها نسبة الى السببية اشار بذلك الى معنى اضافة الفاء الى  
البينة وتوجيه ما قرى في الجواب بوجه اربعة احدها ما ذكره المصنف ان  
الفاء للسببية لا للعطف ولا يثبت فيها ذلك والثالثة انما للسببية  
مع العطف لكن السببية تجعل الجملة كجملة واحدة فيكون بالربط  
الواحد وهو الذي في الاولى كما في الجملة الواحدة والثالثة ان يفهم من  
السببية سببية الجملة الاولى والثانية لا مطلوبة السببية فيكون المنع  
الذي يطر ويقتضيه ريد سببية فيكون في قوة الربط فلا حاجة  
الى العائد والاربع تقدير الربط اي بسبب طر انه واذا عطف  
قال الرضي معنى قولهم المعطف على عاملين ان يعطف بحرف واحد

معملين

معملين مختلفين على معول واحد فاما على فلا يعطف العولان على عاملين بل  
على معول واحد انتهى ولما كان معنى قولهم ذلك اختلفوا في توجيهه فقال  
الرضي وعزم من الشارحين انه على حذف المضاف اي على معول واحد  
فعلى هذا التوجيه الجار والمجرور ثابت عن الفاعل وقال الشارح  
من جيل اسناد الفعل الى المصدر اي اذا دفع العطف في الكلام بناء على  
وجود عاملين وقال بعض الشارحين اللباب ان العطف ههنا بالمعنى  
اللفظي اي اذا قبل الاسماء على عاملين فان يجعلها في جملة معول واحد  
بان عطفها عليها والحق يا ويلات لقوله ما لها واحد الا ان التاويل لا يخر  
بعيد عن الارادة من لفظ العطف كقولهم لا استخفم تلاتا كان  
يعني ليس في صورة رجل بل الرجل من له حصان سبعة واحصاف  
بهيئة وليس كل نار توقد في الليل بناء واما النار نار توقد لغيرها ايضا  
فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا يعني اذا ورد هذا العطف في  
كلامهم وجاز بحسب الظاهر والصورة فوجيز جائز بحسب الحقيقة  
لان الحرف المضيف لا يوجب ان يقوم مقام عاملين مختلفين ويكون  
كاملين فلا بد من التاويل في الامثلة التي وردت ههنا هذا العطف  
وفي هذا الشارة الى الجواب عن الاعتراض الذي اورد في الحاشية  
الهية و هو ان كلمة اذا والماضي يدلان على وجود العطف وورده  
في كلامهم فكيف يترتب عدم الجواز لانه في قوة اذا جاز هذا العطف  
لم يجر هذا العطف فيترتب عدم الشيء على وجوده وتقرر الجواب  
اذا جاز هذا العطف بحسب الصورة والظاهر لم يجر بحسب الحقيقة  
فلا يلزم ترتب عدم الشيء على وجوده فانه يجوز هذا العطف  
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة يعني ان الفراء يجوز هذا  
العطف مطلقا بحسب الحقيقة ايضا ولا ياول الامثلة كما  
اول سيبويه ولا يقتصر السماع كما اقتصر الجمهور عليها وهو غي  
في الوارد في المحرر وعمي واذا كان من ذهب الفراء جواز هذا العطف



مطلقا فتقيم الخلاف وهو الاول والاخير اذا لو اخر عن قول الا في نحو  
 في الدارين يد والحج عمري لغم منه ان العطف في مثل ايضا غير جائز عند  
 محاضرين هذا المعنى في قوله خلافا لسيبويه والراجح خلافه والحاصل  
 ان المدعى هنا عدم الجواز الا في الصورة المنشأة بخلاف الفراء  
 متعلق بالجزء الاخير الاول من المعنى خلافا لسيبويه بالجزم الاخر منها  
 فلا يتجه على الصواب قوله خلافا للفراء بيان المخالفة قبل تمام الحكم  
 يعني الا في صورة تقديم الجرد وتأخير المرفوع اراد ان الجائز هو ما  
 كان فيه الجرد مقدما على المرفوع او المنصوب في كل واحد من العطف  
 والعطف عليهما في الامثلة التي استشهد به الفراء وقد صرح بذلك  
 في شرحه قال السيد الشريف وهو الاول لا ما ذكره في بعض الشروح  
 اما لا تسلم تسعة جود منها ستة ومنع ثلثة والا فقام التسعة  
 هي ما دفع فيه الثاني من العطف في عليها سواء كان الاول منها مجرورا  
 او مرفوعا او منصوبا او منصوب في الثاني كذلك وما كان الثاني منها مجرورا  
 كذلك بل يحلها على حذف المضاف اليه على حاله والتقدير والحق نادى  
 ولا حل ايضا فيكون من باب العطف على معولي عامل واحد وهو جائز  
 اتفاقا وعرض عليه بان حذف المضاف وتبقى المضاف اليه على اعرابه  
 خارج عن القياس واجيب بان ابقاء المضاف على اعرابه وان كان  
 شاذا لكان على حذف المضاف في مثل هذا الوضع اي فيما اذا كان لفظ المضاف  
 المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شئ اخر قياسي اي في كونه منسوبا  
 او منسوبا اليه اراد ان المصطلح بالنسبة ليتناول كونه منسوبا  
 ومنسوبا اليه والظان حاله وكونه منسوبا اليه واحد لا فرق بينهما  
 فقوله في النسبة بيان للامر كما صرح به الرضي فلذا قيل ان كلمة في معنى  
 من وذلك الرفع بان يكون بتكرار اللفظ ولا يرفع هذا التكرار ليعنى  
 لان لو قلنا ضرب زيد نفسه بناء على ان المذكور عموما وكذلك ان ظففت  
 بر الفعلة عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا يتغلق اما البديل

والعطف

والعطف فظاهر فخرجهما به لانها يقران المتبوع وانما هما مقصودان  
 بالنسبة في انفسها واما بالصفة فلا ينافيان اذ قدمت التوضيح الرضا  
 هو حال المتبوع لكن تلك الافادة ليست بالوضع يخرج بمقوله بغير  
 امر المتبوع لان المراد التفرع بالوضع واما عطف البيان فهو وان كان  
 يقرر امر المتبوع وحاله الذي هو التوضيح بالوضع لكن ذلك التفرع  
 ليس بالنسبة او الشمول لان العنود منه توضيح المتبوع لاني كونه  
 منسوبا اليه او شاملا لمصوله ملا حطة المعنى لاني ملا حطة النفس  
 لتكرار ذوات اللفظ او لضرورة واعية الى المخالفة بمعنى ان المخالفة  
 لاجل الضرورة فهو في حكم التلخيص فكانه تلفظ بالاصل وقيل انفراد  
 الاول لاخر في بينهما بحسب المفهوم فكانه هو لفظا لكن على هذا يدخل  
 نحو اصفون اصفون كراهما مع انه تأكيد معنوي واجيب بمنع  
 ترادفهما لما انهما متعارفان اصل المفهوم كما حققه الرضي وتعم السامع  
 واما نحو حيث حيث فقد قرروا انه من باب المركبات التي لا نسبة  
 بينهما الا من باب التأكيد ويمكن استنباط مناسبات ضمنية بين  
 هذه المعان ومعناها التأكيد الى الجامع بينهما معنى الركابة والظهور  
 فالشئ اذا تم ان يكون او كروا ظهر وكذلك اذا سال المرء يكون ظاهرا  
 وكذلك اذا ردى واذا الحال انتهى مع شدة التعريف يكون اظهر واشد فينا  
 كل منهما مع التأكيد الذي هو بقوة المتبوع والظهور بحيث لا تشبه  
 على التسامح باختلاف صيغتهما فلو اريد الموند بغير الضمير فقط وبغير  
 الصنع مع المنفى المذكر والموند ومجموعهما انفسهما بايراد صيغة الجمع  
 للحاق التشبيه بالجمع او لكونها اقل الجمع ويقال نفسا معا على ما  
 حكاه كيسان عن بعض العرب والاولى لكرامتهم في الاضافة الكثير  
 الاستعمال اجماعا مثلي مع امتصاليها لفظا ومعنى اما لفظا فبالا فاما  
 واما معنى فلان المضاف اليه جزء المضاف ثم لفظ الجمع او لاني لفظ  
 المفرد لما نسبة بينهما في كونهما ضمرا الى اخر يصح اقرافهما حسبا



يعني بالافراق المحسوس ان يكون له اجزاء يمتزج بعضها عن بعض كاجزاء العوم  
و بالافراق الحكمي ان يكون اجزاء متصلة ويكون افراقها بالنسبة الى بعض  
الاحكام كالعدد والدار وزيد فان اجزاءه يفرق بالنسبة الى بعض الافعال  
كالشئ والبيع فيجوز ان يكون لكل نحو اشترى العدد كله فانه يصح شراؤه  
بعضه دون الباقي ولا يفرق اجزائه حكميا بالنسبة الى بعض الافعال  
كالبيع والتهاب فلا نقول جازا العدد كله وذات زيدا كله فان اجزاء  
العدد لا يفرق بالنسبة الى بعضه دون الباقي لا بالشئ التاكيد بالافعال  
اذ وقع تأكيد المستكفي لانها يستعملان بغير التاكيد **قوله** اي بقصد النسبة  
اليه بنسبة ما نسب اليه وانما نشر به لانه العلوم ان نفس البدل ليس  
مقصودا بنفس ما نسب اليه المتبوع كما يفهم من ظاهر عبارة المتبوع بل  
النسبة اليه يكون مقصودة بنسبة ما نسب اليه المتبوع لان نفس الاخر  
مثلا ليس مقصودا بالجمعي بل بنسبة الجمعي اليه مقصودة بنسبة الى زيد  
**قوله** بل يكون النسبة اليه توطئة وعمه هذا بالنسبة الى التابع قال المصنف  
في شرح الفصل هذا الجدل لا يشك في بدل الفلظ فانه لم يذكر للتوطئة والتمهيد  
وما قيل ان المراد التوطئة حقيقة ما وكما هو المدلول منه في بدل الفلظ توطئة  
حكم لانه في حكم التواطؤ وموجب للتعريف والتكفي في هذا البدل فلا يخفى  
فيه قوله سواء كان ما نسب اليه مستورا او غير مستور فالمراد بالنسبة اعم من النسبة  
الاسنادية والتعليقية **قوله** بل المتبوع مقصود به وانما جمعي بالصفة للدلالة على  
معنى في المتبوع والتاكيد لتقرير النسبة وعطف البيان لتوضيح المتبوع **قوله**  
ويكون الاول توطئة للتأنيق وذلك لبيان ان يكون المقصود من في النسبة الى المشتق  
اثبات تلك النسبة للمستثنى لان يكون في النسبة مقصودا في نفسها فالافعال  
فيما مثل الاضافة في قائم فصلة وانما عمل على التركيب الاضافي ولم يجعلها اعلاما  
كما هو الظاهر لان عبارة الفصل والص في شرحه وكذا شرح الفصل وغيرهما  
وقع هكذا بدل الحكمي بدل البعض في الكل وبدل الاستعمال وبدل الفلظ  
واما اللفظة المقصود منها معناها الاضافي قبل في اختلاف كيفية الاضافة

يكون

يكون بعضها بمعنى من وبعضها بمعنى اللام وبعضها بمعنى المسبب الى السبب  
وبعضها الى غيره فطر لان التابع يجب ان يعرف باعراب سابقة من جهة واحدة  
شخصية فاذا اختلفت كيفية الاضافة لم يبق جهة واحدة لا اختلاف التعلق  
حينئذ لان تعلق العطف عليه بالاعمال يكون ببيان له وتعلق العطف  
نفسه لذلك وهذا النظر لا يرد على الشارع اذ في نسخة وقع هكذا بدل الكل وبدل  
البعض وبدل استعمال وبدل الفلظ وقد دفع عن سمة الاخرى بانه على حذف  
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه على ما هو من حيث البعف ويكون مجموع  
المضاف والمضاف اليه معطوفا على نحوهما وقال بعض المحققين ان النسبة  
بعد ايراد منه مكره الصي لا يرد اعراض الرضى بان هذا الاطلاق يدخل فيه بدل  
الفلظ نحو جاني زيد غلامه او حماره **قوله** حيث يعلم وانما قيد بذلك لان زيد اذا  
كان مجريا لانه يتضمن نسبة الاحجاب اليه نسبة الى خفية من صفة اجمال  
وهذا القيد ايضا مراد في مثال العم ومثال رجب الا سرفانه قد يكون المقصود  
النظر الى الفلظ والى سرح الاسود حينئذ يكون نسبة النظر الى العم نسبة الى الفلظ  
اجمالا فلا يرد ما قيل ان في مثال العم نسبة البدل منه لا يجب النسبة الى البدل  
فكيف لبدل الاستعمال وكذا المثال الاخر **قوله** بان العم ليس جوازه منه بل مركز فيه  
كما تقرر في الرتبة وذلك لان العم كشيء ولهذا قيل النور بخلاف الفلظ فانه  
لطيف مشبه الاجزاء فلا يكون الكثيف جزءا منه فان البزج عبارة عن مجموع  
الدرجات اي التلخيص لان الفلظ اي منطقة يقسم تلك مائة وستين بسبعين  
منها ورجتم يقسم على اثني عشر يسمى كل قسم منها بوجاف البرج مجموع التلخيص  
**قوله** من غير اعتبار ملاسمة بينهما بخلاف غيره من الابدال فانه تقصد اليها  
باختيار الملاسمة بينهما وهذا بيان الواقع والافعال بعد ان غلطت بغيره  
اخرج جميع ذلك **قوله** اي نفس بدل المعرفة واجب قال الرضى ليس هذا على  
الاطلاق بل هو في بدل الحكمي **قوله** كالجواب لانه من نفس التجارة اذ  
يقرب من المعرفة في تقليل الاستعمال **قوله** نحو الزيدون لقيمة اياهم وهو تأكيد  
لفظي لرجوعهما الى شئ واحد فيكون مقصودا واحدا في الرضى **قوله** يلزم ان

الحمد



يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلولها دائما غير معين بل ان يكون  
المقصود انقص دالة من غير المقصود لان ضمير المتكلم والمخاطب اقوى بخلاف  
ضمير الغائب نحو صفة زيد فانه يحتمل غير لان ضمير الغائب يصلح لكل فتيين  
بالدلالة ان الضمير لو اسمر ند فيكون المقصود انقص في الافادة من غير المقصود  
اذ المدلول واحد بخلاف ما اذا لم يتجدد المدلول فانه يتجر بافاده المدلول الا ان  
فحق ان المانع من ابدال النظم الضمير غير الغائب هو اتحاد المدلول وهو  
مفقود في غير بدل القول ولا حاجة الى زيادة التسليم والعرض هكذا يفهم من الرضى  
وقال الخرداني في تعريفه ان المانع فيها مفقود اذ لا يتصور الا بالنسبة الى المدلول  
واحد ولو سلم انه يتصور في الدوليين فالنبوة في صورة اتحاد الدوليين اكثر  
فاعتق في صورة تعابير الدوليين دون صورة الاتحاد اكثر منها قوله امر زيد من المدلول  
والمطف بالجرض والتاكيد اذ غير الصفة لا يعجز متبوعه قوله ولا يلزم من ذلك  
ان يكون اوضح من متبوعه اشترط بعضهم ان يكون مطلق البيان اوضح من متبوعه  
بسبب تحيته بعد اسم مشتق اذ قد علم المصنف في الشرح وبتبع الشارع فقال انه  
غير لازم ليس مقصودا بالنسبة وانما جاء موصفا ولا يلزم من ذلك ان يكون اوضح  
اوضح من متبوعه اذ قد توضح الشيء الشيء عند اجتماعهما وان كان الاول اوضح  
من الثاني لو افترقا كما اذا فرض ان كنية زيد مشتركة بين عشرين واسم بي ثلثي  
فما يرين الاولين فاذا اتبع الاسم الكنية افاد ايضا هما وان كان الكنية اوضح  
الاسم حال لا نفراد مثل جاني ابو عبد الله زيد لانج بقين ابو عبد الله اذ  
ليس في المسلمين في ياني عبد الله مني زيد الا واحد وانما هو مشترك بين  
مسيما وهي تعابير لمسيما ابي عبد الله كما ماسم ما من نقب جواب القسم  
والضمير عايد الى النافذة وكلمة من زائدة والنقب مصدر نقب البعير بالكثير نقب  
بالفتح اذ ارفا حقه والامر عرجة البعير يحصل بالمرحال ونجر ما الى الحق  
وكلف قوله انا ابن التاركة البكري بشري البكري نسبة الى بكرين وبل غير بانه قال  
هذا الرجل وجعله مجتمعا عليه الطر اذ ضرب بالسيف والفاة في المعركة واقعة  
حوله مترقية ابرهاف ووجه ليقع الحمل عليه لانه الحيوان مادام به روى لا يقهر الطير

خصوصا

خصوصا الانسان **قوله** والمعنى الاول اظهر والثاني افيد اما كون الاول  
اظهر فلان المتبادر من قوله التاركة بشري حيث عرف المضاف معرفة باللام ولا  
المضاف اليه ثم جعل بشر عطف بيان مثل الضارب زيد واما كون الثاني  
افيد فلهشمله صورة النداء ايضا فان تعريفه للبشر بالبشرى اي كان كذا  
البشرى الذي هو المجهول بنفسه فلا يفيده معرفة بخلاف اذا عرف ما حقه الى ان  
بالمشابهة المنقبة في تعريف العرب هو صفة المناسبة يعني ان المراد بالمسابقة  
للمنقبة هذه المناسبة التي وقعت في تعريف البشري الوجب للبشر لا مطلوب  
المناسبة التي يوجد في غير المصنف ايضا اعني التي فسر لها صاحب الفضل  
الامر الاخص الذي هو احد فهام صفة المناسبة والا يلزم ان يكون كل ما فيه  
المشابهة من اقسام المناسبة ممر يا فلا يتجه ما قيل الاولى ان يقال هو المناسبة  
**قوله** البشري على الاطلاق وهو مخرجته وسكونه لا يعامل في لا يلزم ذلك فان قيل  
يملك معرفة بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي  
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بفعل اللام قلنا معرفة هذه الامور بكنها  
لا يحصل الا بعد معرفة الشيء وقد قرر ان معرفة الشيء بكنها لا يحصل الا بعد معرفة  
اجزائه بكنها او اضافة اليه اي الى البشري مطلقا عند البعض اما بانقياسها  
معها وبانقياسها احد هما فالاول نحو لانه عشر اربعة خمسة عشر من الاعداد لمقاها  
على المطاسب فانه غير مركب مع مناسبة لبشري الاصل يتضمنه معنى الحرف الثاني  
نحو هو الذي قام هؤلاء فانه انتق فيه عدم المشابهة لكونها مشابهة لبشري الاصل  
الذي هو الحرف ونحو زيد عمر فانه انتق فيه المركب لا عدم المشابهة لكونه  
غير مشابه لبشري ابناء التقدم ما هو مفهوم وجودي فالمركب في تعريف العرب  
مفهوم وجودي وعدم المشابهة مفهوم عدمي فقدم التركيب على عدم المشابهة  
وفي تعريف البشري من حيث حركات واخره وسكونها يعني ان هذه القاب  
مضافة الى البشري وجعلت القاب من حيث حركات واخره وسكونها وانما  
القاب لا من حيث نفسه فان لغة المفهوم والمفوض والمكسوب والتساكن  
والاضافة هذه الملازمة وهذا كالموصف بحال متعلقه الموصوف فانه



للتعلق وانما جعل وصفا للموصوف للملازمة فيذكر في القاب التي  
في العرب وبالعكس ان يذكر في الضم والفتح والكسر والوقف في مركبات  
العرب ويذكر في الرفع والنصب والجر والجرم في مركبات النفي فلا يفرق  
بينهما تقريبا على السماع والثابت باعتبار الجوز وذلك ان الضم اذا كان  
بين المجرى والمجرى لا يرفع ولا يجر في التثنية والثابت في الرفع  
بالرفع عطف على اسماء الافعال وان كانت اسما ايضا لتقدير باب الاصوات  
فيما بعد ما لا صوت لا باسما والاصوات بناء على انها في انفسها اسما لان المراد بها  
ما يحكي بها اصوات الهائم لا نفس اصواتها حتى يضاف الاسماء اليها وبعض  
الظروف لان جميعها ليست منية بل بعضها بخلاف الموصولات والمركبات  
فان جميعها منية لان اياها ايضا منية عن حرف صور صلتها وكذا المركبات  
التي لا تنسب بينها للمزادة منية ايضا اما ص كذا جزئية نحو خمسة عشر او  
باحد جزئية نحو عليل فلا يرد ما قيل ينبغي ان يقول وتبع المركبات لان  
المركبات تسمان قسمين نحو خمسة عشر وقسم معرب نحو عليل فان اصل  
البناء على السكون لانه ضد الاعراب واصلة الحركات من حيث انه ممكن يحكي  
عن نفسه الظاهر انه زاد قيد الحيشية للاحرار عن لفظ الحكم والمخاطب  
فانما وان وصفا للدلالة على الحكم والمخاطب لانها لم توضع ولم يدال عليها  
من تلك الحيشية بخلاف ايا وان والنحويون لم يعبروا بالحيشية ويجوزون لفظ  
الحكم والمخاطب فانها لم توضع للحكم والمخاطب والظن ما حمله الشارع في الاسماء  
الظاهرة في حكم الغيب حيث جرى احكامها عليها لا انها في انفسها غيب لان  
مدلولها انها قد يكون مخاطبا وقد يكون غائبا فكانه مقدم معنى الظن يقال  
فكان مقوما معنى اللام الا ان يقال ان الضم يرجع الى لفظ العدل المقوم مقامه  
من اعدوا فكان لفظ العدل مدكوبا من حيث معناه لانه حيث لفظه لانه  
اعاجى به من غير ان يقدم ذكره فالمراد بالتقدم يحكى ان لا يقدم ذكره لالفاظ  
ولا معنى بل يكون في حكم تقدم الذكر وذلك بان يوتي بهما لغيره كتحظيم  
القصة ثم يفسر فيكون قاضيا لمعنى الرى اعلم التقديم فخرى كان في حكم التقديم

وكان

وكان مقوما على ما هو بينه وبين مخاطبه كسائر ما يرجع اليه الضم  
من التقديم لفظا او تقدير لانه لا مانع من الاتصال اذ لا يتقدم الجوز على  
الجار ولا يجوز الفصل بينهما وبين جارية الفصل بين المضاف والمضاف اليه  
وان كان بالنظر في الشعر الا انه ممتنع بواسطة اتصال الضم ولا يجوز  
الجار في محل يكون بحرود مضمرا ولا يكون عا حله امر مضمونا ولا صرفا والضم  
مرفوع ولا يكون الضم بحرود مسندا اليه صفة جرت على غير معنى في او لها  
التي ضربت وتاينتها الى ضرب بدل التنوين بدل تفصيل لا يدل البغض على كل  
كما قيل لان البدل هو كل واحد من اولها وتاينتها لا اوصافا فقط والضم في  
انت الحائتين حوران جاعا وليس نقل الاجماع في هذا المحل صحيح وانما  
هو مدحيت للجهور فان القراء قال ان انت بكما الاسم فالهاء من نفس الحكم  
وقال بعضهم ان الضم هو التاء المتصرفه كانت من نوعه متصلة فلما ارادوا  
انفصاله وعموما عشتل فان قيل العمل مراده اجماع البصريين كما حمل عليه صاحب  
القياس بعبارة الباب قيل هذا لا يدفع الاعراض فان ابن كيسان من البصريين  
وهو قائل بان التاء في انت هي الاسم وهي التي في خوفت ولكنها كثره بان  
فلا اجماع من أهل ولا من البصريين وفي ايا اختلافات كثيرة فقال الخليل و  
للاخفش والمازني ان الاسم المضمم هو بابا وما يتصل به اسما اضيفت اياها  
لقولهم فابا واما السلوب وهو ضعيف لان الضم الاضاف فابا واما السلوب  
شاذ وقال الزجاج والسير في ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمم كان ايا ان يعنى  
نفسه وقال قوم اياك او اياه وياي بكما لها اسما وهو ضعيف اذ ليس في  
الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف احره كاقا ويا وقال بعض  
الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمير هي الا حقه بيا ويا وعامة  
لها بصرة سبها متصلة قال الرضي وليس هذا القول بعيد من السلوب  
وقال سيبويه وهو المختار ان هو ايا وما يتصل به بعد حرف بدل على احوال  
المرجع اليه من الحكم والغيب والمخاطب لما كان ايا مشتركا وذلك لان الواو  
لو كانت اسما لزم اضافة الضم وهو امر لم يثبت في كلامهم كما تقدم فلم يبق



الا ان يكون ايا هو الضمير والواحد المتصلة بحروف تدل على احوال القصور  
لما كان مشتركا **فولوا** اعطوا الخائب حكم الخاطب في ذلك اى في كونه الواحد  
مستتر كايين المثنى المذكر والمؤنث لان الضمير في مثل ضربا وضربا هو الاغلا  
مجموع الالف مع التاء يكون جملتها ستيين كلمة يستعين معنى وذلك بان  
نضرا ثني عشر في الحسنة التي هي المرفوع المتصل والمنصوب المتصل والمنفصل  
والجور المتصل وتأخذ لكل من الحسنة اثني عشر حصة صغيرة الضمير ستيين  
وتأخذ المعاني لكل من اثني عشر ثمانية عشر باران تضرب الثمانية عشر في الحسنة  
الذكورة يصير المعاني ستيين وهذا معنى قوله وينو اللها الامور علا و  
مناسبات اى وجه مناسبات فقوله مناسبات تفسير العلة **فولوا** كما يحذف في امر  
الكلمة المشهورة شئ اى وهذا الاستثناء والاكتفاء بما بقى وليس المراد ان الفاعل  
المستتر محذوف حتى يلزم حذف الفاعل **فولوا** لا ينقلبان ياء يعنى انهما بنفسهما  
وينقلبان ياء بدخول عامل في الصفة والضمائر لا يتغير بدخول ما ليس بعامل  
فيها فلا تكونان ضميرين اما اذا دخل عامل فيهما فانه يتغير بدخولهما الضمير  
المنصوب المتصل الواقع مفعولا مثل ضربا يضرب ضمير مرفوعا عند مانه مع  
الفاعل مثل ضربت فيشتم المنصوب المتصل الى المرفوع المتصل ومثل هو فاع  
فان هو تغير بدخول **فولوا** لان وضع الضمائر للاختصاص لانهما اقل حرفا لانهما  
اما ثلثية او ثنائية بخلاف الاسماء الظاهرة فانهما ثلثية واربعية وخامسة  
والضمير اياهما وانما هو ايا وان كما تقدم **فولوا** لان الاتصال اما يكون باخر الفاعل  
لما تقرب ان المتصل هو المحتاج الى كلمة قبله في اللفظ ويكون كالشتم له وبنية  
الشئ لا ينصوب الا بان يكون في اخر **فولوا** بالمتصل لغيره لا يحصل الا ان  
لو حصل بغيره لم يتحقق تقدير الاتصال وذلك فيما يكون تابعا لما تاء كيدا  
نحو اسكن انت وزوجك الجنة او لا تقولك بعد ذكر اخيك فبنت زيد اياه او  
عطفت نسوة نحو جاني زيد وانت او وقع بعد الاو اى او ذلك اما امرضا اسك  
مع الاول الامر نحو جاني اما انت ان يد او يكون تاني مفعول باب علمت او  
اعطيت وانما قلنا لغرض لا يحصل الا ان احراز من مثل ضربا زيد انا فان الغرض

وهو

وهو اتمام بيشانه زيد وان يحصل ههنا الا انه لم يتعين الفصل بحصول  
لهذا الغرض اذ يحصل بدونه ايضا فيقال زيد امرضا **فولوا** الضمير المرفوع  
لا ينصل الحرف لانه خلاف لغتهم ولانه لو انصل به يوجب استثناء اذ كان  
مع ردا غايبا فيؤدى الى ان يستمر وهو الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم  
كذات شئ المعنى وهذا بخلاف المنصوب والمجور فان اتصالها محذوف ولم يعلم  
ما ذكرنا من المحذوف **فولوا** او يكون مستند اليه صفة تجرب على غير من هو في الصفة  
واسم المفعول والصفة المشبهة بالخرى على غير من هو لم يكن المستند نصفا  
او حالا او صلة او ضمرا الشئ ويكون في الحقيقة مبالغة عن غيره في الشئ فانه  
لما انصل الضمير على خلاف الظاهر يعنى عدل عن الظ الذي هو الاتصال الى الخلف  
انظر تبينها على ان المراد به خلاف الضمير والا فلا حاجة الى العدول وعن الظ اذا  
لا يعدل عن الظ الا لئلا يقتضيا على ما هو الاصل وهو العاقل شرف وجعل  
غيره تابعا له بدليل نحو الرزق والصار بوجه نحو بصيغة الجمع ولو كان  
نحو فاعلا لوجب اخراجه ويقال ضاربهم نحو كادوا عن الرمحى لان المستند  
السببي بحسب افراده لانه كما فعل اذا قدم على الاسم لا ينف ولا يجمع **فولوا** البعز  
المتكلم في تأخر الاعرف لانه لم يضر فيما هو الكلمة الواحدة والجملة واحدة اول  
الوجه طعن كما لم يقد فيما اذا حصل به بانه اورد على خلاف الاصل وان كان  
ليجده اخر الا انه انما قدم الاول فيما هو الكلمة الواحدة لكونه معنى الفاعلية  
فهو مستحق التقديم كما ينبغي وحكي عن سيبويه نحو تر الا فصل نحو اعطيتهم  
لان التاني وان كان اعرف لكن الاخر منه معنى الفاعلية فهو سيقوم التقديم نظرا  
الى الترجيح المعنوي عن الترجيح اللفظي كذا في الخواشي الهندية باعتبار عدم الاعتداد  
بالفضول بالمتصل كما افضل لكونه كالجزء من الفعل واما الاعتداد به فلكونه فضلا  
في نفسه لانه كان في الاصل خبر المبتداء ويجب ان يكون خبر المبتداء ضمير متصلا  
متصلا فيما عتاد رعاية الاصل يكون خبره ايضا ضمير متصلا وان لم يكن العلة  
موجودة وهناك لو وجد العلة لم يكن الاعتداد رعاية الاصل وهو محذوف وقد ذهب  
سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر اى فيما اذا دخل على الضمير المحذوف



بناء على انها مقل عمل الجهر في المصنوع كما ان دون فعل الجهر في غيره  
ومقل النصب في غيره لكن يستعمل عليه بان الجار اذا لم يكن زيدا فلا بد له من  
مفعول ولا متعلق في نحو لال ظاهر ولا يصح تقديره واجيب بان حرف  
الجهر اذا كان لازمة يتعلق بالال لانه متعلق بالمعنى لانه مضافها للطم  
والاشفاق لتقاضي الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت  
في كونه في الاخر لزموا ولزمنا جميع الكسرة في نفس نون الوقاية وان كان ينبغي ان  
مضاف الفعل لانه ليس باصف الجهر لعدم كونه في الاخر لكونه ماعلى فواحد  
والاخر انما يكون لانه اول وهذا بخلاف كسرة ضميرين فانها ليست في الاخر  
لانها بواسطه الحاء ضمير الفاعل صار وسطا هكذا بخلاف كسرة لم يكن الزنا  
فانها عارضة بانقسام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضاً ولهذا  
لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة الحاصلة باعتبار كلمة منفصلة كضمير  
وقول لعدم المانع في ذاتها وهو اجتماع النونات كما في الاحوات التي فيها  
النون والضعيف كما في لغو الوجوب لعدم النون هو المحل على احوالها وهو  
الاصل فكان الاتيان بالنون مختاراً ويؤيد هذا ما يدخل او يقع ولم يقل  
مرفوع الجاء الاختلاف في كونه ضمير فاعله وما هو المتفق عليه فبعد اكثر البصريين  
انه حرف استنكار وجعلوا الاسم عن الاعراب لفظاً او محلاً وقال الهليل انه اسم  
لا محل له من الاعراب وقال الكوفيون انه محل ثم قال الكسائي محله يجب ما بعد  
وقال الفراء بحسب ما قبله وهذا الاختلاف نقله ابن هشام والرفعي نقله  
على خلاف ذلك فقال عند اكثر البصريين انه اسم وقال بعض البصريين انه حرف  
فيصل جعل الكلمة على التسمية فقال التاهرون انما يسمى فضلاً لانه فصل  
بين كون ما بعده متقاً وكونه جراً لانه اذا قلت زيد الياء كان ان يتوهم السامع  
كون الفاعل صفة فينظر الخبر حيث بالفضل لتعين كونه جراً وقال الكلبي وسبق  
سمى فضلاً الفضل الاسم الذي قبله عما بعده بدلالة على ان ما بعده ليس من تمام  
بل هو جرة وقال المعين الى سئى واحداً لا ان تقررها احسن من تقررها  
والكوفيون يسمونه عماد الكون لفظاً بما بعده حتى لا يسقط عن الجهر

كما لو ادف البية الحافظ للسقف عن السقوط والتأرجح به بقوله ذلك  
المتوسط على انه علم للوسط لا للقسمة وهو المظلل ان الفرض لا يحصل  
بالقسمة فمن لا متعلق الال فيه لقيام من فيه مقام الال ولهذا اشتهر الجمع بينها  
لا يقال زيد الافضل من غير **قوله** استبعد القايم الاسم عن الاعراب **قوله**  
لفظ قبل التاكيد التقديم اشار الى دفع ما اورد في الحواشي الهنوية مما اى  
لفظ قبل عشق لانها فيه اذ الفرض يحصل بان يقول ويتقدم الجملة ضمير  
غائب وجهد الرفع ان هذا مقام انكار لان تقدم الضمير على مفعول الذي  
هو الجملة غير معروف فاذا التقديم بلفظ قبل لرفع الانكار او يقال ليس هو  
ويتقدم الجملة ضمير غائب حقيقة لم الحشو بل المراد يقع متقدماً ما وهذا  
بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة وقبل الفرض محض وقد بقوله  
قبل الجملة كما تحب جميع العوام فلا خشو ولا استدراك فيه كما في سائر النون  
والخصيصات فكانه قال في مع متقدماً على الجملة او قال ويتقدم تقدم  
الجملة وما قوله من غير سبق مرجع فليس بداخل في المراد لرفع الحشو وانما  
هو تخصيص اخر لرفع انتفاء نحو الشأن هو زيد قائم كما سيخرج به  
في قوله ولا بعد اساق الى الكلام يحفل هذا التوجيه وان كان غير قاطع  
ما ذكره لا يخرج صيغة التقديم عن مقتضاها وانه لا يكون في غاية العلو  
قبل وايضا يلزم استدراك قوله فيفسر بالجملة بعد اي على تقدير ان يكون قوله  
يسمى ضمير الشأن والعصاة واحداً في القاعدة لان قوله يسمى ضمير الشأن يخرج  
جميع ما عدا ضمير الشأن فلا حاجة الى قيد يخرج ما عدا **قوله** فعل هذا الى على ما  
ذكرنا من ان قوله ضمير يسمى ضمير الشأن ليس بداخل في القاعدة استغنى عنها  
نحو الشأن هو زيد قائم لانه يصدق عليه القاعدة كما بينه مع انه ليس بضمير  
الشأن بخلاف ما اذا كان داخلاً فيها فانه لا ينقص به اذ لا ينبغي هذا  
الضمير الشأن فلكونه على صورة الفضلات لكونه منصوباً لان الجهر كلام  
كلام مستقل بالاقادة ليس فيه رابط يقتضي ما يرتبط به حقيقة بل عليه  
ويعلم منه اما اذا كان الضمير منصوباً فانه يجوز حذفه مع صفة للدلالة

قوله



عليه وان كان غير قوي وذلك الدليل نواسخ الاستدلال ولا تدخل على الحكم  
المجازاة ان من يدخل الكنيسة يفتح الخاف بعد النصارى على الجازن جميع جود  
بضم الجيم والوال المجزى المضمي من ولد بصر الخوضن جمع طي والمعنى ان  
من يدخل بعد النصارى يوما يلقي في ذلك المعبد النساء التي كالجاذن  
في سعة العين وكما الظلم في شدة سواد العين انتهى بشها بالفعل لان  
صفة مثل صفة مدو بشر لثلاث لغويات الفرق في المطلوب منها وهو  
التخفيف اي معنى مشار اليه اشارة حسنة اشار بذلك الى ان الواقعة  
في الحد بالمعنى اللغوي حتى يندفع الاشكال الذي يتوقف على الاشارة  
به وجوده ووجه الدفع على ما ذكره المصنف الشرح وغيره ان الملو مسمى  
باسماء الاشارة في اصطلاح النحويين ما وضع لمعنى مشار اليه بالاشارة اللغوية  
وهي لا يتوقف على معرفة المحدود ان قد تعرف الاشارة اللغوية ولا تعرف  
اسماء الاشارة في الاصطلاح فلا يلزم الدور وليس هذا من قبيل قولنا العلم  
ما واجب محله كونه عالما لان العالم متوقف على العلم كان وما ذا جبر المتبادر  
هو ذامع ما عطف عليه كما ارضه الشارع لا ذا وجود وهو من قبيل تقدير الخبر  
مع تقدير المتبادر والعامل الى حال حتى الفعل اعني نسبة الخبر الى المتبادر  
والعنى نسبت ذلك الى اسماء الاشارة وجعل منها حال كونهما للمثنى في  
عليه سائر ما ذكر فلا يرد ما قيل ان ذلك ليس بجزء من المجموع فلا يصح ان  
العامل معنى الفعل المضموم من نسبة الخبر الى المتبادر ليكون الضمير اقرب الى  
مرجع اى ليكون ضمير متبادر اقرب الى الذي هو مرجع على احد الوجوه  
احدها انما وثاينها انهما بمعنى ضم وخطا مبتداء وسائر خبر وثاينها ضمير  
الشان محذوف والخلة ضمير الشأن مفسر كذا نقل عنه وانما دخل اللام في  
خبر المتبادر وان كان قليل لانه يجوز مع غير قطيعة بقلب الالف ياء  
لان الياء قد يكون علامة للتأنيث كما في مضمريي يوصل الياء بها الظان  
المراد الاشارة كما صرح به الرضي اى الياء الحاصلة من الاشياء فلا يرد ما قيل  
هذان الوجهان غير صحيحين لان الياء بدل من الياء توصل الياء بالياء حتى

نمى وهي يكون بين الدول والمبدل لوجود علم البناء في المقام والجمع  
وذا وان صفتان من تخليها ليستا متبينين على الواحد ولو بنا عليها  
ليقل ديان وبيان فذان صيغة للرفع وذين صيغة للنصب والمرفع الا ترى  
ودعى ان كل واحدة منها صيغة مستأنفة بخلاف الظاهر يعنى يدخل  
على او يلها ان الظان يقال يدخلها الا انه مدول عنه نكتة وهي ان التبيين  
على او دخولها على سبيل العروض لا على سبيل الحررية الا ان الظاهر ان  
قوله ويلحقها وقوله ويقتلها من باب التثنية في العيان **قوله** والقياس يقتضى  
السنة لا ان العاني سنة يقتضى لا ان الماراي الموكية استعمال المسمى  
العلماء الثلاثة مقام الاخرى الماراي كنية استعمال كل واحد من القريب من الاشياء  
مكان دى البعد منها كضرب من التأويل وكذا كل من دى التقوسط منها  
مكان كل من دى القرب والبعد وبالعكس حالما الشك في اختصاص بعضها  
بالقرب وبعضها بالبعد وان شئت عليهم ان ايها القريب وايها البعيد لم يتخذ  
هذا الفرق مذهبها واحال على غير ذلك **قوله** المحقق لا يستعمل في غير  
الاجازة حتى هناك الولاية لله اى في ذلك الزمان كى هنا بشارته  
الى المكان القريب وجناب الى المتوسط ومن هنا مشدود ومنها الى  
الى البعيد ان كان كاي حواء يقتضى اعنى النسبة اى لا يتم خبره **قوله** ان كان  
من الافعال الناصبة هذا بناء على ما ذكره الرضي ان الافعال الناصبة  
لا حصلا لها فمعنى يتم خبرها ايضا فاما وكذا نقول سبعة فكلما عطف  
احص من ثمانية كاملة والمراد بالصلة معناها اللغوية وهو متصل  
به فلا يلزم الدور كذا قال الرضي وانما يشكك علم في الحواشي الهندية بانه  
لا يتم الحدود يلزم الاجمال والاشكال اما الاجمال فلانه ليس المراد  
مطلقا ما يقع اسم الصلة وهو ما يتصل به الشئ او لا لم يطل بغير  
بالجملة الخبرية والمطلوب ان الميرور الاطلاق كان حلا وانما الاشكال  
فلانه يدخل فيه من الشرطية لانه ايضا لا يتم الاصلة وجايد ولا  
يلزم الدور اذ لم يعرف الصلة الاصطلاحية مما يتوقف على



على الوصول كما في التعريف السابق وهو جملة مذكورة بعد الوصول مشتملة  
على ضمير عايد اليه **ف** ولما كانت الصلة بمعنى اسم بحسب المصنف او ادوية  
جملة جزئية فبقي ما يقع صلة في الواقع وهي الجملة الجزئية لا يفسر لها الا شرط  
العايد في الصلة الاصطلاحية واما الصلة بمعناها اللغوية فلا يكون هذا مقينا  
لما هو صلة في الواقع بالمعنى اللغوي فامل **ف** وصلة الالف واللام اسم الفاعل  
او مفعول لما ذكر ان الصلة يجب ان يكون جملة استدل ذلك فانه قال لكي  
صلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول **ف** والاولى جمع الذي من غير لفظه وكذا  
اللائين وفعل ونصب اصل جمع الذي من غير لفظه وحذف النون فيقال اللائي  
بهنوع بعد ما سألته كالفاضي وهو قليل وقدره في اللغات وفعا واللائين  
نصب واصل **ف** برى ووضعت ووضعت اوله فان الماد ما الى في حدى برى  
كلم اضافي مستقلة وحذف ضمير يقال طوبى البشر اذا انتهت بالحجارة والعايد  
المفعول يجوز حذفه سوى عايد الالف واللام فانه لا يجوز حذفه فقاء  
مفعول بها والعايد المفعول في الصلة الى الموصول فما سوى الالف واللام  
يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع من الحذف لكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الوصول  
اليه فيدل على الحذف على ان المحذوف ضمير للطاهر مع كونه فضلة بخلاف العايد  
الفاعل فانه يحذف لاستتاع حذف الفاعل بخلاف ما اذا كان العايد ضميرا  
منفصلا والعايد الا نحو الذي ما ضربت الا اياه فحذف لا يجوز حذفه لا يعلم  
انه حذف ضمير منفصل بعد الموصول ان يكون المحذوف ضمير متصلا قبل الايقوع  
الفرض الذي لا اطل الا انفصال فقدم جواز الحذف ضمير المانع ولذا يند  
بقوله اذا لم يمنع مانع لئلا يرد ذلك واما العايد المحذوف فيجوز بشرط ان  
يجز باضافة صفة ناجبة له تقرر ان نحو انا الذي ضارب زيد اي ضارب زيد  
بحرف متعين نحو فاصدح بما تسمعون اي تسمعون بما يظن ان يسمعون حرف الجر  
قيا سا اذا جاز الوصول او موصوفة بحرف جر مثله في المعنى نحو مرت بالزنا  
مرت به ونحو مرت زيد الذي مرت به وما يحذف المحذوف بحرف وان  
لم يتعين نحو الذي مرت زيد اي به وان احتمل مرت معه واما المرفوع

المبتدأ

المبتدأ يجوز حذفه والخبر يجوز حذفه قليلا فلا فائدة في تخصيص المفعول  
بالذكر مع ان غير ايضا يجوز حذفه **ف** او ما يقوم مقامه وهو الالف  
واللام **ف** لا بد من ذكر من مسانل النحوي مثلا لا بد من ذكر ان الحال والتميز ان  
يكونا تميز حتى يعلم انهما لا جبران عنهما وان المحذوف جتى وكما في التبيين لا يفتا  
مضمرة حتى يعلم انهما لا جبران عنهما وان ضمير الشأن يجب تصدير لغرض  
الاهتمام قبل التفسير حتى يعلم انه لا يجز عنه وعلى هذا نفس غير في موضع ما  
هو مخبر عنه بالذي اي الزجرات الذي اجز عنه باستقامة الذي العلوم لا على  
وجه المذكور في الجملة الاول والخبر عنه بالمعنى اللغوية لا الاصطلاحية وعلى  
هذا فلا حاجة الى ان يقال ان التفسير بالخبر عنه باعتبار ما يقول كما قيل قال  
المعنى معنى قولهم اجز عن زيد ونحوه من ضربت زيدا ونحوه بالذي اي بين  
المنسوب والمنسوب اليه اذا كان معلوما على جهة كونه غير زيد بانه زيد  
فان المنسوب والمنسوب اليه قد يكون بهما او بينهما من غير جهة كونه  
زيدا ما الحكم اي بينه من جهة كونه زيدا عمل هذا العمل **ف** اخر من اي الخبر عنه  
الضمير اجتر التأخر عن الضمير لانه الواجب التأخر عنه لان التأخر بالترتيب  
الى تصدير الذي كما قيل انظر اعتباره مقابلا للتصدير لانه جسد يجوز ان يقع  
على الضمير وهو غير جائز فان صلة الالف واللام لا تكون الا اسم الفاعل او  
المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من المبنى للفاعل واسم المفعول من المبنى  
للمفعول ولا يتصور بناءهما من الجملة الاسمية فان قلت يجوز ان يحذف  
زيد في مثل زيد قائم اخوان ويجوز بناء اسم الفاعل منه قلت لا يجوز بناءهما  
بحيث يصح صلة للالف واللام لانه انما يصح لو قال قائم او مواخيل وليس  
كذلك بل يقال هو قائم او هو مواخيل وهو لا يصح فامل **ف** معنى النسيب  
وهو صريح الاستقبال وخصوصه **ف** بخلاف ما اذا الحرف عن مجموعها لا لا  
المانع لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير وهو غير جائز لان المصدر يعمل بمشابهة  
لفعل ما شتر كما في الحروف الاصول والمعنى الحلى ولفظ الضمير ليس لفظ الفعل  
في شئ **ف** ما الاسمية لا الحرفية بيان ما لا سمية يجري فيها هذه الاقسام



التي من جملتها الوصول بخلاف ما الحرفية فانها لا يحى فيها هذه الاقسام بل هي  
هي كافة او نافية او مصدرية يحون بانكز النفوس الغرض بفتح الماء وسكون  
الراء انفرج النون والكشاف والفعال بكسر العين حيل يستدبر يد الدابة ليمتصها  
عن القيم والمضارب ام تكرر هذه النفوس لا انفرج سهل يسير كل فعال الدابة  
فانها لا يحكم ربطها غاية الاحكام بل يستد على وجه يكون احكاما سهلا  
وقامة ونفي بالتمام تكرر موصوفة بمعنى شئ عند اي على ومعرفة غير  
موصوفة ولا موصولة بمعنى الشئ عند سبويه وصفه يختلف في مال  
التي التكرار لا فائدة الابهام وتوكيد التكرار فقال بعضهم اسم بمعنى ما مثلا اى  
مثل وقال بعضهم زيادة فيكونا حرفا لان زيادة الحرف الى من الاسماء لا يستند  
بالجزئية وقال حرف للتقليل وناية هذه اما التحقير او التعظيم او التنويع  
عند ضرب ما اى ضربا حصر او عظما او نوعا من الضربات وضربا قليلا  
عند قول حسبان في ثابت الاضمار والباء زيادة في العنود وفضل  
حل من موصوفة وغيرنا صفة وجب البنى فاعل التي كتمان حب البنى حال  
كونه فضلا عظيما ومن كذا ولم يقل ومن الاسمية كما قال ومن الاسمية  
لان من لا يحى حرفا لا عند البصرية ولا عند الكوفية الا انها قد تراه عند الكوفية  
بناء على يجوز من زيادة الاسماء وفي ذوقان منهم من يعرب مع لزوم صيغة  
الافراد والتذكير في جميع استوائه نحو قوله فاما بالجال موسرون انتم خمس  
من دى عندهم ما كتمان بناء لهذا لكونه منادى مفعول معرف لكونه موصوفة  
والابنى جميع الاسماء الموصوفة احدهما ان ذابكها بمعنى اى شئ  
يعنى ركب ما مع ذا وجعل المجموع بمعنى اى شئ ويجوز في الاول الم  
فرض الجواب في الاول ونصب الجواب في الثاني بطريق الاول والاحسن  
كما قالوا تحافظ على مطابقة الجواب للسؤال على طريق الجواب كما هو  
ظاهر ببيان التي الا انه في الشرح يوافق ما قالوه فقلة بناء ما  
مشابهة لبنى الاصل الى ما يستهاله بان وقع موقعه وهو انش  
يعرب عنه بالمضارع الحال لان الانشاء وان لم يعرب له خارج مطابقة ولا نظا

الا ان مدلوله واقع في الحال نحو بيعت فانما البيع واقع في الحال وان لم يعرب مطلقا  
لاني الواقع وحكاية عنه ولهذا قال المصنف معنى الامر والماضى بخلاف قوله معنى  
الامر والماضى ولم يقل معناه الامر والماضى لانه يفهم منه ان معناه لفظا  
الامر والماضى بخلاف قوله بمعنى الامر والماضى لانه يفهم منه ان معناه ومعنى  
الامر والماضى انه كذلك بحسب الوضع لانه يصدر وبيان الا وضاع فلا يتحقق  
المقرب بمثل مضارب اسى لانه بمعنى الماضى بحسب الاستعمال والقرينة  
لا بحسب الوضع اى ما يوزن بفعال مسماه وهو الوزن مثل نزال وترال  
قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي ويبر عليه الم وقال البرد ففعال في الامر  
الثلاثي مسموع فلا يقال قوام دفعا وفي ثم واقع وليس لاحد ان يستج  
لم يقلها العرب قال الا نوليس منع البرد قوى فالاولى ان يقال ما قال سيبويه  
بانما اراد بالاطراد الكثرة فانه قياس كثره فال مورد هو المورد والوجه الا ان  
واما في الرباعي فناد والام يات منه الامر فادى موصوفة قال قاله لم يصيغ  
فوقا لى عن عار اى عن عجايبا لم عوى وهي لينة لان الصبي اذا لم يجدار فزع صوته  
فقال عن عار فاذا سمعوا خرجوا اليه تلعبوا تلك اللعبة قال يدعوا واليوم بها  
عن عار قال البرد لم يات في الرباعي عند اصلا وانما فرق قال حكاية اصوات الصبيان  
كما يقال غاوة غاوة قال السيراني حكاية الاصوات لا يخالف الاول فيه الثاني  
مثل غاوة غاوة ولولاه والحكاية لقالي اثار قار وعار عار وعند الاخفش  
فعال من الرباعي قياس وفعل مصدر مفعول قال المصنف في الشرح لما كان من  
البنيات ما يوافق فعال في الصيغة وان لم يكن من اسماء الافعال ذكر مع  
يجعل له باب اخر كما فعل في الاستغامية والشرطية والموصوفة على ما تقدم وانما  
قال علما يخرج باب فساو وقوله وانما قال للاعيان يخرج باب فساو وانما اخر  
عنها لانها لا تختلف فيها بل هما بنيان بالافتقار وذكره للتبني على انه لم يبع  
الا ذلك يعنى ان العرف من ذكره ان يعلم ان فعال علما لا يكون الا مؤنثا انه  
لم يحترب من شئ وغلاب كذلك علم امراه فان بنى غيرا خلتوا فيه  
تفق قوله ومعرب في استعمالهم اى كذا استعمال بنى عيم كلمه الاما في اخره راء



فانه ليس بمعرب في استواء كلامه وانما هو معرب في استواء اقله اذ سلوك  
 طريقة واحدة وهو البناء اسهل من سلوك طريقين وهو الاعراب اعراب ما  
 لا ينصرف اعلم ان الاصوات الحاربية على لفظ الانسان اى الاصوات الغير المتحركة  
 بمعنى الحاربية على لسان الانسان اما كذا وكذا فالمراد بالاصوات ههنا ما كانت  
 غير موضوعة لمعنى وكانت باقية على ما كانت عليه حتى كونها اصواتا ساكنة  
 ولم تكن منقولة الى المصاير ولم يصر اسم فعل قال الرضي وانما سميت هذه  
 الاقسام اصواتا لان هذه في الاصل اى اصوات ساكنة كحكاية اصوات الجمادات  
 والجمادات اى اصوات مقطعة معتمدة على الخارج لكنها غير موضوعة لمعنى كما  
 كالا لفاظ الطبيعة مثل اف وان كما يصوب به الحيوانات فتسميت باسم ساكن  
 الصوت ففعل اصوات وحيث لا يقدر ان يحكم عليه او به لان وضعه على اظهار  
 النعم او النجس او الوضوح كافي اف وكذا وضع غاف على كناية لا غير وضع خوخ  
 للبصر لاسماعه لهذا الصوت لمر الغاية باناحة عنده فلم يخرج باعتبار المعنى  
 الذي وضع له الى جزء اخر يركب منه حتى يحكم عليه او به فان شيئاً مركباً  
 من هذا الباب انما يقصد به اللفظ كقولك صوت البعير غاف كناية صوت القرب  
 لا ما هو وضع الباب عليه من كناية الصوت او التصويب للعيان واطار النعم  
 كذا ذكر المصنف في الشرح من غير نقلها على الحكاية بان جعلت معقول القول  
 لعدم كونها دالة بالوضع لان الاول دال بالوضع وان الثاني كناية الصوت  
 واصداد على لسان الانسان تشبيهاً بشئ ولا يخفى انه ليس بموضع وكذا  
 الثالث لان لم يوضع لانا حجة البعير وانما هو مجرى عادة الله تعالى لانا حجة عند  
 اسماعه اى اصداق الما فاسم به كذا لان حقيقة الحكاية لا يتأتى ههنا او شرط  
 الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة وليس المحكي  
 كذلك اذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الاقصاد بالحروف احسان الانسان  
 وان كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كالمال لان حيث يكون المراد  
 اى صوت به الحيوان كالبهايم وغيرهما من العبيان والجماني والطيور اى  
 لانا حجة مشددة او مخففة لانا حجة البعير او غيرهما كمن يكسر الهاء

والسين

والسين المشددة ويصح بفتح الراء وسكون الجيم لرخص الغنم وليس بضم الراء  
 وسكون السين المهملة وعالمها ان غير ذلك حتى سمع حنة لا بل ومفعول لتسكن  
 مضار الراء انما فترت وصحح وهي الحسنوا حسن الابل **قوله** قبل ذلك لانه القائل  
 والفاضل الهنوي وحامل التوجيه ان البناء من خواص الاسماء وهذه الالفاظ  
 ليست باسماء لعدم وضعها لمعنى كما سبق الا انما الحق بالاسماء المبنية والقسم  
 الاول اولى بها لكونه صوت الانسان من غير تعليل بغيره بوجه ذلك العقول  
 ان من جنس اصوات الحيوانات نتج منها بينا او على فيما بينها من غير ما التي  
 ليست من الاسماء المبنية فلهي المركبات المحدودة من المبنيات يعني ان المراد  
 بالمركبات المركبات المذكورة سابقا وهي التي عدت في اقسام المبنيات اعم من  
 ان يكون جنسية كالحزينة او باحد جزئيه كعليلك صرح بذلك في الفصل واللام  
 للبعد ولا حاجة الى الكلام على اذ لا مطلب في الحد العموم وانما مطلب منه بيان  
 ماهية الشئ والجنس هو اسم حاصل من تركيب كلمتين الا اسم فقط حتى يرد  
 عليها عن ارض الرضي بان لا حاجة اليه ايضا كلفي ساير الحدود المقدمة لانه  
 في قسم الاسماء في قوله حاصل من تركيب كلمتين وجعلها اسما واحداً اشار الى ذلك  
 ودفع الاعراض الرضي والمراد بجعلها اسما واحداً اعم من ان يكون بالعلمية او غيرها  
 كما في خمسة عشر وهذا يشمل جميع اقسام المركبات التي ذكرها الشارح فقوله  
 ليس بينهما يستخرج ما عدا المحدود فالاسماء حتى خمسة عشر ويعليل الفعل  
 نحو ضر وضرب والحرفان نحو من والاسم والفعل نحو فاضرب والاسم الحرف  
 نحو من زيد والحرف والفعل نحو ضرب من وتبين النسبة اى تعيين  
 النسبة بان يراد ليس بينهما نسبة القاء ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل  
 اصعب من شرط القاء ان من امور اليد على شجر له سؤال اذ لا قرينة عليه اصلا  
 قال نحو حرطت الورقة حنة وهو ان يقبض على غلاف ثم يكر يدرك عليه سطو في القل  
 وانه حرط القناد والقناد له شجر له سؤال وهو الا عظم لانه لا يراد به جاري  
 وعشر بل واحد من احد عشر وجوابه توضيح الجواب لان المراد باسم العاقل اذا  
 اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه باعتبار المرتبة لا مطلقا كالثالث

وهذه



فان المراد به واحد يا عتبار كونه بعد الاثنين ولم يشتر ذلك في المركبات اذ لا يشترط  
من مجموع المركب مع بقاها وفيه ان اسم الفاعل ثلاثي زيد فيه الالف بعد الفاء  
حروفه الاسمين اكثر من ثلاثة ومع حرف بعض حروف كل واحد منهما وبقاء الآخر نحو  
فايش مثلاً من ثلاثة عشر كان بليس وكذا من كل واحد منهما نحو ثالث وما شئت اذ لو  
نسبت منها الحاء اسمي فاعلين واليه على مفردين وهو ضد العقود فاضطررنا  
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل التي حقها ستمها عن مجموعها ليدل على العقود  
كاسم الفاعل المشتق من المفرد على احدهما لفظاً ويكون المراد من حيث المعنى  
من المجموع لان العتق واحد من مجموع العددين فاختلفت الاول والثاني من  
اول الامر ان المراد المفرد من العدد وحطفت التائي لفظاً على تلك الصورة وهو  
من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو في عدد مطوف على العدد  
لاعداد على متعدد ويسوي فيما قلنا المطوف بحرف ظاهر كافي الثالث والعشرون  
او بحرف معد كافي ثالث عشر ويصير الاول ليشبه بالضاف سقوط  
النون لان نون المتون والمجموع لم يبعد في غير هذا الوضع فظهر ان الالف اضاف  
كناية مضاف والتركيب المضاف لا يوجب البناء مع منع حرفه وجود العلية  
المانع من الصرف واما التركيب والعلية واما قد بدلك لان الالف في  
غير كما سيصرح به واما قد بعدم كونه مبنياً قبل التركيب احران عن مثل سبويه  
فانه لم يعرف فيه الثاني للتوسط المانع من الاعراب يعني لو اعرب يلزم الاعراب  
في وسط الكلمة بسبب التركيب وهو غير و لا واسطه بين الاعراب والبناء يلزم  
البناء ومنع حرف المضاف واليه رد عليه بانه لا يوجد المانع من الصرف  
لعدم التركيب واما انصرفه فظ وهو في اللفظ والاصطلاح فظ واما في اللفظ  
فلما ذكر في القاموس كافي به عن كذا يكنى كناية فكل ما يستدل به عليه وان  
يتكلم بثقة ويريد به غيره والمراد منها يعني ليس المراد بالكنائيات في  
مباحث البنيات المعنى المصدري بل ما يكنى به وليس المراد كل ما يكنى به بحيث  
يشمل فلانا وهما وهنة كناية عن الفرج وغيرها ولا بعضها بهما اي  
كانا واليه اشار بقوله ولا كل بعض اي عام مجموع الافراد لكنه في دلالة البناء

على هذا المعنى فناء بل المراد البعض المعين ولما تقدم ذكره في ذلك المعنى بدق  
الصرح به مفصلاً فضلاً عن اعتراف التعريف وقال الكناية كم وكذا الى هذا  
وقد يقال يمكن ان يعرف ذلك البعض كما عرفه بعضهم فقال الكناية الفاظ مبهمة  
وضعت لان يعين بها عن عدد مفسر او حديث كقولها وضعت موضع الحرف  
لكونها ثنائية او لكونها الاستفهامية مستفهمة لعمى الحروف وهي في الكلام  
نحو خرجت يوم كذا وكقول الائمة الله قيل بعضهم اياها كان كذا وكذا  
فقال بل وجاز ان اعرف وجاز ان الوجد بواو مفتوحة فيم ساكنة فزال الجحيم  
الفقرة في الجبل والجمع وجاز ان يكون الواو في الحديث انه يقال للمعد يوم القيمة  
ان ذكر يوم كذا وكذا فقلت كذا وكذا لا يستحق اعراباً ولا بناء لانها من صفات  
المفردات ويح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل التركيب فان قلت فعل هذا  
لا يكون الكناية من قسمي البني ما ناسب مبنى الاصل لانه اشبه الجملة التي لا اعراب  
لها لفظي ولا تقديري في حيث جملة على انه قد عد البعض الجملة من مبني الاصل  
ويصح ان يقال انه ما وقع في مركب لانه لا كان كناية عن الجملة فقد وقفت عن  
مركباً فانه انما يركب التركيب المقضي للاعراب المفردات واما تركيب الجمل من حيث كونها  
حلاً فلا يقتضي اعراباً انتهى والوجه الثاني ظاهر اما الوجه الاول فيبنى على ان الجملة  
من مبني الاصل كما عد بعضهم فمبني في البناء مخطئة عن اخوانها لان اصلها الاعراب  
وتكلف في بناء بان جعل تنوينية بمنزلة النون ووسط العدد ان المتوسط  
بين العلة والكثرة كذا في الموضع اعلم ان عدد الاحاد واكثرها المات الى ما  
لا يتناهي وما بينهما متوسط ولعل هذا بناء على العرف والافق عدوا للثلاثة  
من الكثير كما ينبغي من حيث قالوا لان العدد الكثير ميمز كماله ومثل ذلك  
بقوله ثلاثة رجال كان حكماً وترجيحاً بلا مرجح لتساويهما في الظرفية بخلاف  
الوسطية اذ لا تساوي شيئاً منهما مع ان فيه انجافاً ايضاً لان خيراً لا موب  
او ساطها لكن جود المرحشي اعراض على الرضي اعترضه السيد في حواشي الرضي  
وبنه الساج ليعلم من الاول الامر انه ضري نوع من انواع الكلام يدل على  
انشاء الكثير اما كونه جزافاً عتباراً انه اخبار عن الكثرة الخارجية بانه كذا واما



كونه خيرا فبا عتبار انه اجبا عن الكثرة الخا انشاء فيما يختار استكبار التكلم  
اي كل واحد منهما لا يجوز عما لا انه الذي يقع من فوعا ومنصوبا وجروا هو  
كل واحد منهما لا يجوز عما اي على حسب عمل هذا الفعل لا على حسب اقتضائه  
وعمل الفعل يتعين الميز لا بحسب الاقتضاء فلا يتجه ما قاله الرضي الا ان  
يقول معولا على حسبه وحسب الميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم  
منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه  
وغير ذلك من المنصوبات فتعين ان لا احد المنصوبات انما هو بحسب الفعل  
والميز ووجه الرفع انه وان اقتضى كثير من المنصوبات الا ان عمل فيه على وجه  
الظرفية لا على وجه اخر واما جعلنا الفعل اشار بذلك الى دفع الاعتراض  
وهو ان يحكم رجلا ضربة خارج عن هذه القاعدة مع انه منصوب معول على  
حسبه ووجه الرفع ان ان جعل من قبيل شريطة التفسير يكون الفعل الناصب  
مقدرا بعد فيكون داخل فيها وان لم يجعل من ذلك القبيل بعد يكون مرفوعا  
داخل في قاعدة الرفع فكم منها منصوب المحل او لا باعتبار الاصل وذلك ان الخبر  
كان باين وكم ظرف له ثم اقيم الظرف مقامه وجعل خبرا فيكون مرفوعا المحل ثانيا  
في ثاني الوجوه الاربعة الاعرابية وهو كونه منصوبا معولا على حسبه وكونه  
مجرورا بحرف الجر والاضافة وكونه مرفوعا بالابتداء بشرط ان لا يكون مرفوعا  
وبالجزئية بشرط ان يكون ظرفا لاختلاف جعل كونه مرفوعا بحرف جر دون كونه  
مجرورا مع انه يكون بحرف الجر والاضافة ايضا بمعنى انه يتالي وانما تاليه  
لان جميع هذه الوجوه الاربعة لا يتالي في كل واحد من هذه الاسماء واما  
لم اعثر على اي لوضع اذا اسما صريحا وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام  
محلل مع انصافه على الظرفية فقوله وما هو لازم الم ايضا كلام الرضي باعتبار  
بعض الوجوه لانه اذا كان مرفوعا لا يكون تميزا بل مشاء على التكم لان التكلم  
عالم او قيل الاستفهام جري على الحقيقة كانه قال اجز في اي عدد من الاعداد  
والحالات حلت على عشاري اذ ذلك كثير الاعرف عدده والفرق بين  
المعينين اذ كان المصدر للنوع فظاهر لانه على تقدير المصدرية يكون السؤال

عن نوع الضرب والاختيارية على تقدير الظرفية يكون عن المدة والعدد اما  
اذا كان للعدد فلا يظهر الفرق لان في كل منهما سؤال عن العدد والاختيارية  
فيصرف بينهما بان المحفوظ او لاني الظرفية العدد والحدث فانيما وتما وفي  
المصدرية بالعكس عند تعدادها في تعداد المنيات فيما سبق ما في طرف  
بل ظروف على ما هو الظاهر ما قطع عن الاضافة امور كثيرة ولا يجوز ان يراد  
بكلمة ما اعم من الظروف وغيره ليدخل ما جرى مجرا كما قيل لان كلمة من التبعيض  
اي بعض الظروف البنية ما قطع ولا يخفى اني مجرأ ليس بعضها منها اي  
بعد كان ضرا من قبل اي رب متأخر كان ضرا متقدم لتضمن معنى حرف الامة  
وهي اللام او لشيئها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل هذا  
الاحتياج حاصل بالما مع وجود المضاف اليه فهل انشئت معه كالا سماء الوصف  
بتنبي مع وجود ما يحتاج اليه من صلته بقيل ظهور الاضافة فيها ترجح جانب  
اسميتها لا اختصاصها بالاسماء والاصل في الاسماء الاعراب وما حيث واذا  
قامتا وان كانت مضافة الى الجمل الموجود بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة  
اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادد تلك الجمل فحانه المضاف اليه محدوقا وبما  
ايدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبين ان المضاف اليه ثابت  
بتنوين بده واخر في البناء الضم لانه يمكن فيه النقصان بخلاف المضاف اليه  
فخبر ذلك النقصان بالضم لانه اقوى الحركات فساعة في الشراب قصه هذا  
انه قتل قريب هذا الشاعر فصار من التزم والنقصه بحيث لا يجري الطعام  
والشراب في خلقة فتكن من القصص فقتيل قاتله فزال عنه الخ وانشد  
هذا البيت ساعة اي سهل مدخل القصص بقاء اللغة في الخلق والفرق الى  
العرب لشدة الإيهام الذي فيه كما فيها اي في الظروف المذكورة لكونها جارية  
غير محصورة اما شدة الإيهام فيه فلان صفة الغيرة لا يختص بذات دون  
ذات مفعول ترى فعلى هذا يكون حيث مفعولا به كما صرح بعضهم  
حيث ليست بلائمة الظرفية ومنها في قوله انما اعلم حيث يجعل رسالته  
هذا بناء على ان يحتمل بالجر كادكره الشاعر بل لا من سهل والظن ان حيث باق



على الظرفية ونجا بالنصب مفعول ترى كما قال بعض شارحي الابيات طالما  
حال من سهيل والمعنى يقول الشاعر لا انا ما ترى في مكان سهيل حال كونه طالما  
نجا ساطعا يصق كالشهاب اي يكون معنى الشئ فيها يعني لتضمنها معنى الشئ  
لا لاصالته فيه ووضعها له اخير بعد الفعل ولم يجب فلا يجزى ما قبل الاول ان  
يزاد بقوله ولذلك ويكون معنى الشئ فيها غير قوية وهو عامل لا يظهر اي  
الفعل اعني فاجاب عامل لا يظهر على اذ امت قوة الدلالة عليه ويدل على ذلك قولك  
خرجت فاذا ريد بالفاء اذ لو كان العامل خرجت لفسد المعنى كذا ذكر المصنف  
شرح الفصل وايضا يلزم الفصل بين العامل ومفعوله بالفاء وهو باطل وما ذكر ان  
العامل معنى العاجات ثم ادعى ان العامل فعل العاجات معناه صرح بذلك الرخصي  
لكن رد عليه انه على هذا يخرج اذ اعني الظرفية لا هنا جعلت مفعولا به مع ان  
ان اذ الفجائية ظرف زمان ويجزى عن معنى العاجات وقد يجزى لغير الزمان  
اي مجزى عن معنى الاستقبال للزمان نحو ايتك اذ الصبر ليس مجزى ان يكون يعرف  
احمر والبسر حالا وقد جاء كسر هاء في لغته تسليم وكيف للحال انما عدل كيف في  
الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور والظرف متعاربان كون كيف ظرفا  
مذهب الاخفش هو ظرف وعند سيبويه هم اسم بدليل ابدال الاسم منها حتى  
انت اصبح ام سقيم ولو كان ظرفا لا يدل منه الظرف حتى متى جئت يوم الجمعة  
ام يوم السبت او كما وهذا معنى ما قال الرضي ويجوز ان يكون هذا اللفظ  
يعني مفرد حتى ما رايته منذ اليوم فانه ان عاش تنافها اذ لم يكن العدد مقصودا  
وذلك انه اذا لم يكن العدد مقصودا ولم يعتبر تعداد اجزائه يكون في حكم المفرد  
فلا يكون هذا فعلا لما قاله الرضي كما قيل بل عينه اي اول مرة عدم الرؤية  
يعني انق الرؤية من الوصفيين اللذين وقعت صحبتك فيها فيلزم المقصود في  
الزمان الذي قصد بيان حاله بان يكون جميع المدة ملتصبا بالعدد لا واردة من  
غير اعتبار العدد كما في الاول فيكون كل من الزمان والعدد مقصودا والظما  
قاله الرضي اي المقصود به العدد والباء بمعنى مع فجعل الباء متعلقا بالمقصود  
فكانه التقدير فيما خرجت منذ هاهنا منذ زمان هاهنا بمعنى اول مرة هاهنا

عدم الخروج زمان هاهنا ويرد عليه انه لا يمكن ان يكون المبدأ في مثل قولك  
مذيو مان فكة والخبر معرفة وايضا لا يصح من حيث المعنى لان المقصود الاخبار  
عن اول المدة وجميعها بان يوم الجمعة ويومان لا ظرفان لانها ليسا بشئ في  
وقد جاء لدن فكان لدن خفف بحذف الضمة كما في عضد فالتحريك ساكنان  
فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء له بحذف نون لدن الي  
هي ام الجميع واشهر اللغات كذا قال الرضي ولعل الشارع لم يتعرض لذلك لما انه لا يظهر  
التوجه للاخير الذي هو لدن تنبيهها بنونها تنوين النون في وطل زينا خصار لدن  
عذوة كطل زينا فضمها بالتنبيه اي لاجل الفعل الماضي المرفوع لا لاجل  
لنفسه بل لاجل الماضي المتع الواقع قبله او للزمان الماضي الواقع قبله المتع وقوع  
فيه ليستغرق التي جميع الازمنة الماضية ولا يجوز ان يكون اللام للصلة لا قط  
لم يوضع لنفس الماضي المتع ولو حل على حذف المضاف اي لا يستغنى الماضي المتع  
لكان اظهر لمتابعتها الظرف المضاف الى الجملة في كونها مضافين الى المعنى  
الى المصدر مع وقوع النون وهو ما وان شددت وتخففت موقع المضاف اليه  
يوضع جزئ فالاول في الاعلام شخصية كانت او جنسية فاعلم الجنس موضوع  
للماخية من حيث حضورها لا من حيث كليتها وصدقها على كثير من غير المرفوع  
الجزئي لا يخلو غير هاء الثاني غير هاء المعارف والوضع الجرفي ان يتصور الواضع  
مفردا جزئيا ويضع الاسم بآزانه ولو وضع الجملي ان يتصور المفرد الجملي فاما  
ان يجعله الملاحظ الجزئيات ويضع اللفظ بآزانه كل واحد من تلك الجزئيات  
وهذا معنى كون الوضع عاما والموضوع له خاصا واما ان لا يجعله الملاحظ الجزئيات  
ويضع اللفظ بآزانه كلفظ الانسان لمفرد الحيوان الناطق وهذا معنى كون  
الوضع عاما والموضوع خاصا فالشئ مفيد لهذه العلومية يعني ان هذا  
التقيد ليس بلازم كذا وقع التقيد اتفاقا فالمعرفة يكون باعتبار هذا  
التقيد والتكوة باعتبار ذاته موقوف النظر عن هذه الخشلة واما اذ لم يقع  
هذا التقيد اتفاقا ووضع الاسم باعتبار ذاته فانه تركة ايضا مرفوعة  
واشار بقرينتها في الذكر الى بقرينتها بحسب المرتبة فالاول الى اعلاها مرتبة



واعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم المبهات الى اخر ما ذكر ومنها هو المشهور من  
 مذنب سيبويه مرج بذلك في المتوسط ثم قال وفيه اختلافات كثيرة وسيصرح  
 به الشاعر ايضا واختار المصنف المشهور من مذنب سيبويه فلا يعرف بان  
 الشاعر يتبع في ذلك الفاضل الهندي وليس يدرك فالمهمات منها ما يساوي  
 اللام والمضاف الى احداهما معنى ما يساوي المعرف باللام وذلك ان ما ذكره غير  
 مشهور من مذنب سيبويه وجعل ذلك الملاحظة بذلك المفهوم كل واحد  
 من افراده مخصوصه بوجه كلي والافان قصده مدح او ذم فوقع هذا سبني  
 على ما قاله الرضي ان الكنية لا يعظم المكنى بمعناها وورد عليه بان الكنية قد تعيد  
 المدح بمعناها كما في قول الشاعر قصرت ابا الخناس في اراه ما يشوق كاد يجذبني  
 اليه فلما ان رايته حزنا ولم ارمي بنبيه ابنا لدير فلا حظ في الكنية معناها  
 ثم نقاه الا انه يتوقف على كون الشاعر قصيرا ما يتسلسل بكلامه فان ثبت فلا  
 كلام فيه لانه بمنزلة الوضع من وضع معين لانه يوجب الاختصاص بشئ  
 معين ويقوم منه ذلك كالموضع من وضع معين واحترق به عن المعارف  
 كلها فانما وضعت لخصوصيات كل من افراده الغنية كما مر به الا انها اذا  
 استعملت فيها تناولت غيره ويحتمل ان لا يخرج العلم المشترك عن زبده اذا  
 سمي به رجل ثم سمي به رجل اخر لانه وضع شئ بعينه ويتناول غيره ايضا كما  
 يتناول غيره باوضاع متعددة لا يوضع واحد من حيث اضافها لا من حيث  
 انواعها فان اعرفها من حيث انواعها مطلوع المضمر كان ان يلبس بغيره  
 لانه اذا قلت انت وكان بحضرتك اثنان يحتمل ان يكون منهما مخاطبا فان  
 قيل كيف يكون المضمر المتكلم اعرف مع انه انما يكون ملتبسا بغيره ايضا كما اذا قيل  
 انا من وراء الجدار فلا يعلم منه انه فلان اجيب بان احتمال من خطبت  
 في انت شائع بخلاف انا فان الاحتمال فيه يعارض جلولة الجدار فافترقا  
 واما اخرها بالذكر يعني لم يدركها في الاسماء كما ادرك ساير الاسماء لان لها  
 احكاما خاصة ليست لغيرها فكان لها نفع استقلال فالاشياء هي  
 العدد واداء مثل الشئ في نكته رجال هو لنفس الرجال من غير اعتبار تعدده

نظم

واحاده

واحاده هو جمع اعتبار تعدده اي اجزاء الرجل يعني كل واحد منها وكية هي  
 الوحدات الثلاثة فالثلاثة موضوعات لهذا الكمية والشئ فيما اذا كان العدد  
 واحدا هو رجل او فرس من غير اعتبار التعدد واحاده منفردة هو جمع اعتبار  
 التعدد وكية هي الوحدة الواحدة والحاصل ان اصل العدد ما وضع لكية عدد  
 الشئ والعدد الكمية هي عدده العين كالمواحد والاثنان ونحوهما لانها من  
 اسماء العدد عند النحويين والدليل على ذلك اطلاقهم على عدد واحد واثنين  
 ثلثة والالف كذا ذكره المصنف في الشرح فان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد  
 لان تعريف الحساب عندهم هو ضعف مجموع ثمانية وواحدة وهو الاثنان  
 فلا يكون من اسماء العدد فالواحد والواحد الاثنان ليس بعدد ينبغي  
 ان يكون الرفع الاول كذلك ولا كذلك كالثلاثة فان خاشية اثنان واربعة  
 فاذا جمعا صار ستة فاذا اضعف ستة يكون النصف ثلاثة فالثلاثة نصف مجموع  
 خاشية اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقية اما بالطاء وباء التثنية  
 الظان المراد اصول اسماء العدد من حيث انها اسماء العدد وتدل على الكية  
 لان حيث انها مذكور ومؤنث فانها من حيث انها مركبات اضافية ولهذا لم يعد  
 في الشرح وكذا الرضي وغيره من النحويين مؤنث اسماء العدد من فروعهما فلا كلام  
 عند المؤنث والركيب الاضافي من فروع اسماء العدد على ما هو القياس وان ذلك  
 التاء للمؤنث والمجرد عنها للمذكر بالتاء كجماعة المذكر يعني خولف باب  
 الثانية من ثلثة الى عشرة فانت الذكر وذكر المؤنث اعتبارا الثانية للجماعة لان  
 الثلاثة جماعة والمذكر سابق فانت كذلك ثم ذكر المؤنث وان جماعة ايضا لغيره  
 بينهما عند النحويين ابقاء للجزء الاول كانه وسط الكلمة فصار محظوظا في التغير  
 فيها اي في المذكر والمؤنث لان الامانة موضوعية بالتاء فلا يحسن الحاق  
 تاء اخرى للمؤنث ثم الحوا الف ب لانهما من عدد الكثير فلذا سمي فيهما المذكر  
 والمؤنث بل الى تسع وتسعين بل تسع وتسعين بدون الى يعني ينبغي ان يقال  
 الى تسع وتسعين تسع وتسعين كما يدل عليه السياق من قوله احدى وعشرون  
 الى اخر ما ذكر وما يتفرع عنهما من تثنيتهما وجمع الف اي عطف عليها



كما ذكره الشارحون او عطفها على الزائد كما ذكره الرضي كما في معنى كرب اي كما  
اسكنت في معنى كرب وقال قالوا بادي يد كذا في الرضي ويظهر منه ان اليا  
في معنى كرب كانت متحركة ثم اسكنت في التثنية في الاسكان للتناقل الى جوار  
الامكان اذا الاسكان في معنى كرب واجب قال الشيخ قبل هذا خلافا لضم  
الجماعة او معنى الجمع المعنوي اما اسم جنس كالتم والعسل واسم الجمع  
كالرطب والقوم حتى يميزوا بها ثلثا واخوانه اما اذا لم يميزوا بها ثلثا واخوانه  
جئت واصنف ذلك الجمع الى الفرد نحو مائة رجل في صورة جمع المذكر السالم انما قال  
في صورة جمع المذكر السالم لان ما يتبع من باب ارضين كذا ذكر الرضي وقد قال  
قوم في توضيح معنى نحو ارضين على وجه الشذوذ ان الواو والياء والنون فيها عوض  
عن التاء الثانية في ليست يجمع في الحقيقة وانما هي في الصورة ككلم كرهى  
يعني لا تقوم التمييز كمثل كرهى بعد ما هو في صورة الجمع بالواو والنون وان  
له عادة كرهوا ان يلى خلاف ما هو عادة وهو الجمع بالالف والتاء فلما تعدد  
الجمع اقتصر على المفرد مع انه احصر ليكون الفصلة قليلا اي اقل حرفا فلا يتقل  
على الطبع لكونه من فضلات الكلام لان المضاف اليه فيه لكان غير العدد يعني  
ان المضاف اليه لكان ميم اذ هو المقصود بالاول في المعنى وانما هي لبيان  
فكاه الجمع كالسبع الواحد والمضاف اليه في خمسة عشر في معيار الاول فكم يكن  
كجعل ثلاثة اسياء واحدا في حيث المعنى محفوظ مفرد وقد يجمع ميم الثانية  
رجال وقد يفرق منصوبا نحو اذا غاض الغنى ما يلى عاما فقد ذهب الزاوة  
والفقاء ولا يميزها عنهما لا يصح على لقوله ولا يميز واحد واثنا ان المعنى  
لقوله لا يورد انما يميز لا يورد ان واحد استغناء بلفظ يميزها عنهما  
ولهذا قد استباح في قوله لا يورد الواحد مع يميز ولا اثنا مع الاستغناء  
عنها وجعله على له واقل غير من الشارحين بقوله ولا يستعمل واحد مع يميز  
وجعله على له في من قبل ذكر المرفوع وراهة اللازم او تقرير ما هو لازم له  
ولا يبعد تقرير السؤال ان اغناء يميز الواحد مسلم لكن لا ثم ان يميز الاثنين  
معنى وانما يكون متينين او يمينه متين وهو في غير المعنى لا يجوز ان يكون

مفردا

مع هذا مثل اثنان رجل وتقرير الجواب الاول اثبات المقدمة للمنوعه وهو انه تعالى  
انه يكون متين وذلك انهم لما اتفقوا في معنى سائر الاحاد ولم يتيسر ذلك  
فيه للمنافاة للاثنين والجماعة اختاروا ما هو اقرب الى الحقيقة وهو الاستغناء  
فمعنى ان يكون متين وتقرير الجواب الثاني ان معنى الكلام ان التمييز هو هو الحرف  
المصورة بهية خاصية القابلة للحرف علامة الافراد به والاستغناء فاما ان يكون  
معنى العدد او يلحق به العلامة فاختاروا للعلامة واستغنوا به عن ذكر العدد  
معنى فان تقع احتمال ذكر المفرد من اصله **قوله** اي الواحد من المقعد اي تقول  
في الواحد من المقعد اي فيما فيه تعدد وكثرة باعتبار قصر ذلك الواحد وجعله  
عدد انفس اي يدل عليه اي على ذلك الواحد بواحد كان جعل اثنين ثلاثة والثاني باعتبار  
حاله ووضعه في نفسه لا باعتبار تأخيره فالاول من قوله الفصل والثاني من قوله  
الكيف فظهر الفرق وحسن المقابلة فلا يفتقر ما قيل ان اليصير ايضا حال من الحال  
فلا يحسن مقابلة بالحال وفسر الحال بالمثلية لانه قصد بيان حالة بمعنى ان واحد  
من المقعد من غير بيان مرتبة لقول واحد من الثلاثة او الاربعة **المذكر والمؤنث**  
هذا تقسيم اخر للاسم باعتبار التذكر والتأنيث لتقسيمه الى المعرفة والنكرة  
ولما اخرج مباحث العدد الى مباحث التذكر والتأنيث بان كان عدد المذكر بدون  
التاء وعدد المؤنث بها او بالعكس اورد مباحثا بعد مباحث العدد دون  
غيره من اقسام الاسم وقدم المذكر في التذكر لانه لا اصل لانه لا يحتاج الى علامة التأنيث  
لا لفظا ولا تقديرا والمؤنث يحتاج اليها في غير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج  
والمؤنث فرع عليه واخر التعريف لان مفهومه عددي ومفهوم ما فيه المؤنث وجودي  
والوجود سابق على العدم في النصوص لان الاعلام تعرف بلحاظها يقال اني  
عدم انصر عما من شأنه ان يكون جسيما للمؤنث ما فيه علامة التأنيث سواء كان  
معنئا حقيقيا او لا كنفساء وعرفه قبل يخرج عن تعريف المؤنث المؤنثان  
الصيغة كنهه والتي وانست وقد يجاب عنه بان بعضهم قال الكلام في المذكر والمؤنث  
الذين من اقسام المعرب لان المؤنث الذي من اقسام البنين قد ذكر فيه مستوفى  
المؤنث المصغر في المصغر واسم الاشارة في اسم الاشارة والموصول في الموصول

مصلحة المذكر  
والخمس



او مملوءة مذهب سيبويه ان الالف المدودة في الاصل مقصورة زينة  
 قبلها الف لزيادة الدلالة الالف للروية صلوا كلام الفعل فازنت زيادة المد قبله  
 كما في كتاب وعلم فاجتمع الفان فلو حذف احداهما لصار الاسم مقصورا كما في  
 وضاع العمل فقلت فانيها الى حرف قبل الحرة واما الاول يسبق على مدحا واما  
 قلت هزة دون الواو والياء لانهما لو قلبتا الى احدتهما لاجتبع الى قبلها ايضا  
 كما في كساء وردا كذا في المسهل وقال في الجار يروي شرح السائفة ان الالفين  
 للتأنيث انتهى فعلم في ذلك ان الالف المدودة هي الالفان معا الهزة فقط  
 فلا يرد ما قبل ان الالف التي قبل الهزة في الالفين وعلامة التأنيث الهزة اجماعا  
 في قول الالف المدودة نظير ذكر في جنس الحيوان اصرار عن الالف من الفعل  
 فانه بارائه ذكر منها وتأنيث غير حقيقي ان يقال اشترى غنلة انثى كما هو الاصل  
 اشارة الى قرينة حذف قبل عدم الفصل الى هذا اشار بقوله وانت في ظاهره  
 الحقيقي بالحيثان تخصيص كما في قوله اقبلوا المشركين ولا تقتلوا اصل الرمة بالخصيص  
 في معنى الاستثناء فاذ مع الفصل بحجب اثباتها جاءت اليوم زيد لرفع  
 الالبتاس قبل انظر وجوب الاثبات مقيدا بما اذا لم يكن قرينة مدلا على التأنيث  
 فلا يجب في خواجه اليوم زيد الكريمة وقد يقال هذا دفع للتعليل غير الرأي  
 واعلم انه يلزم من قوله انه يجب ان يقال جاني طلحة مع كونه اسم وجعل كونه مؤنثا  
 لفظيا وهو خلاف المشهور والمشهور انه يجب ترك التاد في فعله بناء على انه  
 علم قصدي في الاخراج عن موضوعه وجعل في قوله قصار التأنيث فيه شيئا  
 بالنظر الى موضوعه العلمي فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط واما تأنيث  
 عملة عند ابن السكيت كتنائث طلحة فيجب ترك التأنيث عنه اذا اراد به الذكر  
 وعلى هذا القول بنى الامام ابو حنيفة مع الاستدلال على ان العملة في قوله عملة  
 انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز التأنيث في فعله كما لا يجوز التأنيث في فعل طلحة وروي  
 قتادة عنه دخل الكوفة فالتف عليه الناس فقال متلوني عما سئلتكم وكان  
 ابو حنيفة حاضرا وهو شاب فسأله عن عملة سليمان كما ذكرنا ام انثى فافهم  
 فقال نعم كانت انثى فقبل له من اين عرفت فقال من كتاب الله وهو قوله

ابو حنيفة

قال

قالت عملة ولو كانت ذكرا لقبل قال عملة كما يقال طلحة واعلم ايضا انه اراد  
 باللفظ صحتها غير ما اراد في باب غير النصف لان اللفظي جعل ههنا في  
 مقابلة سواء وجد فيه علامة التأنيث لفظا او لم يوجد فلم يتناول المؤنث  
 الحقيقي وجعله في باب غير النصف مقابل الصوى سواء كان حقيقيا او لم يكن  
 فهو مسلم وسلمة على المؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي  
 على ما اريد في باب غير النصف والمؤنثات السماعية لفظية على ما اريد ههنا  
 ومعنوية على ما اريد في باب غير النصف ولا يقال جاءت بتناول الجماعة كراهة  
 اعتبار التأنيث مع بقاء صيغة الذكر واللا يصح التعريف الا على نحو مسلم  
 من مسلمات ومسلمة بخلاف ما اذا قدر فانه يصرف فيقتطع عليها لانه كلا  
 منهما مالم هو اخر مفرد بهما الف وياء ونون وانه مالم هو اخر مع لاحقة اي  
 مجموع الاصح والمحمود واستشكل بانه على تقدير المضاف يصرف التعريف  
 على نحو مسلوب فقد تبدل هذا التقديم استحال ويمكن ان يقال بان مسلم اذا  
 اريد تشبيه يكون مفردا متنى واذا اريد به جمعه يكون مفردا الجمع مثلا انما اذا  
 اريد به الذكر اعني ان يكون تشبيه الذكر واذا اريد به تشبيه المؤنث يكون  
 تشبيه المؤنث وكذا سائر المشتقات فلا يصرف التعريف على نحو مسلوب  
 لانه لم يلحق بجمعه الف ذوق لان مسلمات من حيث اريد جمعه ليس بمفرد  
 مسلمان ولو اكتب بظهور المراد لاستغنى عن هذه التعليلات يعني ان الباء  
 وان وقعت هكذا لان المقصود الاظهر هو ان يكون في اخره الف ونون فلا يحتاج  
 الى هذه التعليلات وقد جعلوا المقصود الاظهر قرينة على المراد في مواضع كثيرة  
 والاباس على لوجه النون وعدم دلالة عليه اشارة الى دفع ما ورد في  
 الحاشي الهذلية على ارادة اللوحة وسوان اللوح تشمل النون ايضا ولا  
 دلالة لها على ذلك ولو اريد بقوله مثله ما يماثل اليه هذا كلام الهذلية وبوجه  
 الشاذ وليس بذلك لان هذه الارادة بالنظر الى ما ذكر في حرفي الجمع يفيد  
 قال ليدل على ان مع اكثر منه من جنسه فان النظر فيه لا يفهم من قوله مثله الا انه  
 يقابل الاكثر ويمكن ان يقال ان الارادة بقوله ما يماثل في الوضوء والجسث



على ان المفرد حامل المعنى الواحدة والجنس وان المراد بالمفرد الواحد من الجنس العيني  
فالمراد في تعريف الجمع كذلك فلا يكون هذه الارادة بعيدة وانما تكون بعيدة  
لوحان المراد بالمفرد الواحد مطلقا والى انه لا يجوز تشبيه الاسم  
باعتبار معنيين مختلفين اذ ليس هناك المعنى الموضوع له بوضع واحد المشترك  
بينهما كما في طبيع وفريسيين لتعدد الموضوع له وتعدد اللفظ المشترك  
لكل على هذا يخرج عن التعريف العلم المشترك مثل زيدان ويسمى الجواب عنه  
فليست مثل هذا القابل في القرآن اذ قلنا ولا يسمى بالقرآن بدون اعتبار  
الادعاء الاسمية لاصحها بان يكون اسم القرء موضوعا لاصحها ويكون للآخر  
ادعاء كما في الابوين والعربي لان اسم القرء موضوع لكل واحد منهما لا تشبه  
في هذه الا اعتبار معنى ان هذا الاعتبار صححت تشبيه الاعلام المشترك  
كما ذهب اليه الصايغ الا ان المصاحف اختلفت في ان تشبيه المشترك كالقرء  
مثلا فلا يعتبر هذا القابل في العربي وذلك انه اختلف فيه وذهب الجمهور  
واندلسي ومالك الى جواز التشبيه بخلافه لا تقاوى في اللفظ دون المعنى  
قال الاندلسي يقال في الفينان عيني الشمس وعيني الميزان وذهب المص  
الى عدم جواز ذلك لانه لم يوجد مثله في كلامهم بالا استقرار ورده بعضهم قال  
يكنى بجمد الا تقاوى في اللفظ وفي بين الاعلام المشترك وبني اسماء الجنس  
المشترك حيث لم يبين هذا ودان بان الاعلام كثيرة الاستعمال مطلوب  
الحقة فيكون في تشبيه بجمد الا تقاوى والاستعمال في اللفظ بخلاف اسماء  
الاجناس فانه يشترط فيها الاشتغال في المعنى ايضا فلا يثنى مثل عربي فعلى  
هذا البعض ينبغي ان يذكر قديم جنسه لانه قابل بكناية بجمد الاشتغال في  
الاسم وبني توجيه عدم تشبيه مثل العربي بان كان بجمد الاصل الى  
لم يعرف له اصل في الواو والياء كذا في الفصل وذلك في ثكن الاصل الى لم يعرف  
له اصل في الواو كمننا بمعنى فهد اعدم الاصل بان لا يكون منقلبة عن  
واو ويا بل هي اصلية كمنى والى وعلى واذا اعلام فان الالف في الاسماء  
العربية اصل كذا في الرضى فعلم كميناء مثال العديم الاصل وجعل الى

مثال

مثال بجمد ليجل تامل من جنس الالف او زانية وانما قلت يا اما القلب  
فكلونها زيادة محضة في ما لا بد الى الذي هو في الحذف او في من عيها وانما  
قلها يا با قليلا يلزم النقل قلبها واو من جنس الالف وذلك لان الالف  
اما الالف مقوله او الالف ساكن مع الضمطة وبدل على الاول ان الالف اذا  
تحرك مقصده كمنى كما في حمراء لان الهمزة في الصورة الاولى بمعنى ان الهمزة  
في الصورة الاولى كان اصله واو الواو زيدت للحاجة بالاصل كسبي  
فطاس مثال او في الصورة الثانية منقلبة عن واو ويا اصلية بنقلها  
بالهمزة الاصلية من حيث ان احدهما منقلبة عن حرف اصلي والاخرى  
منقلبة عن حرف اصلي فثبتنا كما ثبت الهمزة الاصلية مثل قرء خا وجرافها  
اثر ما حكم باستناده وهو القلب عن الياء في خوروان وذكر ان احدهما  
المفصل وقع هكذا ما في اخره همزة لا يخلو همزة من ان يسبقها الف او لا  
فالتى يسبقها الف ولا يسبقها الف على اربعة احزاب اصلية كقرء وقرء  
ومنقلبة عن حرف اصلي كراء وكساء وزائدة في حكم الاصلية كعلياء ومنقلبة  
عن الف الثانية كراء فهذه الاخرى نعلت واو الا غير كقولك حمراء والياء  
في الجواحي ان لا يقاس وقد اجر القلب ايضا بعبارة المفتاح هكذا في الجواحي  
فان كانت للتأنيث قلبت همزتها واو الا لم تقلب سواء كانت اصلية كراء  
ومنقلبة عن حرف اصلي كسواء او عن جاز مجزى الاصل وهو ان يكون للالحا  
العلياء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب بوافق ما في المتن كذا نقل  
عنه ولا يخفى ان شيئا في تلك العبارات لا اثر فيه ما في القلب بالياء الذي  
حكم باستناده حيث لم يفرق فيهما لم يخبر صاحب اللباب بعدم استناده  
فقال الروي وراه الى الاصل غير مشهور اذ لم يقل احد رويان يرد الهمزة  
الى اصلها وهو الياء لان الرضى لذلك فقه اثر ما حكم بغيره وهو القلب  
عن الياء لانه لا يرد على الشهرة ايضا وذلك والمنقلبة عن الواو والياء  
الاصلية نحو كساء ودرء يجوز قلبها واو ويا بغيرها همزة ثم قال وقلب  
البوابة عن اصل ياء ولا يقاس عليه خلافا لكسائي وهذا اعم من ان يكون هذا



هذا الاصل واو او يا وفيه تقرر لما حكم بشبهة من القلب بالياء الالم يتغير في  
 لشبهة بل سكنت عنه حيث حكم بان جاء عن العرب القلب عن الياء الا انه لا  
 عليه غير وهذا لا يدل على الشهرة كما لا ينبغي وقيل حتى والى مستقلا في  
 والياء تشبهما الا تشبه حصية واليه فلا يكون من ياب حذف الياء على جلة  
 اها وانما زاد قيد الجلة لانه الجمع يدل على الاحاد مطلقا نعم ان يكون جملة  
 او مفردة بل على الاحاد جملة اي ما يتعلق به المقصد حاصل ان تلك الاحاد  
 مقصود ويدل عليها بحروف مفردة مع تغيير ما فالذي يتعلق بها المقصد الاحاد  
 وهو مجموع حروف المفرد والتغير هكذا يفهم من الرضى وهو مراد الشارع فالظ  
 في هذا المعنى كون الياء بمعنى مع لاجله حال متعلقا ملتبسا او بها على سبيل  
 التنازع بان يجعل معولا لاحدها ويجعل معولا الاخر بخلاف ما دل بحرف  
 مفردة على احاد يقصد تلك الاحاد بحرف مفردة قوله قصودت نفس الجنس  
 اي الحقيقة على ما هو المقصود عن البعض لانها وان دل على الاحاد في الجملة  
 لكن تلك الاحاد ليست بمقصودة بل نفس الحقيقة واذ قصودت بها الاخر اذ  
 ما وقع عليه الاستعمال خرج بقوله بحرف مفردة بان احذف حروف مفردة غير  
 تغيير اما اد لا معرفتها اما اسماء العدد واسماء الجمع فقط واما اسماء الاجناس  
 نحو عمر فلانها لو كانت مفردات لكانت جموعا لتلك المفردات ولو كانت جموعا  
 لم تكن جموع قلة لان اول مخصوصية بل جموع كثيرة وجموع الكثرة لا يصغر  
 على لفظ بل يرد الى الواحد وهذا لا تردد وايضا لو كانت جموعا لم يجز عود الصغر  
 اليها كما قرر في الرضى فان قيل يرد على الحد الجموع التي على غير لفظ الواحد  
 نحو سنة في جمع امراء وعباد يرد وعيا يتبدل بمعنى الغرة لعدم المفرد فيها  
 قيل المراد بحرف مفردة حقيقة كمال او اعتبارا بما في الجموع المذكورة وذلك  
 لانها لكانت على اوزان الجموع واستعمالها في التانيث والرد في التصغير ومع  
 الصرف عند تحقق منتهى الجموع اعتبر له واحد فرضا كقول عمر بن الخطاب وعبد  
 وعمود ونساء على وزن فقال بضم الفاء كقلام وعلمة مما الفارقة بينه  
 وبين واحدة التاء انما قال ذلك لانه محل الاختلاف واما اسم جمع او اسم جنس

لا واحد

لا واحد له من لفظه نحو بل ونعم فليس يجمع بالاتفاق فلي هذا ينبغي ان يفيد  
 نحو ركب بانه واحد من لفظه كمال ويقار ويركب قال فيما نقل عنه وكذا اسم  
 الجمع الذي له احاد من تركيبها نحو ركب قال فيما نقل عنه وكذا في القاموس  
 الجمل يرفع التاء والمامل القطيع من الابل مع رعاية واربعة والبق اسم الجنس  
 والبقرة يقع على الذكر والانثى والهاء للواحد من الجنس والباء جماعته جمع  
 من البقر مع رعيتها والركب اسم الجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الركبة  
 واما وقع للمواصفة في الحروف اتفاقا من غير قصد فضعف ذلك انما كان معززا  
 ضم نقل الما نقل اسد جها سد فالجمع الصحيح المذكر الطاهر المناسب لما سبق من قول  
 المذكر فالجمع الصحيح للمذكر كما قال المصنف في الشرح ولهذا حمل غيره من الشارحين  
 على حذف المضاف اجمعا المذكر الا ان الرضى ذكر هكذا والشارح يفتقر في ذلك  
 ووجه التنبه على ان الجمع الصحيح المذكر مذكر اكان واحدا مذكر بخلاف غير من  
 الجمع عوض عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخطي بمعنى انه يجوز الجمع بها  
 بان يكون عوضا عنها وكذا هذا القيد مراد في المتن وذلك انهم ذكر وان التونا  
 عوض الحركة والتنوين في نحو صار بان لو جودها في ضارب ومن الاو  
 وحوها في نحو صار بان اذ لا تنوين في الضارب وعن الثاني وحده في ضارب  
 اذ هو الساقط دون الحركة كما يقال فلان اخف من الحمار واعلم من الحدار  
 يعني او من ضاربه في الحمار ففة وفي الحدار علم فيقال فلان اخف من الحمار وعلم  
 من الحدار واما كيسان بفتح الهمزة قياسا على الجمع بالالف والتاء كما في الطلمات  
 والخمات وشرطه ان قال الرضى هذه عبارة ركيكة وذلك انه لا يجوز ان يكون  
 قوله ان كان اسما فذكر شرطه وجزاء جزاء القول شرطه لان المتبادر المحذور بعد الفاء  
 ضمير بل جمع الى اسما اي ضمير علم فيخلق الجملة عن ضمير واجع الى المتبادر الذي هو شرطه  
 مع انه لا معنى اذ في هذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما فشرطه ان يملك فيكون  
 على هذا جواب الشرط مولود الجملة التي هي قوله بشرطه فذكر وفيه محذورات الاول  
 دخول التاء في جز المتبادر مع خلوه عن معنى الشرط عند الاختصاص والثاني  
 ان الشرط كونه مذكورا وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث التاء



الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة كقوله انه ان يصح احوك قصر فلا  
يقال زيدان لثمة مكرمة قال الفاضل المصنف في ترجمتها اي شرط ما يذكر فهو مبتدأ  
والخبر مخوف كما قيل في غي الزانية والزاني فاجله والآن التقدير ان الزانية والزاني  
حكما ما يذكر فاجله والمبتدأ بيان اي مذكر ايجز مستوية اراد ان الشرط الثاني  
ان لا يكون الاسم الحائض صيغة اي الاسم الذي هو صيغة مذكر الاستوى ذلك  
صيغة الاسم الحائض صيغة اي في صيغة الصفة مع المؤنث مثل صارب ومباربة  
بل يختلف صيغة المذكر والمؤنث بان يكون صيغة المذكر والمؤنث على فاعله  
اذ معنى الصفة في الفعل التفصيل كما مله فاعطى الحامل من الجمع تحقيقا للناسبة  
وان لا يكون مستويا فيه مع المؤنث قال الرضي عبارة استخف منه الاول لان  
مستويا عطف على افعال فاعله فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا  
في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يسوي الشئ في نفسه  
غيره ولو قال مستويا فيه المذكر مع المؤنث لكان شيئا ولو يرجع الف الجبر المذكر  
المعنى وان لا يكون الصفة يسوي فيها المذكر مع المؤنث بان يكون لها على صيغة واحدة  
كما ذكره الفاضل الرندي وغيره من الشارحين يندفع الاشكال واما ذكره الشارح ان  
الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر الذي اراد جمعه مذكر مستويا فيه في حق  
الزانية والزاني فاجله والتقدير ان الزانية والزاني حكما ما ذكر فاجله والآن  
ابتداء بيان وان لا يكون مستويا فيه مع المؤنث قال الرضي عبارة ان الصفة  
مع المؤنث فلا يندفع الاشكال لان الاسم المذكور والصفة واحد فليكن استواء  
الشئ في نفسه مع غيره الا ان يحل على حذف المضاف ويكون المعنى ان لا يكون  
مسمى الاسم المذكور ملتصقا ببناء التانيث قبل هذا الشرط بغير محتاج اليه كاستغناء  
عنه بقوله فذكر وانما ذكره لرفع وجهه ان المراد بالتذكر هو في حيث المعنى  
يكسر السين جمع سنة بفتحها واما بكسر السين للتبنيث على ان هذا الجمع ليس بجمع  
سلامة حقيقة وفتح الراء للتبنيث على ان هذا الجمع ليس بجمع سلامة الى غير  
قياس او حلا على ارضاء لئلا يلزم مرنية الفرع على الاصل يعني لو لم يجمع مذكره  
بالواو وجمع التكسير كفعلاء افضل مثل حمراء احمر وفعل كعطشان وعطشان

جمع

وجمع مؤنثة بالالف والتاء لزم للفرع بزمه على الاصل لزم التباس ولم يعكس  
لشابهة غير الجرد الفعل في اللفظ والمعنى لانه بمعنى الحدث كما فعل فالحق  
علامة جمع المؤنث وهي الالف والتاء كما يلحق بفعل المؤنث ضم جمع المؤنث بخلاف  
الجرد لانها بمعنى الثبوت والصفة الثابتة كاللخت بزمان ووقت زمان  
وهي الجارية على الفعل مختصة بزمان ووقت الزمان نحو الان او غدا من حيث  
نفسه وامور الراضة فيه بان يقع التفسير فيها فلا يبقى نفس البناء على ما  
كان عليه وذلك اما حقيقة او حكما كما في فاعله وذلك مفهوم من العبارة لاكثر  
مطلوب ويراد اعم مما ان يكون حقيقة او حكما على ان مقام التعريف يقتضي الجمع  
لان خوف ذلك ايضا جمع التكسير بخلاف جمع السلامة فان التغير وان وقع فيه لكن  
بان اعتبار الامور الخارجية فان مسلمين مثلا تغير فيه بناء مسلم الى مسلمين  
بان اعتبار زيادة الياء والنون الواو من الامور الخارجية لا باعتبار نفسه  
فانه باق على حاله اشارة بذلك الى دفع ما ذكره الرضي ان جمع السلامة بالواو والنون  
وكذا بالالف والتاء في غير بناء واحدة ايضا بسبب زيادتين لانه بنيت بهما  
بناء مستانفا للمعنى وصار كلمة اخرى بذلك كما ان التانيث مثلا اذ احسن اليها  
اثنتي صارت عشرة ويكون الجمع الثاني غير المجموع الاول وهذا هو التغير  
فقد بقي ايضا في جمع السلامة بناء الواحد وهذا قال في هذا الجمع بتغيرها  
مطلوب على ما فوه العشرة الى ما لا نهاية له قال العلامة التفتاواني في التلويح اعلم  
انهم لم يفرقوا في هذا المقام بين جمع المثلثة والكثرة قول به ظاهر على ان التفرقة  
بينها انما هي في جانب الزيادة بمعنى ان جمع المثلثة يختص بالعشرة فما دونها  
وجمع الكثرة يفرخص بما فوق العشرة ثم قال وقوة استقالات وان صرح بخلاف  
كثير من الثقات يعني بالحدث معنى قائما بالفرع المراد بالمعنى الامر المعنوي  
الذي ما هو من مفعولات الفعل والافعال والالتسان لا يقابل العين فلا  
يدخل في الجرد نحو السواد بمعنى سياهي كما قيل وايضا هو خارج بقوله الجاني  
على الفعل اذ لا يصح ان يقع بالمعنى المذكور مفعولا مطلقا للفعل الدال على الحدث  
على المكلف المراد بجزاينه على الفعل الجريان في اصطلاحهم سيجعل لهما



بحريان الشئ على ما يقوم هو به مستند او موصوفا او واحالا او موصولا او متبوعا  
 وحرمان اسم الفاعل على الفعل اي موانسته اياه في مكانه وسكنانه وحرمان المصدر  
 على الفعل اي ان يقع بعد تعلقه به بالاشتغال تاكيدا للراء وبيان النوحه او معدود  
 والمراد منها المعنى الاخر وهو ان يكون المعنى مشتق في مقامه فلا يلزم الغرابه  
 والابهام وانما يلزم لو لم يكن مشتق في واحد منها مما لم يشق منه الفعل لان  
 الاشتقاق موافق لبناء بناء كلامهم في الحروف والاصول والمعنى ولولم يوجد بناء  
 نحو العالميه في المشتقات وشتى من حروف ويلو ورجاء المشتقات من الافعال  
 والاسماء ونحو ذلك ووجه فقوله في التعريف بمو تعلقه بالاشتقاق للاحتراز  
 عن هذه الاسماء لانها ليست من المصادر بان يراد بالحرمان اعم من الحقيقة والقرص  
 كما ذكر في الحواشي الهندية لانه مبني عليه اورد به بعض شارحيها وهو انه على هذا  
 يلزم عدم الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر ولا مكان فرض الفعل في كل  
 منها وان كان الاخران مفعولا مطلقا لانه اراد جواز وقوعهما مفعولا  
 مطلقا في كلامهم لا التحيز العقلي ونحو العالميه والقادرية لا يقع مفعولا مطلقا  
 في كلامهم اذ لا يقال علم عالميه فلا يرد ما قيل ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص لهما  
 بل يجري في الاولين ايضا اذ لا حثه في المفعول المطلوب وان اراد وجوب وقوعهما فزده  
 قوله مكوي بل للمطففين اي سمعي معناه بيان المقصود والمراد انه على حذف المضاف  
 اذ المصدر بمعنى المفعول وليس المراد انه على حذف باء النسبه ليلزم ان حذف  
 باء النسبه لم يثبت في كلامهم في مثله بالقطع اي لا يكون على الاختلاف بان يكون  
 له او للفعل فلم يزل يشتد فيه الزمان اذ لا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان  
 دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشابهة الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق  
 الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان متشابهة المعنى للفظا  
 ومتشابهة المضارع لفظا لا معنى فصغرت قوة التشابه فلم يعمل عمل واحد منهما  
 وسمى هاتين في زمان لا يتقدم عليه لانه حرف مصدرى والحرف المصدرى موصول ومحول  
 المصدر في الحقيقة مفعول الفعل الذي هو صلة الحرف ومحول الصلة لا يتقدم  
 على الموصول ولما كان تشبيه الفعل وجمعه واجه في الحقيقة الى الفاعل

والفعل

والمفعول لا تشبيه بول على تشبيه الفاعل وكذا تشبيه اسم الفاعل والمفعول  
 واجب الى الفاعل اذ ما يقع عليه اسم الفاعل وهو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم  
 المفعول والصفة المشبهة فتشبيهه احد هما وجمعه واعترف عليه الرضى بان يجوز  
 ان يحمل ضمير المثنى والجمع ولا يثنى ولا يجمع كما سمى الفعل والظرف واجاب  
 عنه الفاضل الهندى بان الاضمار في الظرف واسم الفعل مسامح باعتبار قيامها  
 مقام ما اضمر فيه لا حقيقة والمصدر غير قائم مقام غيره وقد يقال انهم حملوا  
 بان الضمير منتقل من الفعل الى الظرف وان الضمير في نفس اسم الفعل متحقق  
 لان الضمير في الفعل وانما يقال فيها تشامحا واذ كان كذلك فلا يكون القياس مع  
 العارضة بخلاف الفعل واسم الفاعل والصفة المشبهة فان النسبه الى شئ  
 ويجوز اضافة الى الفاعل بان اعماله متوفا اول كونه اخف من المتوفا  
 وانما كان اضافة الى الفاعل اكثر كونه اخف من المفعول فضلة فلما كان اخف  
 وقعت اضافة اكثر عمل الفعل للاضمار وحمل المصدر للثبوت ذهب الى ان  
 السير في والى الاول سبويه فعلى مزجها يجوز تقديم المنصوب على المصدر  
 لانه اما عامل لا يتغيران وهو المانع من تقديم المفعول واما غير عامل وانما فصل  
 بين قسمي المصدر يعني كما يشع ان لا تفصل بين قسمي المصدر بالحل العرضية  
 لبيان بعض الاحكام بل يذكران معا الا انه فصل بينهما لئلا يتوهم تعلقها بهما على  
 السواء اي حدث وذلك ان سبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا لان ما جعل امره  
 يذكر بلغظ ما يعني ان ما قام به الفعل يكون عاقلا وغير عاقل لا يتعين باحدهما  
 فينتج ان يذكر بلغظ ما لا من لان ما لدوى العلم وغيره بخلاف من فانه يختص  
 بدوى العلم الا انه غلب على العاقل غير العاقل فذكر بلغظ من الدوى للعاقل  
 على معنى ثابت اي غير مجتهد بل مستمى ودائم اسند واخراج اسم التفضيل  
 الى قوله بمعنى الحدوث يرد عليه ان اسم التفضيل قد يكون بمعنى الثبوت  
 وقد يكون بمعنى الحدوث نحو احسن كذا في الحواشي الهندية فلا يخرج به اسم التفضيل  
 مطلقا ويدل عليه حصره يعني انه حصر جميع اسم الفاعل من الثلاث في الحرف  
 في فاعل من المزيد فيه في صيغة المضارع وجعل احكام صيغ البالغة مثل احكام



اسم الفاعل فدل مجموع ذلك على ان صيغ المباعدة ليست من اسم الفاعل وان  
كان فيه ضياء كما يشع به قوله ولا يبعد وذلك ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت  
محصرة فيها لا يكون غيرهما من اسم الفاعل ويكون احكام ذلك الغير مثل احكام اسم الفاعل  
بخلاف المتنى والمجموع فانه ليست هناك ما يدل على ان المفرد من اسم الفاعل لا المتنى  
والمجموع لا يقال كلمة منه يدل على ان صيغ المباعدة من اسم الفاعل لان كلمة من  
البيان لانا نقول قد ذكره فيما يسمى ان صيغ المباعدة بالتغير خرجت من اسم الفاعل  
يجوز ان يكون من اسم الفاعل باعتبار انها لم تبق اصل الفعل وان لم يكن منه حقيقة  
هذا التوجيه ما ذكره الا ان الظاهر ان صيغ المباعدة من اسم الفاعل وان حصر باعتبار  
الاعم الا غلب وان بين غير الا غلب بالا غلب لكل من قسمي اليم قسمي اليم  
الموضوعة موضع حرف المضارعة الموضوعة والموضوعة موضع حرف المضارعة  
المنفوعة وقسم الكسرها الكسر الغير الواقع اخر المضارعة مذكور كما في متناول  
والكسر الواقع اخر المضارعة مكسور كما في كرم بشرط معنى الحال والاستقبال  
قال الرضي ظاهر كلام النحاة انه يشترط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا فتح  
بعد حرف التوق لا يستقام والاول ان لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل بسبب  
المرتين كما لا يشترط فيه ذلك اذا دخل اللام ومعناها ان يعقد المكد وال  
الجزء وانما قد اورد هذين التفسيرين ليكون وفاء الحال بالنسبة الى زمان  
المكمل اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احراز عن لام التعريف فانه اذا  
دخل على اسم الفاعل لا يفنيه عن شرط من بشرائط العمل صرح بذلك الرضي  
لما وقع عليه مشكل عرّف نحو مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه والتأنيب  
مضروب له وقد يجاب بان مضروب في المثالين المذكورين للمفعول وانما  
ذكر كلمة في اول النظر فيه والعلية الا انه بنى لهما ولو كان بنى لهما ايضا لما  
بالمتعدى بل بجى لانهم ايضا من حيث وقوع الفعل عليه واحترز به عن  
اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو شتم واعرف فانه ليس بهذه الهيئة  
لانه من حيث انه وقع عليه بزيادة الفعل على الغير وامره في العمل المنصوب  
او حمل الرفع لا يتوقف على الشرط صرح بذلك الرضي وقال ايضا ليس في كلام المتقدمين

ما يدل

ما يدل على اشتراط الحال او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كما في على  
ومن بعض صهايا بشرط ذلك فيه كما في الفاعل على معنى الثبوت لا معنى  
الحدوث والاسم واللفظ قال الرضي الذي ارى ان الصفة المشبهة كما  
انها ليست موضوعة للحدوث ليست موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة  
لان الحدوث والاستمرار قدان في الصفة ولا دليل فيها عليها فليس في معنى  
نحو حسن في الوضع لاد وحسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة  
ولا دليل في اللفظ على احد القديين في حقيقة في القول المشترك بينهما وهو  
الاتصاف بالحسن ولكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض  
ولم يجز فيه في جميع الازمنة لانه حكم بثبوت فلا بد من وقوعه في زمان  
كان اللفظ وقوعه في جميع الازمنة الا ان يقوم قرينة على تخصيصها لبعضها  
كما نقول كان هذا حسنا بفتح اي صار الرعم طبيعة لم اي طبع الفاعل عليه  
مع اختلاف انواعها وهي ان يكون الصفة باللام او بالاضافة او مجردة  
عنها لصيغة اسم الفاعل وهي اما فاعل او على وزن المضارع مع ضم مقفلة  
وكسر ما قبل الاخر ويرد عليه ان ابن مالك صرح ان صيغة الصفة المشبهة من  
غير التثنية على وزن اسم الفاعل لكنها مشبهة به لان الصفة قام به الحدوث  
المشوق هي منه فهي بمعنى ذو مضاف الى مصدرها تحسن بمعنى ذر حسن كما ان  
اسم محلي للحدوث المشوق صهي منه فصار ب بمعنى ذو ضاربة لافق بينهما  
معنى الامم حيث الحدوث او الاطلاق كما ذكرنا كذا في الرضي ولا يخفى  
ان هذا الوجه يصلح توجيه الزيادة الاختصاص بخلاف الوجه الاخر  
فانه مشترك بين اسم الفاعل واسم المفعول والمفعول في كل واحد  
منها مرفوع قال الرضي لم يقسم باعتبار اعراب نفسها لانه سبوق بها في  
النعت والا فينبغي ان يذكر لانهما من الاقسام الخاتمة كعطف اختسامها  
باعتبار اعراب المفعول اي تشبيه مفعول الصفة بالمفعول فانه  
مشبهة بالمفعول به وليس بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير متقد  
فلا يكون مفعولها المنصوب مفعولا به لكن لما بشرط هذه الصفة باسم

الفاعل



شبهوا منصوبها بمفعول اسم الفاعل كما في الجرح في القطار الرجل  
مشتبه بالجرح في نحو الحسنى الوجه فيما يتعارفان ما محل واحد منهما كلفا  
في الصورة تشبه عكس المفهوم من الاضافة لان الاضافة للفظية  
تجري تجري الاضافة المنصوية واتحادا في الصورة وان اختلفا معنى  
والنعم لعقد شموله فتسمى اسم التفضيل ولهذا لم يقل في قام به او  
وقع عليه لان المراد بالموصوف ذات ما بهمة والابهام في تلك الزوات  
وذلك ان مفهوم قائم شئ ودوات فيه القيام ومفهوم مقام موضع  
او مكان فيه القيام الاشئ او دوات فيه القيام كذا ذكره السيد الشريف  
في حواشي المطول وذكر في الجاريدى ان الالة كل اسم اشتق من فعل  
اسما لا يتعارف به الفعل كما لفتاح قائم اسم لا يفتح به انتهى وايضا  
مرحوا اسم الزمان والمكان موصوفان للزمان والمكان باعتبار وقوع  
الفعل فيهما ولا يفتي ان اسم الفاعل موضوع للذات باعتبار صدور  
الفعل منه واسم المفعول موضوع للذات باعتبار وقوع الفعل عليه  
وكل منهما فلا بد ان يكون كل من اسم المكان والزمان والمكان لموصوف  
فظهر ذلك ان كلامي اسم الزمان والمكان والالة لموصوف فلا بد من  
الغناية ليخرج من سقط ما قيل انه لا حاجة في الاخراج الى محل الوصف  
على ذلك لان اسماء الزمان والمكان والالة يوضع زمانا او مكانا والة  
موصوف بل زمانا او مكانا او الة مضاف الى زمان الفعل او مكان  
الفعل او الة ولا يرد وضع المبالغة كضارب وان دل على الزيادة  
حيث لم يقصد فيها الزيادة على الغير فخرج بقوله على غيره وكذا لا يرد  
مخو زائد وكامل لان المراد الزيادة فيما اشتق منه ولم يقصد ذلك  
ان لم يرد الزيادة في الزيادة والكمال بل في امر اخر اي اسم التفضيل  
من حيث صيغة افضل يعني ان صيغة اسم التفضيل افضل وقيل للمؤنث  
وعلى هذا القياس التشديد والجمع وهذا بخلاف الصيغة المشبهة فان  
لها صيغة كثر ولحل منها مؤنث وتشديد وجمع فانه لا يعلم انه

من الرباخي الم مثلا اذا قيل اخرج من دخرج لم يعلم انه مشتق من خرج او خرج  
فان هذه الحروف الثلاثة محتمل ان يكون تمام حروف خرج او بعض دخرج  
وذلك البعض كلها اصول او قيل اخرج من استخرج لان هذه الحروف محتمل  
ان يكون تمام حروف خرج او بعض حروف استخرج وذلك البعض كلها اصول  
او قيل استخرج من استخرج لم يعلم انه مشتق من استخرج او استخرج لانه هذه  
الحروف تمام حروف استخرج بعض حروف استخرج يمتنع ما بين الاصول والزوائد  
وقيل اورد من اعدون لم يعلم انه مشتق من اود او من اعدود لانه هذه  
تمام حروف اود بمعنى اجمع وبعض حروف اعدود الشعر اذا طالتم  
تلك البعض كلها زوائد لان حروف الاصول الفين والوال والنون  
والشاذج الرضى عداوى من قيل ابلد يعني لم يحكم بشذوذها على  
سبيل الانفصال الحقيقي وهو المناقاة في التحقيق ولا يتعارف معنى انهما  
لا يتعارفان ولا يجيمان بل يكون احدهما فقط وليس بالاكتر منهم  
حص الخطا العلة والفرة والغلة والكثرة نقيض العلة والعنى ليست  
بالعلقة من بين هؤلاء باكثر منهم عداوا اقل منهم وانما الغرة والعلة  
كثيرا للتعليل اي احدهما زيادة موصوفة المقصود به اشارة الى دخرج  
الا اشكال او ردي الحواشي الهندية ان معنى اسم التفضيل ليس المقصود به  
فلا يكون محمولا على المعنى ووجه الدفع هو ان المحمول في الحقيقة هو الزيادة  
الا انه دخل القصد بينهما بينهما على ان الزيادة مقصودة باسم التفضيل  
ومثله كثير في عبارة الفتح واجب عن الاشكال في الحواشي الهندية  
بانه على حذف المضاف اي زيادة يقصد قوله باعتبار حقيقة في ضمن  
بعضهم اي باعتبار تحقق من اضيف اليه في ضمن بعضهم لا في ضمن جميعهم  
وهو ما عدا الفضل مثلا يقصد في مثل زيدا فضل الناس الزيادة على الناس  
باعتبار حقيقة في ضمن بعضهم وهي ما عدا زيد فلا يلزم تفضيل الشئ على  
نفسه وهو داخل في مفهوم الناس خارج عما هو المراد منه وهو ما عدا  
زيد يخرج عنه ما رايته وجلا احسن كل عينه من كل عين زيد فانه غير



غير جائز صرح بذلك في الحاشية الهندية ليسهل اخرج عن المعنى التفضيل بالنفي  
لعدم قوة المعنى التفضيل لكونه ثابتا ماضيا ووجه عدم تحققه باعتبار  
اتحاد الذات وان كان متحققا باعتبار الاختلاف بالاعتبار وانما يشترط  
ان يكون اسم التفضيل متفيا يظهر من ذلك ان كونه بمعنى الفعل يثبت بتقدير  
كونه متفيا لا بجميع الشروط كما هو مقتضى ظاهر عبارة المعنى وان الشرط  
الاول لتحقيق الاعتماد والشرط الثاني ليحصل له فظهر بقاؤه بذلك الصاحب  
حتى يعمل في المظهر ولقد احسن الشارع في بيان القيود والشرط والمساواة  
يا بانه مقام المدح او الذم ولا يخفى ان اسم التفضيل موضوع لموصوف بالزيادة  
والوصف بالزيادة لا يخلو عن مدح او ذم فلا يجزى ما قيل ان عمل التفضيل  
لا يختص بمقام المدح فربما يكون النفي نفيا للزيادة مع بقاء افادة اصل  
الفعل على وجه المساواة او على وجه يكون ذم حسنى التفضيل المعنى  
مجردا عن الزيادة غير فاقيل لا يثبت ذلك مع وجوده من التفضيلية اذ لا يثبت  
وجه لذكرها وقد يقال انهم مجردون اللفظ الصريح عن بعض المعنى الاصطلاحية  
لاجل المتقضى لذلك فلا يأتى من التفضيلية التحديد لان قوله نفي الزيادة لا يلائم  
المدح اذ لا يلزم منه نفي المساواة حتى يتحقق كون ذم مجردا عن الزيادة  
فينبغي اصل الحسن وتوجه النفي الى حسنى يدخل بالنسبة الى حسنى زيد  
ملتبسا اليه اما عساواة حسنى زيد او بكونه ذم والقياس بكونه ذم  
لا يناسب المقام مدح زيد لان المقصود اثبات كونه ذم لا نفي كونه  
ذم فينبغي المساواة الا انه ينبغي الزيادة بالطريق الاولى لاقتضاها المقام  
ذلك او فيصير نفي الزيادة في ضمن المساواة لان الزيادة لا تكون بدون  
المساواة لان الزائد على الشيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصده عن  
نفي المساواة مطلقا سواء كانت في ضمن الزيادة او لا لا يقال قد نفي الزيادة  
او لا قبل التحديد فاما معنى لغيره في ضمن المساواة لانا نقول بعد التحديد صار  
الركيب مبتدأ لنفي المساواة واحتمل بثبوت الزيادة بوصفها بالطريق الاولى  
وفي ضمن نفي المساواة من هذه الحاشية اي من حيث انه اسم التفضيل فيه

معنى

معنى الفعل ولو قدم قوله منه اسند لظ في المثال المشهور على اسم التفضيل  
الرفع بالكل ولم يكن فاعلا لانه مبتدأ واحسن خبرا ولو كان كذلك  
يلزم الفصل بين احسن الذي هو عامل ضعيف ومفعوله باجنى وهو غير  
جائز فتوجه عليه الاستحالة بانه لو لم يقدم منه فيقال ما رايت رجلا احسن  
منه في معنى زيد الكل فلا يلزم الفصل بينهما باجنى وكذا لو قيل بهت العباد  
ما رايت رجلا احسن من الكل في عينه هو ان الكل في عين زيد لا يلزم الفصل  
بينهما باجنى فاجاب بانه يلزم حينئذ بتقدير ركيك وهو كونه الكلام غير ظاهر  
الدلالة للحلل او ما في النظم بسبب تقديم وتأخير او في الاستعانة بالملزوم  
الى اللزوم كما في قوله وما مثله في الناس الا همما ابوامرئى ابوهم يقاربه مع  
ان المقصود الاستدلال بالعبارة المشهورة ودفع ما يتوجه عليه ربانان  
العبارة ان ليسا من العبارة المشهورة في شئ فالجواب لا يلزم المقصود  
ولم يلتفت الشارع الى جواب المصنف في الشرح وهو ان يكون عود الضمير الى  
لما راي اعراض الفاضل القاري عليه بانه المتبادر بانه التقديم وكفى في صحة  
عود الضمير والمعنى مكانه عليه قبل هذا التفسير وهو تفضيل الكل بالخبرين  
لان اصله من كل عين زيد فالمعنى عليه انه لا يلزم منه تفضيل الشئ على نفسه  
ان يتعدو الكل باعتبار كونه في عين رجل وعين زيد وتقدم ما رايت عينا  
ماثلة لعين زيد فيكون الكل في عين زيد احسن منه في عينه لان افاده لا  
على المساواة مما ياباد المدح لعينا مفعول رايت الاول واحسن مفعول الثاني  
ان كان من افعال القلوب وان كان بمعنى ابصرت يكون احسن بدلا او حالا  
من مفعول رايت ويلزم من هذا على البلغ وجه ان الكل في عين زيد حسنا  
ليس في عين غيره وذلك انه اذا لم يكن عين احسن منه الكل من غيره مما لا يمتنع  
زيد فكيف ما هواد في منه ما تلاله فانتجى المماثلة بالحلية على طريق الكناية  
فيتكون ابلغ لان الكناية ابلغ الى الصريح فتعرف علم البيان وانما حارت هذه الصورة  
وان لم يكن فيها فضل جواب سؤال انه لا ضرورة في افعال اسم التفضيل في هذه العبارة  
او يمكن ان يكون حسنى مرفعا على انه خبر والكل مبتدأ حيث لا يلزم الفصل بين



بين احسن ومجمل باحسنى اذ لا سهل لاحسن في هذه العبارة هو منه والواجب  
ان هذه العبارة خرج العبارة الاولى فالضرورة معتبرة فيها حكما وذلك ان  
قد مر ان اصل ما وليت عينا احسن فيها الحكم منه في عين وقد فلما ذكره  
في مقدمته عليه استغنى عن ذكره فانيا وان من التفضيلية مجرد ما فيها فيلزم  
الفصل بالاجتناب تقدير على واد منسوب الى السباع ككثيرها فيه كما قال  
بعض شاعر الابيات فخرج كونه المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر  
واحد وهو استقلالها بالمعنوية لانها لا اجل استقلالها بالمعنوية فيكون ما لها  
استقلالها بالمعنوية منها وذلك ما لا يكون الا بلا حطة غير كافية معنى الحرف  
واما ان المراد يكون المعنى في نفس الكلمة ذلك فظا اذ لا معنى لكون المعنى في  
نفس الكلمة الا ان يكون ما مخرجا منها مع قطع النظر عن غيرها وهو معنى  
دلالة عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها واما ان المراد يكون المعنى في  
استقلالها بالمعنوية فلا بد ان لا يكون المعنى حاصلا في نفس المعنى الا ان لا يحتاج  
في حصوله الى شئ اخر بحيث لا يحصل بدون حصوله كما في الحروف هواله  
للا حطة طرفها يعني ان المقصود بالزات منها الطرفين والنسبة حال بينهما  
يلاحظ طرفا الطرفين ويعرف حالها بان احدهما مستند والاخر مستند اليه لان  
جميعها اما منقولة عن المصادر او غير هاتيكون العاني الموضوع هي لها تلك المعنى  
معاني بعضها المعاني المصدرية والبعض الاخر غير خيما منقولة عن المصادر  
وغيرها وكلمة او ما تفتت الخوا لا بد في الجمع بينهما فلا يرد ما قيل ان جميعها ليس  
دائرا بين الامرين بل جامع للامرين دلالة والاول على الاستقبال الغريب  
والثاني على الاستقبال البعيد قال الرضي لا التبيين وسوف تساهما سبويه  
خر في التفتيس ومعناه تأخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التفتيس في الحال  
يقال نضبت الخناوة اي وسعت وسوف اكثر تنفيسا من التيسر وقيل  
ان السبي منقوض من سوف دلالة بتقليل الحرف على تعريب الفعل وقيل  
ذاتية اشارة الى دفع ما قيل ان يقل طرف زمان فيلزم ان يكون المقوم في زمان  
سابقه والتأخر في زمان لاحق والحكم في ذلك الزمان ويلزم التسلسل وتغير

وتقرر الدفع ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض وان كان تقدما بالزمان لكنه  
ليس تقدما بزمان اخر بل بزمان هو نفس ذلك الزمان فالقديم عارض لاجزاء الزمان  
بالزات وليس عارضا مستظنا لان التقديم والتأخر ناشيان من ذاتهما فان ما حصة  
الزمان اتصال التصرف والتجرد اعني عدم الاستقرار فاذا فرض فيها اجزاء عارض لها  
التقديم والتأخر لذاتها فالمراد ههنا بالتقديم بالطبع يجتمع فيه التقديم مع التأخر  
وههنا ليس كذلك فان الامس لا يجمع اليوم فلا يلزم المستقبل ما قرره في العلوم  
الحكمة فلا يجب ما قيل ان التقديم بين اجزاء الزمان زمانية والمراد بالموصول الفعل  
لان الماضي قسم الفعل والقسم معتبر في كل قسم اما البناء على الحركة اما نفس البناء  
فلان الاصل في الفعل البناء لفقد العاني الوجبة ولا مستحق الموصول عنه وهي  
المشابهة التامة كما في المضارع فانها يضم معها لما تستهها حكما وقع العبارة  
في الرضي وغيره من الكتب النحوي لظان المراد يعني على الضم ليعضد بما نشأ  
لحرف العلة كما صرح به في المتسهب وغيره باحد حرفي اي احين لوتوهم مشتركا  
بين زمان الحال والاستقبال حقيقة فيما وقال بعضهم وهو حقيقة الحال  
محاذ في الاستقبال لانه لم يسم مضرا والابن اشار بذلك الى رعاية  
المعنى المفعول في المعنى الاصطلاحي من خرج واحد وهي المشابهة بالحرف على البدلية  
اشار بذلك الى الرد على من مال انها صفة الغائب وذلك ان غير لا يعرف  
بالاضافة الى المعرفة فلا يصلح صفة للمعرفة الا انه يخرج بالاضافة عن النكارة  
المعرفة فهو في حق النكرة الوصفية فيصير للبدلية لان النكرة اذا ادرت  
المعرفة فالنعت واجب مثل بالناسية ناصية كادبة وحروف المضارعة  
مضمومة في الرباعي مفتوحة فيما سواه اما الضم في الرباعي فلامه لانفتح اوله  
ينبغي ان يخالف اول المضارع لتمام البناء والتغاير بينهما واما الفتح فيما سواه  
فللتخفيف الوفا استدعاء كثرة الاستعمال في الثلاثي الجرد وكثرة الحروف  
فيما زاد على اربعة احرف لعدم علمه الاعراب فيه وهي المشابهة التامة  
في اللفظ للموافقة في الحركات وفي المعنى في العموم والخصوص كما مر في الاستعمال  
لوتوهم صفة للنكرة في ضارب ومضرب ولما كان هذا الكلام في قوة

قول



قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذ لم فصل به من حيث ان في قوله  
قولنا وانما يعرب المضارع ومثلهم لم وحاصله انه يتعلق بغيره لا ينطوق به  
لعدم استقامة المعنى وذلك ان انتفاء اتصال النون بالمضارع او بغيره  
لا يكون شرطاً لانتفاء اعراب غيره فان غيره جنى سواء اتصل به او بالمضارع  
نونا او لا وهو عند النحاة ما لم يكن حرف الاخر فيه حرف علة واما عند اهل  
القصر فمالوا الى ان يكون فيه حرف علة مثل يضرب مثل لا حوا اقسام اعرابه وهي  
الضم والفتحة والتاني في مثل ما في الاقسام لشبهة امرها ولهذا زاد النحاة قوله  
ولن يضرب ولم يضرب او المراد على حسب العوامل كما قال الفاضل الرمزي  
فيشمل جميع الامثلة وهو مثال الاعراب الصحيح لا لنفسه الصحيح كما قيل اذ لا  
يلزم ذلك بعد ذكر اعراب الصحيح فان النصب فيه تابع للجرم يعني انما  
اعرب بحذف النون حال الجرم لان غير ذلك لم يكن في الجرود فكما تستقط الحركة  
في الجرود حال الجرم فكذلك النون وانما تستقط النون حال النصب فيه لان الجرم  
ينزله الحركة في الاسماء فكما ان النصب فيه تابع للحركة فكذلك النصب فيه  
تابع للجرم واما اعرابها بالحروف فمثلما هي صور المشي والجموع في الاسماء  
الحرف المتاسب لها وهي حرف العلة كذا في الرضى والعل وجه التأسيس كونه  
بنزلة الحركتين فالواو بمنزلة الضميتين والياء بمنزلة الكسرتين والالف  
بنزلة الفتحتين سواء كان العامل فيه التجرده كما هو المتبادر من عبارة  
والشارع في ذلك يتبع الرضى الا انه اورد مكان لفظ الاء لفظ المتبادر  
حيث قال هذا فان لم يصح ان عامل الرفع هو التجرده عن العوامل كما هو متبع  
القرآن كما الاء الى ذلك المذهب انتهى وجه المتبادر والاء انه  
ذكر في ارتفاع فعل المضارع لفظ التجرده الذي هو العامل عند بعض النحاة  
وقال يرتفع جنى التجرده ولم يقل اذ لم يرفع الناصب والجارم فينبأ انه  
ان العامل هو التجرده كما هو مذهب البعض وانما اختار مذهب البعض  
كما في الصلة الى اما الصلة فظلال الصلة لا يقع معز او اما في نحو  
سيقوم وسوف يقوم فلان حرف التنفيس من خواص الافعال واما

في جر

في جر كما فلان جر كما يكون فعلا مضارعا ابداء واما في نحو يقوم الزمان  
فلان المفرد لا يصلح ان يكون جراً عن النفي وان كان الاعراب مع تقدير  
اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا مضارعا مشابها للاسم واعراب ضاربت  
وقام لكونه جراً وحسبنا اصله لان عند الخليل جنى كذا اي شئ يعنى للتخفيف  
وهو ضعيف لانه جاء تقديم محمول عليه وان ليس كذلك على سبيل جنى  
يعنى العرب جنى اعراب والخليل ان يقول هذا لا يلزم لان الحروف تتغير احكامها  
ومعانيها عند التركيب اذ هو وضع مستأنف الا يرى ان لو اذ ان كتبت مع لا  
يطلب معنى لو ولا يفصح معنى التخصيص نحو لو لا اعرابتي وقيل اصله  
اذ انظر فيه فتوى عوض عن المضاف اليه والمعنى في نحو اذن اكرمك لم قال  
اما اتيك اكرامك اذ وقت اكرامك فان العاء والواو عاطفتان واما اذ في  
معنى الجار فاخذت حكم الجار ومعنى الا فكان في حكمها في لزوم المفرد بعدها  
فانما للرباء والطبع الدال على ما بعدها غير معلوم التحقيق والعلم يدل على  
ان ما بعدها معلوم التحقيق نغيا معكدا لا مؤكدا وقيل انها للتوكيد  
وهو مردود بما ذكره فصار كما نرى سيقا اي ما بعد اذن يسوء على اذن حكما  
فلا تقول وهما لا يمكن الا في المستقل لان الجواب هو القول القابل  
للقول والجر هو الفعل القابل للفعل والمقابل لا بد وان يكون بعد المقابل له  
فيكون في الزمان الا في الذي هو المستقل لا استقلال المعطوف لكونه  
جمله يعني ان المعطوف لكونه جملة كان مفيدا مستقلا من غير نظر الى حرف  
المطوف فانه غير مقد على ما قبلها للسببية اما قال للسببية وكذا  
يعنى انتهاء الغاية لا حصر ان عن كى المصدرية والى التي يعنى مع فلا يرى  
قيل لا فائدة لتقييد السببية سيما وقد علم معنى كى قبل ذلك لكونه يقيد  
الى معنى انتهاء الغاية لا حصر ان عن كى يعنى مع كما نرى كنى في زمان الزمان  
هتت هذه العبارة الى معنى اذ اكنف دخلت البلد زمان دخول البلد الى  
زمان الحال حقيقة فالعبارة التي تورد هذا المصنوع وهو دخل بالرفع فاذ  
اروت ان حكمي ذلك الزمان في زمان فكلما روت من وجوبه فيه فكلما

النون



هذه تلك العبادات وحكمها على ما كانت عليه من الرفع فهذا توجيه من الشارع لرفع  
عند الحكاية لا انه معنى حكاية الحال حتى يرد ما قيل جعل حكاية الحال حكاية اللفظ  
الوال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف لانها علم الاستقبال فيقال في الحال  
ليحصل الاتصال المصنوع وان كان اللفظ وهو ما يتعلق حتى الجارية بما  
قبلها جبر المافات من الاتصال اللفظي نظر الى الامر الاول لا متنازع بخلاف  
الامر الثاني فانه محقق لجواز ان يكون السبب سببا للدخول في البلد نظر الى  
الثاني لا متنازع بخلاف الامر الاول فانه لا يلزم منه المحذور وان كان يلزم منه  
باعتبار استلزام السببية وهذا هو مراد شارح بقوله نظر الى الامر الثاني  
فيبقى الناقصة بلا جرح اذا لا يتعلق لها من حيث الالغاء بما قبلها وان لا يتعلق  
مصنوع فلا يفتقر لها بما مل فلا يكون حتى ادخلها بالرفع فترتبة على الحذف  
بخلاف ما اذا كانت جارية قائما بتعلقها بما قبلها فتعلقها بالجار والمجر فلا بد  
فان يفتقر قبلها الفعل العام فلا يتوجه ما قيل ان الجرح في صورة النصيب  
حتى ادخلها بالفعل العام المقدر متعلقا حتى مل ان تقديره بقرينة صحة  
حتى ادخلها بالرفع على تقديره ان يكون السبب محققا المحصول فكانه قال  
السبب المحقق المحصول الذي هو سبب عن الدخول المحقق سائر اى  
هو والاضافة فيه لان القدر اذا تأخر عن المصنوع عليه لا يسرى  
في المصنوع بخلاف ما اذا تقدم على المصنوع عليه فانه يسرى فيه ذكر العلامة  
الافتقار في حاشية الكشف ولهذا عطف في النسخة الاولى بتقدير الفعل  
لانها حرف جبر او امتناع ودخل حرف الجر على الفعل اى ما كان صفة انه تقدم  
وبعد التقدير اولى من تقدير فعل الله لا العكس كما قيل لانه اذا لم يكن صفة  
تقديرهم لا يتصور التعذيب اصلا اى سببية اقبلها اى قصد سببيتها  
كما يشعر به قوله اذا لم يقصد السببية لانه الدوام من الرفع الى النصيب  
للتخصيص على السببية بمعنى ان المقصود السببية فلا بد ان يشترط للنصيب  
ليدل على السببية كما ذكره الفاعل الهندى وغيره وقيل انما يشترط السببية  
لان كون الاول سببا والثاني مسببا علم الاضمار ان يحكم الاستعمال

ليعد تقدم الاشياء وما يعناه المراد ان الغاء للعطف فيقد ان عطف  
المعزى على المفرد المقصود من الاشياء المتقدم فلا بد من اشتراط ذلك لا يبعد  
سواء كون ما بعدها جملة ممتطوفة على الجمل السابقة ويندرج فيها الوعاء  
ويندرج فيه التخصيص وما دفع على صيغة الترجى اشار بذلك الى دفع اشكال  
وهو انه ما باله ترك الوعاء التخصيص وما على صيغة الترجى ووجه الدفع  
ان الوعاء مندرج في الامر والنهي لكونه على لفظها غالبا والتخصيص مندرج  
في النفي والترجى الذي اريد به التثني وان كان على صيغة الترجى داخل في التثني  
الجمعية اى معصية ما قبلها لا بعدد اجزاء اجتماع ما قبلها لا بعدد اجزاء  
زمان واحد كما صرح به بعض الشارحين والعلامة في اشتراط الشرطين هي العلامة  
التذكورية في الغاء لان الواو للعطف كما لغاها فاحتمل ان بعدها يعلم بجمعية لان تغيير  
اللفظ يدل على تغيير المعنى ويلزم منه جعل الفعل الذي قبله في تقدير المصدر سيكون  
عطف الاسم على الاسم اى ما نزل الواقع قبل الغاء اشار بذلك الى دفع ما يقال  
ان الواقع قبلها عين تلك الاشياء لا مثلهما ووجه الدفع المشبه به الواقع قبل  
الغاء والمثبه الواقع قبل الواو وجه التثنية كونه احد تلك الاشياء والى التي  
ينصب المضارع بعدها تقديره ان وما يلزم بتقديره ان لا يفتقر الى الاول والاول  
حرف جر لا يدخل الا على الاسم ولا يدخل على الفعل فوجب اضمار ان يصح  
على الفعل والثاني كلمة استثناء وهي لا ينصب المضارع فيلزم تقديره ان  
اعم مما ذكر بمعنى ان كان المراد بالعاطفة اعم من الغاء والواو ويلزم انه في  
العاطفة في التفصيل مع ان لم يذكر في الاجمال وان كان المراد به ذلك يلزم  
الحكم اى حكم العاطفة به والواقع خلافه فخر يانه في ثم ايضا ويشتد اى حين جريانه  
في غير ما ذكر مرده عليه انه محال المناسب ان يقول في الاجمال بعد قوله وان الغاء  
كما ذكر في سائر الاجمال فلما لم تدخل على الاسم اصرح لاختصاصها بخبر كان  
المنفى اذا كان فعلا ولما اختار لفظ العلم دون لفظ الخبر لانه يعبر الاسم والفعل  
بخلاف الحرف ولما الامر والى في النهي لم يقل لا النهي بالاضافة فتفتا في العبارة  
والاخذ قال فيما سيجى ولا النهي ضدها وكلم الجائز اعم جسيم بالانتهى



مع بعضها على طريقتي المشددة كذا وكذا ونحوها بالاسطرخا وديان  
معناها زيادة ما قالوا لما كان في الاصل لم زيدت عليه ما وهي مكسورة للفتحة  
بينها وبين لام الابتداء التي دخلت على المضارع ولا نهى لما كانت عاملة على  
مختصا بالفعل لشبهت اللام الحار التي تحمل على مختصا بالاسم فكسرت كما كسرت  
وقد سكن للتخفيف كما اسكنوا باب كفف فالمراد يجعلها المراد الشيء  
سببا للشيء يعني ان المراد يجعلها الشيء سببا فادتها السببية التي اعتبرها  
للتكلم بين الشيئين سواء كانت تلك السببية حقيقة او لا بل ملزومة شي  
شي على ما حققنا الرضى ليلا يرد نحو ما كن من نعمة في الله ونحوه لانه شرط  
الحق الثاني الشرط ما يتوقف عليه الشيء ويكون خارجا عنه مع صلاحية  
المحل وهو المضارع بخلاف الماضي يخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يتغير  
للسرط تأثيره لعدم احتمال الاستقبال للتصريح لعدم تأثير اداة الشرط  
فيه معنى لان الاستقبال حاصل بعين حيث خلصت بمعنى الاستقبال لانها  
كانا صالحين والحال والاستقبال لان لا صلحتهما على التصحيح وفي  
جميع هذه الواضعات تأخير حرف الشرط في الجزاء اما في الاسمية فظ واما في الامر  
والنهي والوعاء والتمني والعرض والمنق بلان زمانها الاستقبال قبل فعله  
حروف الشرط واما في الاستفهام فلانه ينبغي على حاله لا يصح للتغير الى الاستقبال  
كالجمل واما المنق بما ظاهرها لنفي الحال صريح فيه ويكون المراد بالمنق بما الحال بكونه  
جوابا للشرط اذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء صالحا لان يكون  
سببا لما تقدم واما قيد بذلك لان قصد السببية متوقف عليه والافعال  
هو قصد السببية والطلب ما لما يتعلق بطلب افعال غالبا لان الطلب  
قد يتعلق بطلب يكون هو مقصود الزائد فاذا كان المضارع الواقع الم  
لان هذه معنى الشرط والجزاء وهو ظاهر المناد لان عدم الكفر ليس سببا  
لدخول النار واما سببه الكفر فاراد النقص على المقصود وهو هذا النوع  
من الافعال اعني الصيغة عن المفعول وهو مفعول مالم يسلم فاعلم  
وحكم اخره اي الامر في الحقيقة يعني ان الامر عند البصر بين مبنى وان حكم

في الحقيقة

في الحقيقة البناء على السكون لا نفع له الاعراب الا انه جعل في الصورة  
حكم المضارع المحذوف في حذف الحركات وحذف حرف العلة انون لما شابه  
الذي فيه اللام معنى اعطى حكمه وعمل الكونيين انه معرب محذوف قالوا حذف  
حرف المضارع مع عدم اللام مطرد الكثرة استعماله بخلاف امر العائيب فاف  
اقل استوعبا او يجرى مجرى ما يتلك اللام المقدرة والمراد بالرباعي ههنا يعني  
ان المراد بالرباعي في بيان صنع الامر وبيان زيادة حمزة الوصل في الاول  
وعدها لما كان ماضية على اربع حروف وهو باب الافعال لا غير فانه هو الرباعي  
الذي ما بعد حرف مضارعة ساكن فقط كذا في الرضى للالتباس بالمضارع  
المعلوم الواضع حالة الوقف وعجزا عن الخروج عن الكسرة الى الفتح لان  
الحاضر غير حصص يسكون فيما سواه اي سوي ساكن بعده ضمة اي زدت حمزة  
وصل على ما يتي مكسورة في صورة ساكن سوي ساكن بعده ضمة والهمزة لا تزداد  
في نفس الساكن وازادة الفاعل اليه لادنى ملائمة لان الفاعل لا مضاعف  
الم الفعل لا الى المفعول واما يضاف اليه للملازمة فعلمه وتوقع ذلك الفعل  
عليه غيرت صيغة دفعا لليس يعني غيرت صيغة لتلا يلبس الماضى  
الجهول بالماضي المعروف واختر التغيير في الجهول لانه خرج واما اختر  
النوع من التغيرات وهو ضم الاول وكسرها قبل الاخر لان معنى فعل مالم يسلم  
فاعله غريب وهو استناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد  
في الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة ليدل غرابية اللفظ على غرابية المعنى  
واما لم يغير وزن الفعل بالخروج من الضمة الى الكسرة وان كان غريبا يدل على  
غرابية المعنى ايضا لان الخروج من الكسرة الى الضمة اقل من الخروج من الضمة  
الى الكسرة فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود اعني دلالة غرابية  
اللفظ على غرابية المعنى لتلا يلبس يعني لو اقتصر على ضمة الهمزة وهي حمزة  
الوصل محذوف في الوجد لا يلبس جئت بصيغة الامر في ذلك الباب  
في حال الوقف بخلاف غير حال الوجد وغير حال الوقف فانه يتميز بحركة الهمزة  
وحركة الامر ليلا يلبس بصيغة مضارع علمت يعني لو اقتصر على ضم البناء



وقالوا فاعلم وتجاهل وتخرج لا لبس بمصانع علم وجاهل وخرج عند  
الوقف لئلا يرد مثل غود وصيد مما لا يحج هذا الثاني منه لان  
كل واحد منهما لانم ولو اتصل به حرف التعدية فلكذلك لا يحج هذا البناء  
منه لان في معنى ما يجب تصحيحه لمزيد غرض واختلاف في البني  
للمفعول منه اما من بني الغرض فلما فيه من نقل الكسرة الى ما قبلها ثم  
ابدل الواو بياء بخلاف نحو رمي ودعي فانه لا نقل والابدال في رمي  
ولا نقل في دعي وادى لا اختلاف فيه فلا اختلاف اللغات احدها  
قبل ويح وي اقصها والثاني الاسهام وهو مضموع وان كان قليلا والآخر  
قول ويوع فلها نقل الضمة والواو اذ يرد قيد فيها مثل قبل ويوع  
بلا تفاوت فجاز فيه ما جاز في مثل قبل ويوع لثقلها حقيقة كما في تنقاد  
اد اصلة ينقل فالياء متحركة او كما اي بعد النقل كما في يقام فانه كان  
في الاصل متحركا واما التقاء ما قبلها فهو حقيقة لا غير فان ضم الفعل  
وتعلقه بدون هذه الامور ممكن وان كان الفعل لا يوجد بدون الالف  
اجالت للعائلة نحو ما يشبه او يبين الاستفعال لعلم لم يذكر  
وهما من احرف التعدية اكتفاء بذكر غيرها والافلاحة بينهما وبين  
التضعيف وبين التهمة فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة اشكالها  
على معنى الاعلام ولم يلحق بسبقه من هذه الخمسة الاشياء لبيان  
ما هي اى تلك الجملة من حيث الاختلاف بها ما يشبه عن الظن والعلم  
يعني ان الاختلاف عن الجملة تنشأ اما عن الظن او العلم لانه يعلم  
او يظن او لا يتم بخبر لان مضمونها معا وهو المفعول به في الحقيقة  
وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت اخاله زيد علمت  
زيدية اخيك لا تخلاى لا تظن انا جازعون لا تخبرك الملك ابنا  
اذ قد وثق بنا قبل ذلك الوشاة عند الملك فلم يضرنا اطاعت  
لان يكون متواءم جازعا انما قال ذلك اشارة الى علمه استقلاله الخميني  
كلانا تاما واما قيد بالتام ليصلح علمه لجان الالف وقد نقل الالف

عن التميم ايضا لكن مع فتح وذلك لضعف على افعال القلوب لان  
تأثيرها ليس بظك كالعلاج لكن الجمهور على انه لا يجوز لانها فريت  
بالتقديم دليل الغاية والغاية دليل عدمها اذ فيه جعل وجود الشيء  
كعدمه فلا يجتمعان نحو ضرب احسب زيدا اي ضرب زيد في حسابي  
وهكذا المعنى في غير من الامثلة فلها قيد جواز البني عن جواز  
الاعمال ليحترز عن مثل هذه الصورة فان الغاء فيها واجب وانما  
خصى هذا الغاء الحاصل اذ توسطت هذه الافعال او تأخرت بين  
مفعولها دون مطلق الغاء بحيث يشمل ما ذكر من الصور ايضا  
واي البصرية يعنى ابصر والى من الروية ولقد اراد في اللهاج  
دوية الدرية مهتمة ولا بهمة الخلقة التي يعلم عليها الطعن وهو  
مفعول الارى وى عن يعنى من جانب يعنى فغن اسم بمعنى جانب  
وانما اقتصر على ذكر اليدين للعلم بان اليسار كاليمين واما الظاهر  
فاما العارس لم يكن منه احد او المعنى وانه لغيره فليس اذ اكبر كما  
في اللهاج بخبره الخلقة يتعلم عليها الطعن فتأتي من الجوانب كلها  
ثم سلمت ورجعت من الحرب ما عدا حبيب وخلت وزحمت فهو يدل  
من بعضها او خبر متواءم بخلاف وما هو على الغيب بظنين اى منهم  
اى لم يخرج الغيب بالوهم كالحاهى لانها لا يتم بالمر فوع بل يحتاج  
الى المنصوب فقييد ولو جعل اشارة الى جعل التقرير تمام الموضوع  
فان التقرير الحرفى يعنى قد علم الغال على ضفة على وجه الانتقال  
يعنى الزمان التامق تمام الموضوع له بالنسبة الى اللفظ الزماني  
ذلك اللفظ له كصار مثلا اربعت شفرة اى حدود مسكنه حتى  
صار تلك المسكنية مشبهة بالرجح القصير خلا فالغراء فانه قال  
يجازونها الموضوع الذي استعمله العرب فيه قال المص الاولى طرد  
جاني مثل جاد المر قصير قال فاجاد المص وقيل هو طال قال الرضى  
وليس معنى لانه لا يرد البراءة في حال كونه تقرير ولا معنى له ثم قال المص

الروى



واما فقد فلا يطرد وان قلنا بالطرد في مثل الوضع الذي استعمل فيه او يعني قول  
الاعراب فلا يقال فقد كما يتأجل يقال فقد كان سلطا فيكون مثل فقدت كما بها  
حرية يعني اثره المربى عليه فيكون الحكم ومعناه معنى على جهة وصل  
الاضافة ببيان ومعناه لا عطا الحكم كما هو معناها كائنة بثبوت خبرها  
هذا القسم كان الناقصة الى الاقسام الثلاثة احوالها ما كان هي ثبوت خبرها  
لغا عليها ما ضيا والثاني معنى صاد والثالث ما فيه خبر الشان بعطف احد  
الاقسام الثلاثة على الاخر وقال البعض كان الضم فيها خبر الشان تامة  
فاعله ذلك الضم اي وقت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاول اولى لانه  
لم يثبت في كلام العرب خبر الشان لا مبتدأ في الحال ولا في الاصل يشتملها  
فقر الياء بمعنى واليتها بفتح المثناة الفوقية وسكون القمية وبالمد الفارقة  
القمية بفتح القاف وسكون الفاء الحالية والمطية جمع مطية وعلى المركب والقطا  
جمع قطاة وهي طائر سريع الطيران يقال بالعارة نيسة سكر خوارك والخمر  
بفتح الحاء المهملة وسكون الراء ما غلط من الارض وارتفع وكانت بمعنى  
صارت والبيوض جمع بيض والمعنى كنت عمانية حاله سيجر فيه السالك  
والحال ان المطايا في سرعة سيرها كانها قطا الخمر التي صارت بيوضها  
فراخ فسرر اليها اذا امتت شامت من الشامة وهو الضرع بيضة العذ  
ومعنى اسم فاعلى من اثني عليه بالخمر والمعنى اذا امتت كان الناس نوعين  
نوع يفرح بموت ونوع يحزن ويشق بالذي كنت اضغى جوعى مع لونها  
غير ناقصة والكلام في الافعال الناقصة وتكون تامة بمعنى الاشتغال  
من مكان الى مكان كما تتعل وذهب نحو صار زيد الى بلد كذا الى ان تتعل  
الى بلد كذا الى بلد كذا تتشبه اي يصير مودة من نفي النوبة اليه  
وكذلك النفي والابوس جمع بوس من تولم بوس وبوس وبوم نوع كذا  
في الصحاح الدول عليها بوزادها لا يصور بها واما الاوقات الدول  
عليها بصورها فهي مشتركة في جميع الافعال هذه الافعال اذا كانت  
ناقصة يكون معناها الدلالة على دخول الخبر في هذه الاوقات فاذا

قلت

قلت اصبح زيد قائما المكان المعنى انه منسوب الى صاحبه في وقت الصباح  
دون غيره واذا كانت تامة كان معناها الدلالة على دخول فاعلها في هذه  
الاوليات كذا ذكره المص كما ان خبرها اسم على جهة من المنصوبات هي  
حيث انه ركن من الكلام لا يتم الا فائدة بدو وان هذه الافعال في المعنى  
تتولد بخلاف غيره من المفعولات هي زمان قابلية وسلاحيته للمادة  
وهي وقت البلوغ الذي يمكن قيامها به لا قبل ذلك ونفي النفي استمر  
الثبوت وذلك ان استمر العزم لا يفتر الى بسبب بخلاف استمر الوجود  
اذا اريد بها استمر الثبوت يعني اذا كانت موضوعا لاستمرار الثبوت  
واريد به ذلك لزمها النفي ليدل على استمراره فروع ما بعدها في تأويل المصدر  
استعمل ظرفا كما قال المص في شرح الفصل او بعدد قبله زمان كما قال الرضي في  
النساج فان اريد بجوان التقديم يعني ان اريد بالجواز استواء الطرفين  
عليها هو مقتضى الامكان الماحي ينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يقضي ما يقتضي  
فقد عليها او تأخيرها عنها يخرج ما اذا عرفت ما يقتضي التقديم والتأخير لانه  
في كون التقديم والتأخير واجبا لا يراوان اريد من ضرورة على جانب العدم  
على ما هو مقتضى الامكان العام لا يحتاج الى التقديم بما ذكره في الصورتين  
ايضا من صوت الجواز المعنى المذكور كذا ينبغي ان يقيد بما اذا لم يقع مع التقديم  
ما في لانه اذا كان مانع يمنع من التقديم لا يجوز التقديم كما اذا انشأ الاعراب  
فيها والقراءة نحو كان موسى عيسى ولا حاجتنا الى هذا التقديم اذا اريد  
بالجواز المعنى الاول وهو ظاهر كما يقتضيه باب الفاعلة لا بها للشارحة  
فيكون كل من الفاعل والمفعول شريكا في اصل الفعل فصار غير كذا  
فلا تبقى محققة فاندفع ما قيل وذلك ان المخالف في ليس طائفة كثيرة من  
محقق البصري بخلاف غير ما دام فان المخالف فيه اي الا يبارى فلم يقيد  
باختلاف اي دون جاء الى يعلم منه ان عسى موضوعا لوجه دون الخبر  
ومثل ما دللت في دون حصول الخبر ومثل اخذ لودو الشروع في الخبر وليس  
كذلك فان عسى لم توضع للطمع في دون حصول الخبر بل للطمع مطلقا



سواء يجرى حصوله عن قريب أو بعد مدة مديدة حتى عساه ان يدخل الجنة  
واخذ طائفة من موضوعات لغرض الشروع في الجزالة في الشروع فيه صرح بذلك  
المرضى فالعبارة المحرقة كما قال صاحب المنهل اصال القافية ما وضع للدلالة  
اما على حدود الجز كعاد او على وجهه كعسى او على الاخذ فيه كقطع قوله  
وتقدير المضاف فكيف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ ابد لا في الجز كذا في الرضى  
واعتمد بعضهم بما به باب زيد عدل وصوم فلا يعوز مضاف وذلك  
اي كونه مشبها بالفعول فهو مشبه بالفعول الذي كان في صورة الجز كما  
احسن زيد فان اصل معناه شيء جعل حسنا ثم تغير عنه بافاده انشاء  
التجيب فلم يبق مفعولا فصارت في الفصول ومثلهما به فاقم مقامها في  
هذا الاستعمال ناقصة قال به ابن مالك وذلك انه قال عسى انما ناقصة ابرا  
ولكن سدت اه وصلتها في هذه الحالة مسددة الجزين كما في احسن الناس  
ان يتركوا اذ لم يكن امد بانه صيب فزجت في ذلك عن اصلها باشراف على  
الحصول للفاعل اي باشراف الجز واطلاعه على حصوله للفاعل قال في الصحاح  
اشرفت عليه اي اطلعت عليهم من فوق عسى الكرب المعنى عسى الجز الذي  
احسب فيه وهو مراد من اضافة يكون وراه واما ما انفرد به قريب العلم ان الشاعر  
قتل ابن عمه زيد بن زيد فخر بواحد عسى اي غير لاجله فنبه على ذلك  
فقال عسى الكرب الى تشبيهه به عسى كما انه يحذف ان عن الجز عسى تشبيهه به  
بما دلت على ان اصل معنى المقاربة كقولهم قد كاد من طول ابلا الصواب  
كقولك وكذا فيما سبق لانه قول الشاعر لا قول العرب واليل مصدر بل الشئ  
بالكثر بيلي ويصح الشئ مصونا ذهب وانقطع او لم اسم عسى من بعدها قد انجى  
فصيف منتر الحبيبة ويقول اسم الدار عسى بعد انجي تلك الدار فكان من طول  
بلاه وقدم اندراسه يذهب وينقطع فان المراد اثبات الفعل الى الجز  
وقوله قد جوحها قرينة تدل على بثوت الجز فلا يكون في كاد مفيد الثبوت  
مضمون جزه فان قيل فيثبت يلزم التناقض لدلالة قد جوحها على وجود الجز  
وما كاد ويفعلون على انتفايه فلما كادوا يفعلون على انتفايه زمان

سابق لغفتهم ووجوده في زمان لاحق للطائفة فلا تناقض وانما يلزم التناقض  
لو كان الجز وعدمه في زمان واحد فلهذا خطية بعض المضمار بعضه  
المضمار خطا خطي في الزمان وخطا في الزمان في رؤيته وتسليم ذلك  
المخطي فيكون قوله يجرى بدنية صوابا لانه حينئذ يكون معناه ظلمات عظيمة  
ليس فوقها ظلمة شئها اذا اخرج يجرى بها وهو الفساد وقد عرفت  
وجده التمسك وجوان المراد اثبات النعلاي الجز لان فيه دليل قد جوحها  
واما الجواب عنه فمراد الجز يعلم من قوله قد جوحها لاني النقي الداخل على كاد  
وهذا مسلم بناء على ما من جواب بدنية وخطا ونية لكن لا يثبت بدعاه  
وهوان النقي الداخل على كاد في الماضي للاباث وفي المستقبل كسائر الافعال  
يجزى بثوت الجز الثاني منه ما لم يثبت الجز الاول وهو النقي الداخل على كاد  
في الماضي للاباث وقد عرفت وجه التذرع فيه وفي تمسكه عليها وهوان الجز  
علم من قوله قد جوحها لاني النقي الداخل على كاد فالتعريف للجنس المفهوم في معنى  
التشبيه والجمع ايضا اشار بذلك الى الجواب عن الاشكال الذي اورد في الخواشي  
الهوية وهوان التعريف انما يكون للحقيقة لا للفرد والفرد في الافراد فلا يقيم  
هذا التعريف مع قصد الفرد او الافراد في المحدود وتقرر الجواب ان التعريف  
بما هيته فعل التجيب المفهومة في ضمن الفرد او الافراد وتبينه وجمعه للتبني  
على ان صيغة نوعان وعلى ان افراده كثيرة لانه تعريف للتشبيه والجمع حق يلزم  
ذكرت واجيب من نسخة التشبيه في الهوية بان يقال ان اضافة التشبيه  
كما اضافة الجمع فيجعل المضاف جنسا للكنه يصرح بذلك على ان جعل المضاف  
جنسا عند العرب في الجمع منتف ايضا ولا خفاء في عمودية الفعلين فلا معنى  
للجنس فيلزم التعريف للفرد في يقال انه تعريف لفظ قائم له من  
شاعر بيان الصغير في قائم وشكل عشر قال الموهبي الشلل فساد في البدن  
قد شلكت بالكنس يا رجل شلل شللا اي ضرب الشلل والمراد استلاء يقال ان اجاد  
الري والطعن لا شللا ولا عصى ولا تحلل عشر اي اصابه بلسن طان يكون بها  
في هذين الصيغتين يعني بلسن في كونها فعلا التعجب ان يكونا واقعا فيكون  
فعل



في معنى التركيب من حيث انها واقعية فيها لا مطلقا بدون التقييد بكونها  
فيها لا مطلقا بدون التقييد بكونها حيث ان كلاهما للبيان التأكيد فلان  
الزيادة في الفعل المستلزم لتقرير الفعل فيه تأكيد وتقرير للفعل وانما فعل التعجب  
للبيان والتأكيد فلان لا يتوجب من الشيء الا ان اراد على غير في الصفة ويتجاوز  
حد استعماله فلا يحرم بكونه في الزيادة المستلزمة لتأكيد أصل الفعل وتقريره  
وانما قيدنا التقديم والتأكيد بما قيدنا اي بكونها جائزين فيما عداها بخلاف ما اذا  
لم يقيدنا بحيث لا يوجدان في غيرهما ايضا مثل تقديم التثنية مثلا فانه لا يكون من  
خواص فعل التعجب لانها بعد النقل جريها جري الامثال في الخارج من موضعها  
الى غيره وليس من قبيل المثل حقيقة لانه القول السائر المثل مضرب يورد فلا يتفرق  
كما يفرق الاسئلة لانه لا شبه المضرب بالورد جار المضرب كانه الورد فلا يتفرق ذلك  
اللفظ من تذكره وما نثبه واخره وتثنيته وحده عند استعماله في المضرب لا يبقى  
على الحقيقة واحدة كما ان يكون على طريقة واحدة عند استعماله في الورد بان ذكرنا  
انما هو للتأكيد لا للتأسيس فلا يلزم الاستدلال وانما يلزم لو كان للتأسيس  
والعلم مقام تأكيد لان المخالف واحدا كالحكم لئلا يذهب اليه واحد ولكنه  
يفصل عنه بالمقصد اذ قد يكون المقصد الى تقديم المفعول وقد يكون الى تأخير الفعل  
لفظ ما ابتدئنا به من هذا شروع في تبين اعراض هاتين الجملتين بالنظر الى الال  
قبل الى التعجب لا لبيان انها بذلك المعنى في هذه الحال لانها يترك لان لا يشاء التعجب  
لان الفجأة تناسب التعجب لانه يكون فيما نحن بسببه فكان معنى ما احسن  
زيد في الاصل شيء من الاشياء لا اخره جعل زيدا حسنا قال الرضي مذهب  
سيبويه ضعف من وجه وهو ان استعماله بانكره غير مضافه فادون نحو  
حي على قول مثله في مبتداء فعل هذا يكون من باب نشر اخره فاقاب في غير كون  
المبتداء نكرة وما بعده خبره لانه كان يجمل بسبب حسنه فاستفهم عنه  
والتعجب انما يكون فيها جمل سببه والياء زائدة لا رتبة اي لا يحذف  
الا اذا كان التعجب منه ان صلته ما يحذف على ما هو القياس يعني الافعال  
المشهور عند الحاجة بهذا اللفظ يعني ليس المراد مفهوم التركيب الاضافي

ليلا يتعطف الحد بمثل موحدة وذممة ويخرجها ما لم يوضع للاشياء والظ  
ان يقال فعل المدح والذم في اصطلاح النحويين ما وضع لا نشاء مدح او ذم  
كما ان المراد من قوله فعل التعجب هذا اي للعهد الذهني ذهب كثير من النحويين  
الى ان اللام في الفاعل المعرف باللام وكذلك المضاف الى المعرف بها للعموم و  
والاستغناء ورد عليه المصنفان العموم لا يفسر بالواحد ولا يثنى ولا يجمع  
ولما فسر هذا بالواحد ويثنى وجمع دل على انه ليس للعموم وايضا اذا قلت  
نعم الرجل لم يرد جميع الرجال وهذا مقطوع به في قصد الحكم واختاراه للهد  
الذهني وبقية الشارح وان رجحوا ان المخصوص بالمع مرفوعا بالابتداء  
ونعم الرجل خبره والجملة اذا وقعت خبرا فلا بد من ضم يعود اليه او ما يقوم  
هذا الفاعل عاما مستغنى قالم يصح لعدم الضمير او ما يقوم مقامه والجواب  
ان هذه التهمة لا يعارض الامور القطعية وما ذكرنا مقطوع وايضا  
فما ذكرناه احد الاحوال في الاعراب فان تقرر تعيين الاخر وما ذكرناه  
مشبه وايضا فانما يستفنون على صحة نعم رجلان زيد محتملان يكون مبتداء  
كما ونعم خبره نعم ولا يصح ان يقال الضمير عائد على زيد والورد نعم الرجلين  
الزيدان ونعم رجلا الزيدان وايضا فانه كان يغوت الابهام الذي هو مقصود  
في الباب والتحقيق في جواب شبهتهم امران احدهما ان الاصل ان يكون  
الرجل لزيد المذكور مفعول اعلنا عليه واستعملت بانه مفعول اشارة مظهر او حصل  
الابهام بتأخير المفسر عنه والاخر انهم لما قصدوا الى مفعول في الذهن كان كاسم  
الجنس الذي له شبهة في المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح  
ان يقام الاسم باعتبار المفعول في الذهن مقام الضمير لانه مندوب محتمل  
ما يقدر على احاد في المعنى هذا كله مذكور في شرح الكتاب والفضل  
للمصنف فلا يتجمل ما قيل انه اذا كان زيدا مبتداء بعد ان يكون اللام للعلم والذهني  
لانه عبارة عن زيد وكذا لا يظهر على هذا التقديم كون الضمير في نعم رجلا  
زيد مبهما لفظا انه واحد الى زيد ورجلا يعين عن المنسبة اي مطابقة  
الفاعل او مطابقة بالفاعل اياد يعني يحتمل ان يكون من اضافة المصدر



المفعول والفاعل متحرك ومن اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول متحرك  
فهذا ما قيل في الوهمين لا من قبيل الالتباس وقد مر الفرق بينهما في الفروع  
فلا يرد ما قيل ان اللبس بالفاعل يتعين للفاعل كما اذا التبس فاعل الفاعل  
بالفعل يتعين المتقدم للفاعل اي نحو بوليل والارض فربما هما اي  
افعال المفعول والزم حب من جذا وهو اي جذا مركب يعني اي فعل المفعول هو  
الا ان مركب مع ذار جعل كالحلقة الواحدة قلنا لا يتغير من هذا اللفظ سوى  
كان المخصوص مع ذار او متنى او مجعها مذكر او مؤنثا فحب فعل واذا فاعله  
والا تغليب لاحدهما على الاخر فالحلقة فعلية فعلى هذا القول الظاهر في هذا  
فعلية واسمية فلما قال فيهما سياقي ان العامل في الحال والتعين ما في جذا  
من الفعلية ولم يقل من الفعل الى ما في مجموع جذا اي من حيث انه فعل من  
وجه لا يتبع ما قيل الاو من الفعل لان العامل هو حب لانه فعل وعنده  
اي السراج ان تركيب حب مع ذار فعلية حب لان اسم اقوى فيجوز  
مبتدأ والمخصوص جزا اي محبوب زيد وقال بعضهم بل التركيب ان لا اسمية  
ذا فالفعلية له فصار الفاعل كعضوف الفعل فحب فعل والمخصوص  
فاعله **وهو** متعلق بالنسبة اليه بيان لقوله حاصل في غيره اي يكون الـ  
للاحقة غيره وقد مر تفصيله **اطلاق** لا اسم الجزاء على الكل يعني اي النهاية  
جزء المسافة كالاتداء فاطلوع الغاية واريب المسافة اذ الاتداء لا يكون  
للانتهاء وانما هو للمسافة مثلا اذ اقلنا سرت من البصرة يكون ابتداء السير  
من اول المسافة الى اخرها لا من اول المسافة او هو وارد على الحكاية  
لترتيب في الموجب لاجل حكاية لمرئية في غير الموجب فكانها في الحكاية عنه  
مستدلا ببعض اشعار العرب وهو قوله انت + فذلك تقصد كل فرج تخرج من  
انها لا تجيب وقوله واكنية ما تحتى واعطية سوله والحقه حناه بالقوم  
لا حوى نحو ولا صلبكم في جدوع النخل وانما حكم بانها يعني على ما في الكلام  
من الاستعلاء والموضع صالح لهما على حسب ما يفصل الكلام من معنى  
الظرفية والاستعلاء نحو قلت لزيد انه لم يفعل اي قلت عنه وقوله

نفس

42  
وقال الذين كفروا اي لاجل الذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه اي الذين  
امنوا اي لاجل الذين امنوا ولو كانت الامم كافية قلت لهم وتعالى ما سبقونا اليه  
كذا قيل ويرد عليه انه على هذا يكون الامم للتقليل لا بمعنى على وقالوا ان يقال  
معناه متجاوزا عن الذين امنوا ومعنا عنهم وقلت لم يفعل سدا الذين عن فعل  
الشر وقال ابن مالك وغيره قال الامم للتقليل قوله لعدم احتياجها للمعرفة لانها  
لتقليل نوع من جنس وذلك يحصل بالنكرة يحصل بالمعرفة فلهذا احتياج  
الى المعرفة ايضا فلا يرد ما قيل لاخره بين رب وسائر حروف الجر حتى يمنع  
عن المعرفة لعدم احتياجها ولا يمنع غيرها فالاصح ان يستلزم المصاحبة  
من غير عكس اشار الى الفرق بين الاصناف والمصاحبة اي جعل الفعل  
اللانم مقدريا يعني ان المراد بالتقديرية هذا المعنى لا المعنى الاخر والاطلاق  
لتخصيصه بالذكر في المعنى الباري لبيان علمه الشئ وهذا هو العلم الغاية  
لانما زاد او حذف صار الشئ اخضا واقل الظن ان المراد بالتقليل هو  
هذا الوصف والرى يظهر من كلامهم ان وضعها لتقليل نوع من جنس فحب  
وقوع النكرة لحصول معنى الجنس ووصف يحصل النوع كذا ذكره الصوفي  
شرح المفصل وذكره غيره ايضا ثم يستعمل في معنى التفكير كالحقيقة اي يستعمل  
في معنى التفكير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة بحيث  
لا يفهم بدون القرينة كذا قال الرضي وقال ابن مالك انها للتكثير ولما اوضح  
لم في كل موضع وقعت في الاقارار وقد يكون زائدا اي ما لا يخصها  
وازيد غير كاف في العمل فندخل على الاسم ونخرجها بخاصة بسف حصيل  
بين بصري وطفنة بخلاء بصري بضم الموحدة بلوغ ناحية الشام ضيف  
بين اليها لا يستعملها على ما كان في القدير الا ما كان اي اما في بصري والنجلاء بالبد  
الواسعة صفة طفنة وبلد ليس لها انيس اي رب بلدة وانيس اسم ليس  
وبها جره يقال يا انيس اي والاييس كل ما يؤنس به واليعافور جمع  
يعفور وهو ولو البقرات الوحشية والعيش جمع عيشا وهي الابل  
البعض التي يخالط بياعها شئ من السمرة وان كانت في اوله فيقدر



مطوف عليه نحو قائم الاعماق ضاوي المحرق كانه قال رب اقدم عليه  
عليه وقائم الاعماق لانه ذلك تعسف اي تقدير العطوف عليه تعسف فان قيل  
وجوب ارتكابه للعاء يدل بسمه بذلك ويحتمل كونه تعسفا قلنا ههنا  
الواو عندهم كانت حرف عطف قياسا على العاء وليكنها صارت بمعنى رتبة  
كما جرد لو كانت للمطف جان اظهار رتبة بعد ما جاز بعد العاء وليكن في  
المرضى فظهر الفرق بينهما والتعسف باق لحظ رتبة عن رتبة الاصل  
وهو البناء واعماق الاصل هو البناء لان ثقل الفعل بالقسم من الاصناف  
والبناء هي النائية للالصاف في غير هذا الباب ولم التاء والواو الا في هذا  
الباب وعوضت الواو عنها لا تحادها محض جاز لانها شفوية وفيها معنى لان  
الاصناف قريب من الجمع الذي هو الاول وابدلت التاء من الواو لقرب محضهما  
ايضا لان الواو من الشفة والتاء من طرف اللسان واصول التنايف  
والمراد بالجمع ان اشار بذلك الى ما ذكر في الخواص من الهدية من السؤال والجواب  
تقرر السؤال ان قوله في الجمع يتناول الاختصاص المذكور ايضا ولا معنى لآية  
البناء حيث لا يصح ان يقال البناء يوجد مع الاختصاص بالظا وبذنه وتقرر  
الجواب انه المراد بالجمع ما ذكر من الامور المخصوصة وهي حذف الفعل ولو نها  
لفظ السؤال الى اخر ما ذكر من حذف الفعل والاختصاص بالظا والاختصاص  
باسم الله حتى يتجه السؤال لكنه بحسب اللفظ لا يسمى الا الدال على  
الجواب لا الجواب للزوم ونوع القسم غير صدر الكتاب وهو محتمل لانه ان شاء  
فيستحق الصدرة لتوفر فيه السامع من اول الامر على المقصود اسوة الاستفهام  
وغيره مما هو لا انشاء اي الاستعلاء شئ على شئ اما حقيقة يجوز ان يكون  
السطر او مجاز نحو عليه دين كما ركب دين كانه يحمل ثقل الدين على عقه او على  
ظهره اشار الى ذلك بما مر من التالين قال الجوهري استعمل الرجل على  
واستعلاء اي علاه اذ التقدير ليس مثله شئ لان المقصود نفي ان يكون  
شئ مثله لان نفي ان يكون شئ مثله دليل على ان شئ هو قوله فاطر  
السموات والارض اه وانما قال بعض الوجوه لان في الآية وجهين اخرين

ليس الخاف فيها زائدة احدهما انه نفي الشئ بنفي لا لانه لان النفي  
اللازم سيتلزم نفي المرفوع كما يقال ليس لاني زيدا فاني زيدا مرفوع والاف  
لا لانه لا بد لاني زيدا من ان هو زيد فنفي هذا المرفوع والمراد نفي  
اللازم اي ليس لاني زيدا اذ لو كان له اخ لكان كذلك الا ان هو زيد فكلما  
نفيت ان يكون لثلاثة مثلا والمراد نفي مثله ما اذ لو كان له مثل لكان هو مثل  
مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره صاحب المكشاف هو انه قالوا  
مثلك لا يخل فنفي الحمل عن المثل والعرض بعينه عن ذاته فسلوكا طريقا  
الكنائية قصوا الى المبالغة لانهم اذا نفوا عما يماثلهم ومن من يكون على اخض  
او صاف ويبدل مسدود فقل نفوه عنه وقد يكون اي الخاف سيما يتعين  
استنباطه من قوله عليه ويتعين صحتها بوقوع صلة وجمعها في نحو زيد كلاس  
يضمكنا اوله بيض ثلاث كنجاج جم النجاج جمع نجدة وهي بقر الوحش والجم  
جمع الحما وهي التي لا فرق لها والمهم الزايب ثلاث مستاء جرة ويضمكن والمعنى  
نشاء بيض الا لوان شهاب بنجاج لا فرق بين ويضمكن عن اسنان مثل الرد  
والزايب في المرتبة واللطافة مثل اكرم اليربوع انما عبرت بها بالمال  
الماضية لانها بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والتابع استعمال الما  
كصيغة العقود وغيرهما من افعال المدح وافعال النجيب مبلغ جمع الكثرة  
وهي ما فوق العشرة اي يعكس باقها على حرف المضاف وانما يعمل على حذف  
المضاف لانه ضمير يعكسها يرجع الى جميع هذه الحروف كما ان ضمير لها يرجع اليه  
اليه وليس ان يعكس نفسها لان محمدا الاستثناء يكتفي في ذلك فلو ان يردك  
كان قوله في يعكسها مستدركا يردك الى الرد على المص حيث ضمير بذلك في الترفع  
اي في ابتداء الكلام سواء كان في اول كلام الحكم خزان زيدا قائم او في وسط  
كلامه اذ كان ابتداء الكلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاصل كلام مستأنف وقع عليه  
لا تقدمه كذا في المرضى والمراد بابتداء الكلام كلام الحكم المستأنف كما يشعر به  
كلامه سواء سبقه كلامه او لم يسبقه اصلا وما وقع بعد القول فليس بابتداء  
كلام الحكم وانما هو ابتداء كلام الحكمي عنه وكما ما وقع بعد الوصول وغيره مما هو



من مواضع الجهل ليس بانتهاء كلام الحكم المستأنف وانما هو منتهى لما قيل في حق  
بينه وبين كونه بعد القول وبعد الوصول فلا يتجه ما قيل على ما حصل عليه الرضي  
كلام المص لا يتحقق المقابلة بينه وبين كونه بعد القول وبعد الوصول حال كونه  
مع جملتها او لا فليس ان وحدها فاعلة ولا مقولة قوله ومعنى بعد القفا  
والله اعلم انه ليشم بخدم العقاب والهانم يعني يعبد ويخدم العقاب والهانم معنى  
ان همة ان يكسب اليامل ويمظ قفاه ولهانم وقيل معنى البيت كنت اظن  
وبدا السرا يقول الناس فتطيرت فاذا همة الاغصاء منه تدرك على انه يمد في  
لما هو ظاهر عليها من انار الا سحرام والضرب الترتيب النافية للساد حيث  
يكون مع ما علمت فيه بتاويل الجملة لكونها قائمة مقام المفعولين فان المحذور  
المذكور مشتق بينهما وهو اجتماع عالمي على اعراب واحد واما خصي  
دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها لم يعني ان هذا الكلام لام الابداء المكون  
في جواب القسم وكان جملتها ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها معنى  
ان سواء اعق التاكيد والتعقيد وكلاهما حرف ابداء كرهوا اجتماعهما فاخرها  
اللام وجعلوا في هذه المواضع وصدرى ان لا يها غاملة والعامل جري بالتقدم  
على معموله وخاصة اذا كان حرفا اذ هو ضعيف العمل وكفى في جملتها الضمير  
عائد الى سعاد والعبد من عمدة المشي اذا افعله فيل هو من الكثرة فيل بالوادة  
لغوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل وجوه مشابهتها مع الاقضاء  
بها الاسمين وضع الاخر والزيادة على ثلاثة احرف واما في الاعمال فلطرد الباء  
معنى كان مقتضى الخففة اذا عملت ان لا يلزمها اللام لان الفرق يحصل  
بالعمل ولكن جعلوا الباب كله واحدا وهو خلاف مذهب سيبويه في ان  
التحريك كان عندهم لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل فالإي ماله وهو  
يلزم اللام ان غير التباس بالنافية قال الرضي فلو يلزم ان كان الاسم  
معربا او مبني مقصود لا غير انما تتركه المص هذا القيد لانه يفهم من قوله اطلاقا  
للكوئين في التيم تالله ربك الخطا بهر من جرمور قاتل زير من العوام  
و عقوبة الشجران يقتل قصاصا والمعنى انه ياتهم وقيل مستلزم وجب

عليك فلوانك في يوم الرقاء والرفاء مصدر دخل جالاء واسع الحال والرفاء  
يستوي فيه الذكر وغيره والوثق تشبها له بفعل بمعنى مفعول نصبت نفسه  
بالجود وموافقة الجيب وتقول لو انك في يوم الرقاء والسعة الذي عاين  
الفرقة سالتني ان انا قتل لا جيب لك كراهية لمرد سق الله وحى صا على صا لك  
واعلم فاعلم المرء ينفعه ان سوف قايم مقام مفعول اعلم فراعوا الصورة  
فتحق الهمة وان كان المعنى على الكسر ان لم تنصر بالغنة حرفا مصدريا كان  
تدرياه حقان او له وجه مشرق اللون الحق مع وفه واراد حسانا ويكون ما في  
منه التاء عند التشبيه والمعنى ورب وجه يعني ولونه وبديا صاحبه كحقين  
في الاستدراة والنود والاكنتان وجعل الشارع الرضى الاخر اظهر قال جملها  
اعترافية اظهر من حيث المعنى لعل وجهه ان الاعتراف لا يتعلق بآئله وانما في  
به لفرق من الاعتراف كالتاكيد وغيره والاستدراة من حلة الاعتراف فيكون ان نسبت  
بالاعتراف فيدخل على المكي لكي بشرط ان يكون بعيد الحصول حقيقة نحو نيت  
النجيل بجوده كقولك لبيت رندا يا يتي فيحدث شي حيث تدعى بعد ذلك رعيوم الطما  
فيه وان كان يمكن ان يما فالجرحان متصويان على المفعولية بمعنى لبيت وهو  
لانه يتقوى الى مفعولين فيل والو الذي نقل عن الفرائي كتب النماء التمام ان جسر  
نصبت جزءا الى الجملة الاسمية بليت كما انه يجزى نصب الاول ورفع الثاني على ما  
هو المشهور وعلى هذا فالجزء الثاني المنصوب هو الجزء المتبادر في الال في اللغة  
العملية المعقل بضم العين وضع العاف ويا التضييع بيلة قيل المعطوف  
عليه اي في الحكم والاعراب في عطف المفرد على المفرد او في الحصول في عطف الجملة  
على الجملة و قد بعضهما المعنوية منها وهو السكاكي وصاحب السوق  
وابو العباس المرد واليه ذهب الكوفيين ويوقعها متفسر المنصر المحرر من  
غير اجادة الجار والتم نوع الفصل من غير تأكيد بالمنفصل بقوى مذهب الاكرين  
قال ابي هشام انما ترى لنا يصلح للسقوط دائما يعني ان اي يصلح للحذف دائما  
فلا يكون من حروف العطف ففعله لا ترتيب فيها بيان لا اطلاقها يعني ان معنى  
اطلاقها عدم التقييد بالترتيب وجود او عدمها فيستحق في صورة الترتيب

حرف



وعدم الترتيب لانها مقيدة بالاطلاق حتى يلزم ان يكون استعمالها في جميع مواضعها  
استعمالا تجاريا ضرورة انه لا ينفك في صورة من الصور الخارجية من التقيد  
دون الاطلاق اي للجمع مع الترتيب اي لجمع المعطوف والمعطوف عليه مع كون  
الثاني يعقب الاول في غير ملة ولا تراخي حقيقة في الوجود نحو ما في زيد فمرو  
او في الذكر اللفظي لاني الوجود الزمان فيكون وقوع المعطوف عليه انما هو بحسب  
اللفظ الا ان المعنيين مترتبان في الوقوع بحسب نفس الامر وهذا يقع  
كثيرا في عطف الفصل على الجمل فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاحوال نحو قد ساء  
موسى كرمي ذلك فقالوا اربنا ان الله جهمه وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا ابواب  
جهنم خالدين فيها فليس المكبرين وقوله تعالى وارتنا الارض نشأ من الجنة ثناء  
فتم امر العالمين لان ذكرهم الشئ او محله يصح بعد جري ذكره او اعتبار الحقيقة  
نحو خلقنا النطفة علقه فخلقنا العلقه مضغ فخلقنا المضغ عظاما فان  
التعقيب وهو كون الثاني يعقب الاول في غير ملة في هذه المعطوفات بالغا  
بالنسبة الى ما قبلها ليس تعقيبا حقيقيا للعلم بتراخي ما بين ازمته الاطوار  
المذكورة على ما ورد في الحديث ولكن عالم يتخلل بين الطورين امر اجنبي عما  
المتطور اعتبر ذلك مقيما وعد الثاني كانه وقع بل هو الاول في غير تراخي  
هذا ما قالوا ويظهر من ان الجمع حاصل في الترتيب الذكرى ايضا فلا يتجه ما قيل  
ان قوله للجمع احراز عن الترتيب في الذكر وذلك ان معنى الجمع في الذكر حصول مضمونها  
في الذكر كما ان معنى الجمع في عطف الجمع حصول مضمونها في نفس الامر بحسب  
اقتضى وصفها يعني الابهام موضوعه لان يكون معطوفا خرا قويا او ضعيفا  
كما هو ظاهر كلام الرضي بل صرحه فيفيد على قوة وضعفه ويدل عليها الاطلاوح  
لدلالة عليها في الدلالة على احوال امرين والامور حال كون ذلك الاحد منهما اي  
غير معين عند المتكلم هذا بحسب اصل الوضع وحما المعاني الاخر مثل النسل والاباء  
والتفصيل على معنى احد الشئين والاشياء على السؤال وهذه المعاني تعرف في الكلام  
لا في قبيل او واباء بل في قبيل اشياء اخر فالنسل من قبيل جهل المتكلم وعدم قصده  
الى التفصيل والابهام والتفصيل في حيث قصده الى ذلك والاباحه في حيث

حقيقا

تخصيل به فضيلة او التحسين في حيث لا يحصل به ذلك الى هذا كلامه فقوله  
اي غير معين عند المتكلم تفسير للاحوال بهم باعتبار الوضع لا باعتبار العارض  
في الاستعمال فلا يتجه ما قيل هذا التفسير في او للنسل اما او للتفصيل كما في التفسير  
او للابهام فهو المعين والعموم مستفاد من وقوع احوالهم في سبب ان النفي لا يملك  
او قال الرضي كان مقتضى اصل وضع الدلالة على احد السببين حيث ثبت احدهما  
وينبغي الامر سواء كان في النفي والاثبات وان معنى رابت زيدا او عني او ما رابت  
زيدا او عني على السواء وهو نفي ما عني فقط ثم يعود للبحر في عادتهم الا انه انما  
استعمل لفظ احوال ما يؤدي معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذ كان  
في غير موجب فمعناه العموم في الاثبات ويجوز ان يراد الواحد فقط ان  
المقصود بالسؤال احوالها على التبيين جاز في جواب بان احوالها لا على التبيين  
جاء او لم يجر وهو معنى نفي ولا وقد يجاب بنفي كلاهما يعني قد يكون المستقيم  
مخطيا في دعواه بثبوت احوال امرين بالاجماع من استقام بالهزيمة وام فيقال  
له على سبيل الرد لما توهم في وقوع احوال امرين ويذكر له بعد ذلك ما يرد على  
الصواب بنفي كلا الامرين وانه اعطاء في دعواه بثبوت احوالها كان قوله  
الهزيمة تقول يجوز مدبره متروجا على بابها من احوالها وعاء يا اذور وجن  
ام ذو حصوة ارا لها بالبعرة العاك ناويا فقلت لها اهل خيرة لا اكتبه  
الدهنا جميعا وما لبثت كنت مذابرة شئ في حصوة اراجع فيها يا ابنة القيم  
قاصينا مدبره حلقه اليم مصور في قوله اودع الرجل اذ مشى والزوج هم  
من تزوج اذ ان الزنى المسمى بالزواج وهو من زوال الشمس الى الليل والزوجة  
منكوسة الرجل بعقد وذو زوجة بغير ابتداء محذوف في انت ذو زوجة  
بالصرد وحصوة والجيرة بكسر الجيم جمع جاد والاكبة جمع كتيب والرجل الجمع  
والمرضا موضع بلا دعوى يرد ويقتصر وهو في التشييت مقصور ان رعا  
شاء وانما قدروا المستد لا بما لا تدخل الا على الجمل واعني قد علم انما لا يامر  
شاء انه عطف الا نشاء على الاخبار وهو غير جائز واجاب عنه الفاظ من  
الهزيمة بان هذا استفهام مستغنا فلا يلزم عطف الا نشاء على الاخبار



بالأول لأنه لما ضرب عن الأول وشمل في الثاني كان كأنه قال بعد قولها  
لا لئلا لئلا فقال أم انشاء أي غير شأ أم شأ فيقول على هذا الوجه إلى  
المصلحة من حيث المعنى وعن الثاني أن الواو الواو الخ إلى قال المصنف شرح  
المفضل أن الواو ما حرف عطف دخل على ما لغرض الجمع بينه وبين ما المتقدم  
ويكون ما متصفاً بقرينة الجمع بينه وبين ما المتقدم وهذا هو الصحيح انتهى  
كلامه فظهر أن هذا ليس من غير جملة السامع كما قيل يصدر بها الجمع كلها  
حتى لا يفعل المخاطب يعني أنها وضعت لتبنيده المخاطب فيقول المشرع في الجملة  
لنظن لا يقال له ويلج إليه فلا يفعل عنه أو قد يفوت بعض ما ذكر على تقدير  
المضلة حتى لا يفعل المخاطب عن الإشارة يعني أن اشتراط ولا التثنية  
قيام قرينة الإشارة وقد يفوت المخاطب قرينة الإشارة على تقدير فضله  
فقصروا إلى التثنية فيها ليحصل ذلك بخلاف غيرهما من الأسماء فأنها لا يفوت  
ذلك لأنها لا تستعمل لنداء القريب والبعيد والموسم أيضاً تستعمل للاستغارة  
والنداء من بيان معاني تلك الحروف بتبيين تسميتها بحروف الإيجاب  
وذلك أن معاني جميعها الإيجاب وإثبات الألفاظ في أن بعضها لا يجاب  
ما سبق من الكلام ففيا كان أو إثباتاً استغما ما كان أو جزاً وبعضها لا يجاب  
التي وبعضها لا يجاب الجز استغما ما كان أو جزاً استغما ما كان أو جزاً  
في جواب قد قام زيد أو لم زيد وذكر أي مالك أن أي بمعنى نعم وكذا قال في جملة  
فلا يختص بالاستغما وجبر بالكسر والفتح فالكسر على أصل النقاء النسائي  
كأمر والفتح للتخفيف كأي وكيف من جوى الجوى الحرقمة وشدة الوصل  
من عشق أو حزن كثير يفهم زيادته أن مع النافية يوقع العلة في مقابلة  
كان جلية أوله ويوماً يوافقنا بوجه مقسم الوفاء للآيات والمجانة  
المستند والمقسم يضم إليه وفتح القاف وتشديد السين المهملة إلى الحسن  
من القسم وهو الحسن ونقطة أي تتناول معنى الميل ولهذا عدى  
بالي والجملة صفة تجلية والناظر من نظر وجهه إذا حسنت وأراد به الحضرة  
والطراوة والسلم جميعاً سلمة وهي شجر عظيم ولوشرك والعق خربوماً تاتياً

الجنينة

الجنينة بوجه حسن كجسية مخرجه إلى عصيين فاضرب من هذا الشجر وأما تبنيدها  
بما في هذه الحالة لأنها في هذا الحالة يكون أحسن منظر على تقدير رواية طيبة زائدة  
لفظ تقدير موضع تأمل لأنهم ذكروا أنه يروى بالرفع والنصب والجر مع ما  
شعره بالذكور مثلاً لا بالكون حتى يلزم المجموع شرطاً والواقع خلافه فإن الشرط  
هو المذكور ما وجدها لا المجموع من الذكورات وما صرح بذلك في الرضى وغيره  
وقيل ما فيها كلها نكرة تامة بمعنى شيء نحو قولنا ما منفل أن لا يستعمل إذا المعنى  
ما منفل أن يستعمل لأنه إنما امتنع عن السجود ولهذا ذهب هذا القول فلو كان  
لا غير مربية كان المعنى ما منفل عن عدم السجود وهو السجود فيلزم ذمه  
على السجود التنبيد على جملته القضية يعني يراد لا قيل انتم للتبنيده على أن  
المقسم عليه أمر على بحيث لا يحتاج إلى أن يقسم عليه نحو قوله يروى لا حور تمامه  
بأنه حتى إذا أصبح جسر والحوار الملكة والملكة للهلال كذا في النسخة قال  
العلامة التفتازاني في شرح أبيات الفصل ويحتمل أن يكون لما رأى هالك  
كالنور في جماعة الباهرين والمراد الهلال والافل الكذب جسر الصبح بجسر  
جسور الفلج يصف فاسقا أو كافرا يقول الفاسق والخاف سرى في غير  
بأنه وأما طيلة أو في ملك الهالكين وما علم لغز جهله وغلبته أنه سار فيها  
حق إذا تعلق الصبح أو قامت القيمة علم أنه كان ساقطاً في ظلمات الفسق  
أو الكفر ولكنه لم ينفع ذلك العلم وقال هذا محمول ما قيل ثم قال ولا يبعد أن  
هذا وصفاً للرجل جرى خواص في الهالك سار في مساكن الجن ومعنى بأنك أنه  
يكذب نفسه إذا حدثها بشيء لا يصدر منها والمعنى سار ليلاً بهذا الرجل لحرارة  
وجلالة في مساكن الهلال فالواضع التي يسكنها الجن حتى ما في الأضواء  
الصبح وما شعر به وما وري ذلك أي التي بيده في الملكة وهو غافل عن ذلك  
لعدم مبالاة انتهى كلامه ويظهر منه أن ما ذكره السامع محتمل أيضاً فلا يتحيز  
ما قيل بوجه السامع أن الملكة جمع هالك كالظلمة جمع طالع فوقع فيما وقع  
وأنه لم يجاب أي يفعل مقرر في معنى القول ثم في الظروف في الطرف  
إشارة إلى أن كون العف ظراً للفظ لعق ثم في الظروف وهم يعملون تارة



اللفظ مظهر للمعنى بناء على ان اللفظ يعد بالحق كالظرف بقدر الظرف  
وتارة بالعكس ففى لا تفسير فى الاكثر الا مفعولا معذرا هكذا ذكره الرضى  
وهو اشارة الى ان معنى تفسير للفعل فى معنى القول تفسير لمفعوله لا نفسه  
وفى معناه اى فى تأويل الفرد الذى فى معنى المصدر ان لم يكن الجرح مستقلا  
ولكنه فى معنى الشئ نحو اعجبني ان زيدا اخوك فالافوة وان لم يكن مصدرا  
لا خوله الذى هو الجرح لكنها فى معنى المصدر لكونه فى معنى بمرافيد او موايد  
فان تقول اى تقدر مصدر بخرها او ما هو فى معناه بان يكون الجرح  
جامدا محضا نحو اعجبني ان هذا زيدا اى كونه زيدا لان كل جرح جامد ينسب الى  
الجرح عنه بلغة الكون فقول هذا زيدا وان شئت قلت هذا كيان زيدا او معناه  
واحد اى التصرف فيها باعتبار استعمال لاتها فى مواضع استعمالها يعنى  
انها تستعمل فى مواضع تستعمل فيها هل وفيما لا تستعمل فيها هل باو خال المهمة  
على علم والفاء يعنى ان المهمة مقدمة عن تأخيرها وانما فى الاصل واقعة بعد  
العاطفة ثم قدمت هذا عند الجهور والرحمى خالف فى ذلك فزعم ان  
المهمة فى تلك الواضع واقعة محالها الاصل وان المعطوف عليه مقدرا بينها  
وبين العاطف فيقول التقدير فلم يسير واكتفى فلم يسير واعلم ان  
المشهور ان النجاة قالوا ان لولا امتناع الثانى لا امتناع الاول وظاهر المعنى  
وقال بل لا امتناع الاول لا امتناع الثانى وذلك ان الاول سبب والثانى  
سبب والسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون لشيئ اسباب  
تختلف كالنار والشمس لا شئ اى فانقضاء السبب لا يوجب انتفاء  
السبب بخلاف السبب فانه يوجب انتفاء السبب قال الرضى  
وفى ما قال المصنف لان الشرط عندهم ملزوم والجزء لازم سواء كان الشرط  
سببا كما فى قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرط كما فى قولك  
لو كان لى مال لكانت الشمس طالعة لكانت الشمس طالعة لكانت الشمس طالعة  
لكانت الشمس طالعة ثم قال والصحيح ان يقال كما قال المصنف فى موضوعه  
لا امتناع الاول لا امتناع الثانى اى امتناع الثانى يدل على امتناع الاول

كل لا للعلمة التى ذكرها بل لان موضوعه ليكون جزءا مقدرا لوجوده فى الكمال  
والقدر وجوده فى الماضى يكون مستغاية فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم  
لاجل امتناع لازمة اى الجزء لان الملزوم يتبع بافتقار لازمة انتهى اذ لو تحقق  
الملزوم لانتفى لازمة بينهما فعلى ما ذكرنا يكون دليله باطلا ودعواه حقا  
العلامة التفتار فى قول النجاة انها لا امتناع الثانى لا امتناع الاول يعنى ان  
علم انتفاء مضمون الجزء فى الخارج حتى انتفاء مضمون الشرط غير التفتار الى ان  
علم العلم بانتفاء الجزء ما هو فعلى لو ساد لهذا كم ان انتفاء المراتب بسبب انتفاء  
السبب ولا يتحقق ان العلم اذا تحققت حقوق العلوم واما ما ذكره العلامة  
وضرح به الشارح اخر حيث قال وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء الجحيم اما  
يعجز والانتفاء العلوى به يستلزم انتفاء العلوى كما يتفهم اول كلامه فلما يصح  
كما فى صورة السبب والملزوم ولا الشرط ولا السبب اى فى اول زمان الحكم  
بالحكم اشار بذلك الى دفع ما ورد فى الحاشية المردية وهو ان شرط تقديره  
ان يكون الظرف زمانا او مكانا بهما واول ليس كذلك لانه مكان معين وغير  
الدفع ظاهر وهو ان اول ظرف زمان اصنف الى الحكم واجيب فى الحاشية  
بانه ظرف تقدم بتضمين المرحل ولا يشترط فى المرحل ان يكون المكان بهما  
بل يحل بعدم ما دخلت من الامكنة المعينة على المكان البهم واحسن به عن  
وسط القسم بتقديم غير الشرط لا يظهر وجه للتقييد بغير الشرط لان الشرط  
وغير الشرط سواء فى الحكم لانه يلزم ان يكون جرحا وغير جرح فم يقل ان كان  
الشرط ما صينا لا يجيب جرح الجرح فلا يكون الجرح جرحا وغير جرح فم يقل ان كان  
ان يقال اذا جاز العوجان جاز الجرح ايضا فيلزم امكان الجرح وامكان  
الحال محال ايضا كما تقرر فى الكلمة فيكون باعتبار التقديم والجواز كلاهما  
نفسا على غير ترتيب اللف لان فى اللف كل من تقدم غير الشرط ولغو القسم  
متأخر وفى المثال قدم كل منهما اما تقديم الغير فظاهر واما تقدم اللف فلانه  
فيل انك مع جرحه انتفىك فى هذا المثال واعتبار الشرط مقدم وقدم فى المثال  
ايضا كما ذكرنا فهو باعتبارهما نفسا على ترتيب لانه قدم كلاما فى الشرط



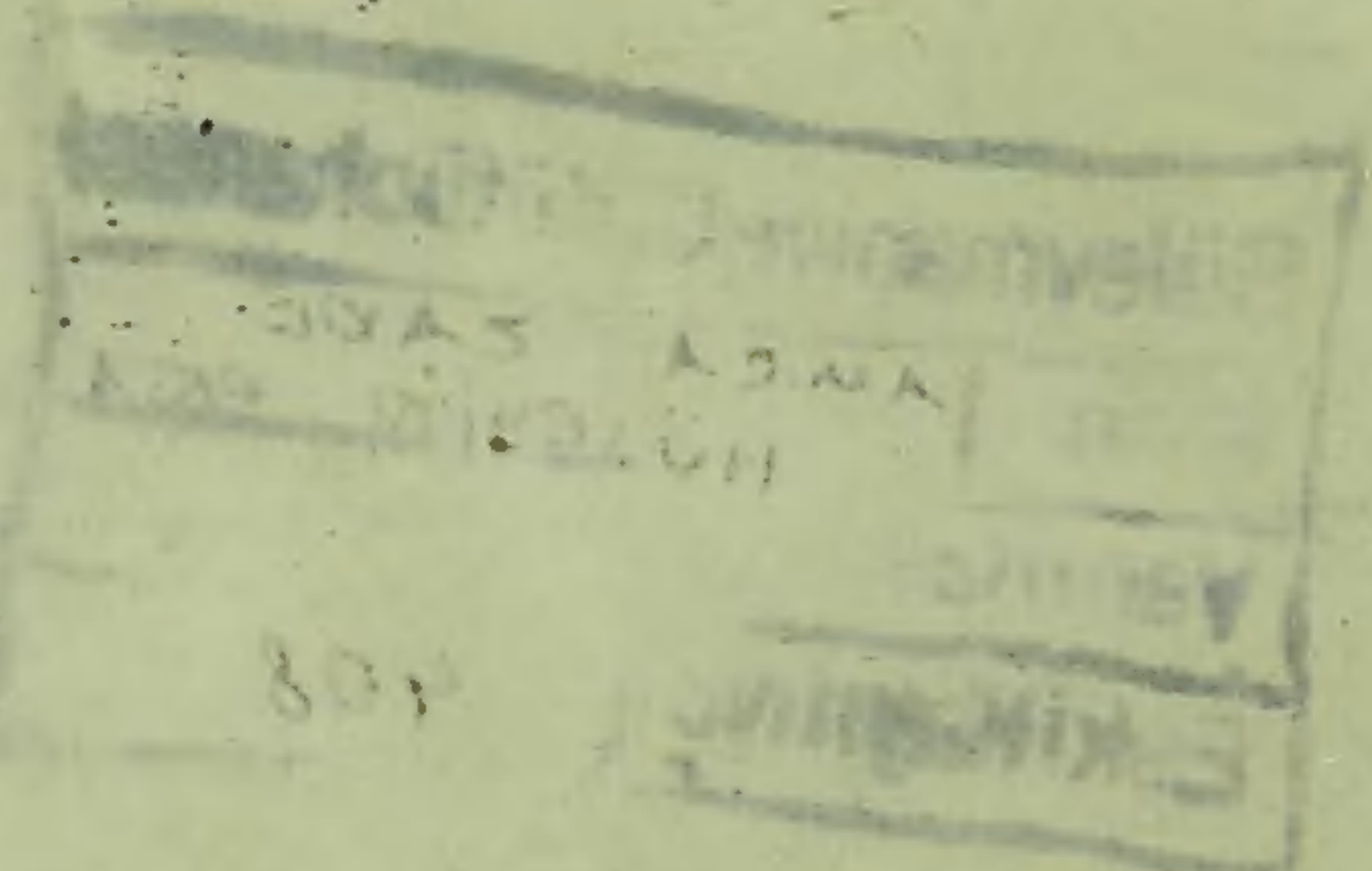
واعتبار القسم في اللف وفي المثال حيث ذكر لا يتكلم وجواز انك فحانه قال  
 لا يتكلم وانك تقدم ان يتكلم على انك في كل من المثالين يقع في حيث المعنى  
 الثاني اختلاف بين عبارته بخلاف المعنى الاول اما في المثال الاول  
 فلان النسب باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار النسب على ترتيب  
 وفي المثال الثاني فيما العكس بخلاف المعنى الاول فان النسب في المثال  
 الاول باعتبار كل منهما على غير ترتيب اللف وفي المثال الثاني على ترتيبه في  
 صدور الكلام هكذا في التوسط وغيره والظاهر ان القسم لا يقدّم  
 في التوسط كما ان الجزم يحدف النون او لي به اما قال ذلك لان النسب  
 اذا كان ما فيها لم يجب الجزم بل او لي غير معقد بحال بخير تقدم ذلك الجزم  
 على الفاء وعدم جوازها قطع النظر عن الفاء والافيشع تقدم مع كذا  
 ايضا فلا معنى للتخيم فان وقع بعد اما شيء يمنع تقديمه نحو ان وما النافية  
 ماله المصدر لا يجوز نحو اما يوم الجمعة فانه مسافر والا يجوز تقديمه  
 نحو اما يوم الجمعة فزيد مسافر فيسبويه يجعل ما في جره في كلا الصورتين  
 عوضا عن الفعل ويقول ان لا ما خاصة جواز التقديم لما يشع تقديمه  
 وهذه المسئلة قد قدمت الموضع لما ذكره صاحب التوسط ان  
 هذا تكرار لانه ذكر في قبل التنوين في الاصل مصدر قال الجوهرى  
 فونته الاسم تنوينيا والتنوين لا يكون الا في الاسماء ويعلم منه ان  
 التنوين في اللف ادخال التنوين الذي هو النون الخاص لا مطلقا بالنون  
 فلا يجر ما قال السليمان كما قيل الا ان يقال ان التثنية هي اصل اللف  
 والجوهرى بين بتعارف اللف اي بذاهاه يعنى انما تجد بها ليللا  
 يخرج نحو عادة الاولى وهي من اقراد التنوين وليس المراد اخرج  
 غير من النونات حتى يلزم ما قيل ان اراد بالساكن بذاهاه ما يكون  
 ساكنا اذ لم يكن موجب التحرك فكل نون في اخر المعرف نحو حسنى  
 فضا من كذا كنى وان وان راد معنى اخر فليس بين حتى يتكلم عليه ذلك  
 ان المراد ما ذكره وليس المراد اخرج شئ يجره بل ادخال بعض

اقراد المحدود وهو ما يدل على امكانية الكلمة اي على ان لها مكانة في الالسمية  
 المعبر بها التنوين عوضا عن الكلمة جبر النقصان فلو لم يجبر على الكلمة  
 ناقصة وهذا قول ليللا يعنى الكلمة ناقصة لعدم مساعده المعنى  
 اي معنى العوض هذا اد لا تنقح تحذف ههنا حتى يعوض عنه  
 ويثبتها الروى الحرف الذى يبنى عليه القصيد وتنسب اليه فيقال  
 قصيدة وتنسب لامية وقصيدة روية اقل اليوم عاذل اراد  
 يا عاذله تحذف حرف النداء وضم والعوض اقل يوحى وعناك على  
 ما افعله وتامل فيه فان كنت مصيبا فصف يبنى وقائمة الاعاوى  
 الواو واووب وجواب محذوف اي قطعية والقائمة المكان المظلم  
 المغر على القمام وهى الغبار والاعاوى جمع عموى بفتح العين وهى  
 ما بعد من اطراف المغارة والحاوى من قوى البيت والمحرم يضم اليه  
 وفتح الراء والقاف وتكسر الصا المحلى الذى يحركه المراء وعمر فيه بسهولة  
 ومعنى كونه خاويا انه لا يشئ يعنى الريح من المرو والاعاوى جمع علم  
 وهو ما يهذى به في الطريق والتمتع بمبالغة اللامع وان راد بالحق  
 السراب الخافى من صفوة اذا اضطرب والمعنى رب مبهمة مظلم  
 الجوايت في الراى اي بعيد الاطراف على الطريق عن الاشجار مشبه  
 الاعلام غير متميزة لماج السراب فظفنته ولها يسقط معنى القطع  
 والوزن يتم بدونه واما التنوينات الاخرى فاعتبار الوضع في بعضها  
 ايضا تامل كتون العوض والمقابلة فان تنوين العوض يعرف جبر  
 النقصان وتنوين المقابلة لفرق المقابلة بخلاف تنوين التامى  
 فانه يدل على مكانة الكلمة في الالسمية بحيث لا يشبه الفعل وبنى  
 الاصل بخلاف تنوين النكح فانه يدل على ان مدلوله هو جها غير  
 معين كصه ويعلم ان قوله موصوفا انه لا يحذف اذ لم يكن الا بى  
 صفة لعله استعماله مع ان التنوين انما حذف في الموصوف لكونه  
 مع الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التام وهذه العلة ليست

التوقيف



موجود في السنداء وغيره المحذوفة لا لتقاء الساكنين وهو ان  
 يكون اولهما موحدة والثاني مدغما فنقول في المثني اضربان باثبات  
 الالف يعني لم يحذف الالف في عني اضربان وان التثني الساكنين  
 كما حذف الواو والياء في اضربان واضربان لئلا يلتبس بالواحد لان  
 النون انما كسرت لاجل الالف فلو حذفت الالف لفتح النون  
 مع ان الالف اخفت من الواو والياء واضربان في جمع المؤنث  
 بزيادة الالف ولم يقل اضربان لئلا يجمع ثلاث نونات متواليات  
 للزم التقاء الساكنين على غير هذه وهو غير جائز بخلاف التقاء  
 الساكنين على وجه فانه جائز وذكر ان الحرف المدغم ان كان ساكنا  
 فهو كالمحذوف لانه يرفع اللسان به وبالمحذوف ارفعاه واحدة  
 فيها يكون كحرف واحد محذوف ويعني بها الف التثنية كما ذكره المصنف  
 في الشرح اعترف علمه الرضي بان الفصل ليس هو الالف فقط بل الواو  
 والياء في ارضاء ورضي متصلا ايضا وان لا يثبت اللام معها  
 كما ثبت ما في الواو والالف فليس قوله اذ كان الفصل على اطلاقه الصحيح  
 وهذه الامثلة وقعت على ترتيب ذكرها في الواقع في التصريف يعني  
 لم يورد امثلة التثنية في غيرهما مع الضمير البارز معا وكذا لم يورد امثلتهما  
 مع غير الضمير البارز جريا على ترتيب ذكرها في الواقع في كبت التصريف  
 وهو الاثناء بالواحد المذكور ثم بالجمع المذكور ثم بالواحد المؤنث  
 لانهما الضمير على معنى لعلك لغة فيه جري مجرى عسى في دخول الالف  
 في خبرها والمعنى لا تهم الضمير عسى ان تتركه وتذل والتمنا وفيه  
 واعنه فينبغي هو وتقتضي انه لان احوال الزمان لا تدوم يرد  
 ما حذف يعني اذا حذفت النون اعيد الى الفعل الوقوف على  
 ما اذيل الموصل بسببها من الواو والياء وحدها بناء على انهم  
 قدروا النون المحذوفة للوقف معروضة من اجلها لعدم  
 لزومها للفعل بخلاف التثنية فانها لا رتبة اذا  
 لم يكن ما تليها ثانياً تليها مع عمود الحذف  
 ثم يقول انه انكر





Süleymaniye Kütüphanesi  
Kismi AMCA ZADE  
Yenikaymak HÜSEYİN PASA  
Eski Kayıtlar 408